مجلة الكريديف

كريديف
مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

العنف الرقمي ضد النساء والفتيات

عدد 53 - جانفي 2022

كريديف

مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

سلام@

أُنجز هذا العدد بالشراكة مع برنامج السلامة الرقمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا «سلام@»

الفهرس

الافتتاحية

5 العنف السيبرني ضد النساء ... معا لنضع حدا للصمت واللامبالاة

ملف العدد: العنف الرقمي ضد النساء والفتيات

7 العنف الرقمي ضد النساء: تعددت الأشكال والهدف واحد

12 حوار مع روضة بيوض: التعهد الجنائي بالنساء والفتيات ضحايا العنف الرقمي تحد وانتصار رغم محدودية الإمكانيات والتشريعات

24 أي دور للمؤسسات الوطنية في التصدي للعنف الرقمي ضد النساء والفتيات؟

31 حوار مع د. رائد الشريف، مدير برنامج سلامـ@: التشريعات العربية تحتاج مزيد التطوير لتساهم في خلق بيئة رقمية آمنة للجميع

38 النساء في مواجهة العنف الرقمي: الآثار الاقتصادية والفرص المهدورة

إضاءات وتجارب

42 مقاومة العنف السيبرني ضد النساء والفتيات: إضاءات وتجارب

44 خولة الشبح منسقة وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية: «الضحايا لم تتجاوزن بعد حاجز الصمت ومازلن يخضعن لضغط المؤسسات»

50 سارة بن سعيد، المديرة التنفيذية لجمعية «أصوات نساء» : «العديد من حالات العنف الرقمي تحولت إلى عنف ملموس»

54 حياة الجزار، ممثلة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات: «إننا نعتبر أن قضايا العنف الرقمي هي قضايا تلبس ومن ثمّ ينبغي البتّ فيها بسرعة»

الكريديف في مواجهة العنف الرقمي ضد النساء... تجربة مرجعية رائدة
60

التجارب الاقليمية الناجحة لمشروع سلام@ في بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط
70

التجارب الناجحة في مشروع سلام@ تونس
74

شهادات حية

79 فدوى شطورو ... قصة ضحية العنف الإلكتروني التي حولت الهجمات المعادية للنساء إلى حملة مناصرة وكسر للصمت

85 حين يكون الهروب من مواجهة العنف الإلكتروني بداية رحلة طويلة من المعاناة النفسية

89 «لن أكون الضحية القادمة!»... قصة شاهدة على العنف الرقمي

91 حساب ثان! بصور جريئة! ما القصة؟

قراءات في العنف الرقمي

96 العنف الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحليل البُعد النفسي الاجتماعي

102 العنف الرّقميّ يستهدف الناشطات داخل أطر العمل السياسي

104 العنف الرقمي المسلط على النساء الناشطات في الحياة الجمعياتية

108 الجمهور والعنف الرّقميّ ضدّ الصُحُفيّات التّونسيات

113 العنف الرّقميّ ضدّ النساء في تونس (ملخص)

122 واقع النّصوص القانونيّة والتعاطي القانوني والمؤسساتي مع العنف الرّقمي ضدّ النساء في تونس (ملخص)

129 مصطلحات في العنف الرقمي ضد النساء والفتيات

مجلة يصدرها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام
حول المرأة-كريديف

مجلة الكريديف عدد53

تحت إشراف
أ.د نجلاء العلاني
المديرة العامة للكريديف

المتابعة
هدى الدريدي

المتابعة التحريرية
منى المطيبع
(خبيرة مستشارة)

فريق التنسيق والتحرير
حنان شقرون
خديجة السويسي
مريم أولاد الشايب

شارك في هذا العدد
د. ريم وائل ود. رائد الشريف
ألفة يوسف وسندس قربوج
أنوار منصري وشيماء الرياحي
أ. آمال قرامي
د. سنيم بن عبدالله
د. هدى الحاج قاسم

التدقيق اللغوي
شيراز عبيد

التصميم الفني
معز بن اسماعيل

الكريديف
شارع الملك عبد العزيز آل سعود نهج فرحات بن عافية
المنار 2-2092
الهاتف:71885322/71885717 (216+)
الفاكس:71887436 (216+)
البريد الالكتروني: directiongenerale@credif.org.tn
موقع الواب: www.credif.org.tn
Site Web : www.credif.org.tn

ISSN : 033-7379

الافتتاحية

العنف السيبرني ضد النساء ... معا لنضع حدا للصمت واللامبالاة

أ.د. نجلاء العلاني
المديرة العامة للكريديف

في الوقت الذي يتبادر إلى الذهن أن المساواة بين الجنسين أصبحت أمرا بديهيا في جوانبها الحضارية والقانونية برزت ظواهر مستجدة من العنف على أساس الجندر منها بالخصوص العنف السيبرني ضد النساء والفتيات، لتطرح بشكل مفزع التهديدات الخطيرة التي تواجهها النساء على شبكة الانترنيت كامتداد للعنف المسلط عليهن في الواقع المعيش عموما.

وتتمثل خطورة ظاهرة العنف السيبرني في أنها تستهدف إحدى الفضاءات الواعدة بالنسبة إلى المرأة نظرا إلى ما يوفره لها الإنترنت من إمكانات للعمل والمبادرة والتدريب في كافة المجالات. ويبرز العنف الرقمي في أشكال مختلفة من ذلك التحرش والتهديد بالاغتصاب أو القتل. وغالبا ما يكون صمت المرأة على مثل هذه الممارسات -فضلا عن استهانة البعض بمخاطرها وسعيهم إلى التقليل من أثر هذه الظاهرة أو تحميل المرأة المسؤولية في حصول هذا العنف- سببا في انتشار مثل هذه النماذج من السلوك التي تستهدف بالأساس كرامة المرأة وسلامتها.

ولئن كان من العسير تقييم مدى سريان العنف السيبرني في المجتمع إلا أنه بات من الضروري استعجال الاهتمام بهذه الظاهرة لا سيّما وهي ما تزال حديثة العهد نسبيا. ومن هذا المنطلق، حرص الكريديف على تعميق النظر في هذه الظاهرة من خلال إنجاز دراسة علمية حول «العنف ضد النساء في الميديا الاجتماعية: الفايسبوك نموذجا» وإعداد ورقات توجيهية مرجعية تناولت الجوانب القانونية والمؤسساتية للتعاطي مع العنف الرقمي الموجه ضد النساء في تونس وكذلك تأثيراته النفسية والاجتماعية. كما تم إعداد دراسات حالة تهم القطاعات النسائية الأكثر عرضة للعنف السيبرني من ذلك الناشطات في المجتمع المدني والحقل السياسي عموما وكذلك الصحفيات. وتهدف مختلف هذه المبادرات إلى فهم الظاهرة في جميع تداعياتها ممّا يساهم في تأسيس رؤية استراتيجية وصياغة برامج توعوية وتدريبية تندرج ضمن خطة عمل واضحة على المدى المتوسط والطويل.

وتندرج مجهودات الكريديف في هذا المجال في إطار التوجهات العالمية والإقليمية الداعية إلى التأسيس لممارسات جيدة ترتكز على ثلاثة عناصر رئيسية وهي الرفع من درجة الوعي بخطورة العنف الرقمي كأحد مظاهر العنف المبني على النوع الاجتماعي فضلا عن توفير الحماية للنساء في المجال الرقمي ووضع أنظمة الردع القانونية المناسبة.

وتأتي شراكة الكريديف مع برنامج سلام@ – تونس، التي انطلقت منذ سنة 2020، لتدعم هذا التوجه من خلال إرساء برنامج مُتنوع يُراوح بين التكويني والتّوعوي والإعلامي وليؤسس لشراكة ذات بعد إقليمي ودولي تمكن من تثمين التجربة التي راكمتها تونس في هذا المجال والتي تعد -بشهادة خبراء دوليين- نموذجا أو تجربة يمكن الاستئناس بها على المستوى الإقليمي والدولي.

وتستوجب مقاومة العنف السيبرني تكاتف جميع الأطراف سواء منها مؤسسات الدولة أو مكونات المجتمع المدني أو الفاعلين في مجال تكنولوجيات الاتصال. وللمرأة في هذا -مرة أخرى- الدور الهام في مقاومة هذه الظاهرة الخطيرة والمستجدة من خلال تفعيل شبكات التضامن النسوية وتعبئة الجهود بكل شجاعة لصدها والتسريع بالسيطرة عليها في إطار رؤية شاملة تقوم على مواصلة العمل اليومي لمناهضة العنف عموما والعنف القائم على الجندر بأشكاله المتعددة خصوصا والتي يغذي بعضها بعضا، حتى يكون الإنترنت فضاء آمنا وتشاركيا للنساء والفتيات وكذلك للفتيان والرجال على حد سواء.

العنف الرقمي ضد النساء

تعددت الأشكال والهدف واحد

مريم أولاد الشايب
صحفية

تتعدد التسميات التي تشير إلى العنف الرقمي ضد النساء والفتيات فنجد مثلا تعبيرات مثل «العنف السيبرني ضد النساء» أو «العنف الإلكتروني ضد النساء» أو «العنف ضد النساء على الخط» أو «عبر الأنترنت»، إلخ ... ولئن اختلفت هذه التسميات فإن المقصد واحد.

وكسائر أشكال العنف ضد النساء والفتيات، يمكن أن نَصِف العنف الرقمي بأنه وباء وظاهرة عابرة للقارّات ومشكلة صحة عموميّة. من هذا المنطلق، لم يستثن هذا النوع من العنف النساء العربيات والتونسيات منهنّ.

تتكون عبارة **«العنف الرقمي ضد النساء»** من جزءين وهما: **«العنف ضد النساء»** و**«الفضاء الرقمي»**. يُعرّف الأول على أنّه **«كلُّ اعتداء مادي أو معنوي أو جنسي أو اقتصادي ضد المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس والذي يتسبب في إيذاء أو ألم أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان من الحقوق والحريات، سواء في الحياة العامة أو الخاصة»** وذلك حسب التعريف الذي جاء به **القانون الأساسي التونسي عدد 58 لسنة 2017** المتعلّق بمناهضة العنف ضد المرأة والطفل. أمّا الجزء الثاني، أي الفضاء الرقمي أو السيبرني، فهو ذلك **«المجال المادي وغير المادي الذي يتكوّن ويَنتجُ عن عناصر هي: أجهزة الكومبيوتر، الشبكات، البرمجيات، حوسبة المعلومات، المحتوى، معطيات النقل والتحكم، ومستخدمو كل هذه العناصر»** وذلك حسب تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات.

يتقاطع هذان التعريفان بكلّ أبعادهما ليحملانا نحو مفهوم **«العنف الرقمي ضد النساء والفتيات»** وهو، إذن، **«أيّ عمل من أعمال العنف ضد المرأة التي تُستخدم في ارتكابه أو تساعد عليه وتزيد من حدته جزئيا أو كليا تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كالهواتف المحمولة والهواتف الذكية، أو الإنترنت، أو منصات التواصل الاجتماعي ووسائطها، أو البريد الإلكتروني، والذي يستهدف امرأة لأنها امرأة»** حسب هيأة الأمم المتحدة للمرأة.

وتوجهت الأنظار والمجهودات الوطنيّة والدوليّة في السنوات الأخيرة نحو رصد حجم هذه الظاهرة وتحديد أشكالها وتأثيراتها وتفكيك البُنى الاجتماعيّة والثقافيّة المغذيّة لها.

في تونس مثلا، أنجز **مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)** سنة 2019 دراسة استطلاعية تحت عنوان **«العنف ضد النساء في فضاء الميديا الاجتماعيّة: الفايسبوك نموذجا»**. كشفت هذه الدراسة أن 89% من النساء المستجوبات تعرضن ولو لمرة واحدة للعنف في فضاء الفايسبوك وهو فضاء غير آمن بالنسبة إليهن حيث أكدت 60% منهنّ ذلك.

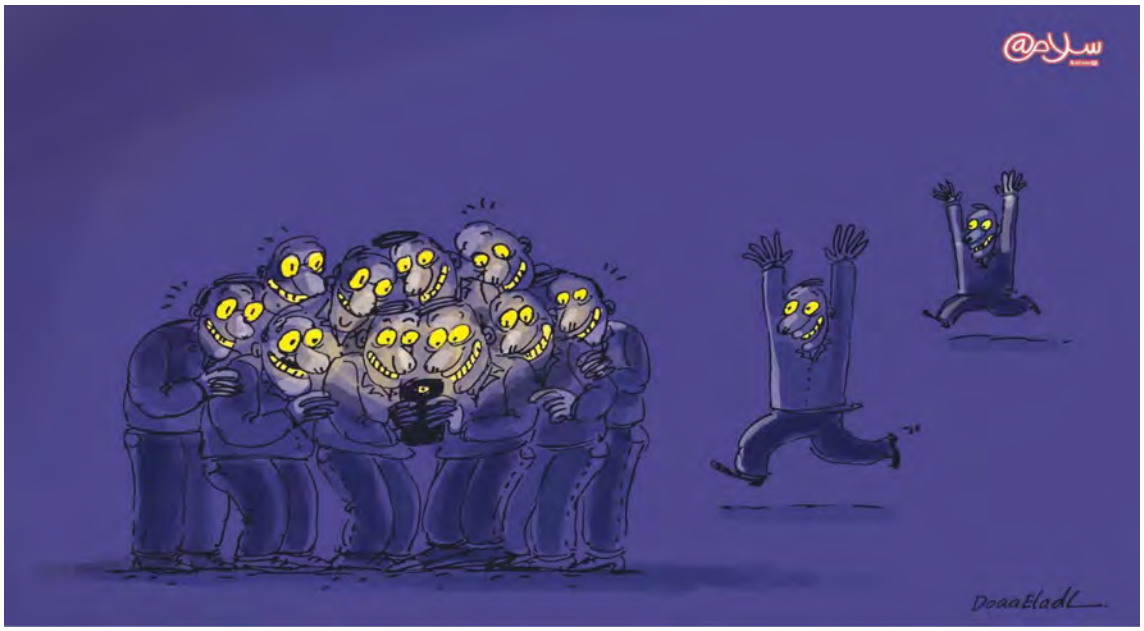

في أشكال العنف الرقمي ضد النساء والفتيات

وتكمن خطورة هذا الفضاء، مثلا، في سرعة انتشار المعلومات داخله وخروجها عن السيطرة أحيانا فضلا عن الإمكانات التقنيّة التي تسمح للمعتدي-ة بالتخفي والافلات من العقاب. هذه الخاصيات ساهمت في تواتر أشكال العنف الرقمي وتعدده ضد النساء والفتيات ومن بين أهم هذه الأشكال نذكر العنف اللفظي حيث كشفت الدراسة الاستطلاعيّة المذكورة سابقا أن 51% من المستجوبات تعرضن لهذا النوع من العنف و 72% من التعليقات المرصودة تشبه النساء بالحيوانات وهو شكل من أشكال العنف المعنوي.

ومن بين أشكال العنف الرقمي الأخرى ضد النساء الأكثر تواترا نذكر التحرش الجنسي و/أو تلقي رسائل جنسية غير رضائية و/أو استغلال صور حميمية للابتزاز المادي والهرسلة المعنوية إذ نجد أنّ 30% من النساء المستجوبات في الدراسة التي قام بها الكريديف تعرضن لهذه الأشكال من العنف. لئن بدت هذه النسبة منخفضة مقارنة بباقي النسب إلاّ أن خوف النساء من ردة فعل المجتمع قد تمنعهن من الإفصاح عنه والتنديد به.

فضلا عن هذه الأشكال، يمكننا أن نذكر أيضا سرقة معطيات شخصيّة وتوظيفها لإنشاء حسابات مزيفة و/أو تشويه السمعة و/أو التهديد والابتزاز والملاحقة والتنمر والتحيّل ...

في هذا المستوى لابدّ من الإشارة إلى أن اشكال العنف تختلف حسب خصائص الضحية الاجتماعية والثقافية إذ يختلف العنف الرقمي ضد الناشطات السياسيات مثلا عن العنف الرقمي ضدّ نساء غير ناشطات في الحياة السياسية وهو ما يجعلنا نتحدث عمّا يسمى بـ«الهندسة الاجتماعية» وهي استراتيجية التتبع والتصيد التي يتّبعها المعتدي أو تتّبعها المعتدية للإيقاع بالضحية.

وفق دراسة استطلاعية أنجزها الكريديف سنة 2019 تحت عنوان «العنف ضد النساء في فضاء الميديا الاجتماعيّة: الفايسبوك نموذجا» :

- **89%** من النساء المستجوبات تعرضن ولو لمرة للعنف في فضاء الفايسبوك
- **60%** من النساء المستجوبات صرحن بأنّ الفايسبوك هو فضاء غير آمن بالنسبة إليهن
- **51%** من المستجوبات تعرضن للعنف اللفظي
- **72%** من التعليقات المرصودة تشبه النساء بالحيوانات
- **30%** من المستجوبات تعرضن للتحرش الجنسي ولتهديدات ذات طابع جنسي

في تأثيرات العنف الرقمي ضد النساء والفتيات

لأنّ الفضاء الرقمي هو امتداد للفضاء «الملموس أو الفيزيائي» فإن للعنف الرقمي ضد النساء والفتيات تأثيرات تشمل الفضاءين.

أمّا بالنسبة إلى الفضاء الرقمي، فإن الكثير من ضحايا العنف الرقمي يخيّرن الانسحاب نهائيا من وسائل الميديا الاجتماعية أو ممارسة الرقابة الذاتية أو التهميش الذاتي من خلال تجنب التعبير عن مواقفهن مثلا أو وضع استراتيجيات معينة مثل إنشاء حساب باسم مستعار وصور تجريدية...

وأمّا بالنسبة إلى الفضاء الملموس فإن العنف في الفضاء الرقمي قد يمتد إلى عديد المجالات الخاصة منها والعامة ليتسبب في خلق مشاكل على مستوى الفرد من ناحية وعلى مستوى المجموعة من ناحية أخرى.

وفق الدراسة الاستطلاعيّة الصادرة عن الكريديف، 27% من النساء المستجوبات يعانين من الاكتئاب والانعزال بسبب تعرضهن للعنف الرقمي. 56% منهن يواجهن مشاكل أسرية مثل العنف الأسري. 44% منهن يعانين من الوصم الاجتماعي وهو ما يعرضهن للإقصاء المجتمعي والإهانة.

من التأثيرات الأخرى نذكر، أيضا، العنف الاقتصادي الذي تجد ضحية الابتزاز المادي نفسها في مواجهته. في نفس المستوى، نشير كذلك إلى النساء اللاتي يُفصلن من عملهن أو يقررن المغادرة جرّاء التحرش الرقمي من قبل رؤسائهن أو زملائهن وتمثّل هذه الفئة

- العديد من ضحايا العنف الرقمي يمارسن الرقابة الذاتية أو التهميش الذاتي في فضاء الفايسبوك خوفا من مواجهة هذا النوع من العنف
- **27%** من النساء المستجوبات يعانين من الاكتئاب والانعزال بسبب تعرضهن للعنف الرقمي.
- **56%** منهن يواجهن مشاكل أسرية مثل العنف الأسري.
- **44%** منهن يعانين من الوصم الاجتماعي وهو ما يعرضهن للإقصاء المجتمعي والإهانة.

نسبة 64% من المستجوبات في دراسة «العنف ضد النساء في فضاء الميديا الاجتماعيّة: الفايسبوك نموذجا».

غالبا ما يتسمّ العنف ضد النساء والفتيات داخل الفضاء الرقمي أو بسببه بالضبابيّة فكثيرا ما يقع التعرّض له دون وعي بذلك وهو ما يزيد من استبطان هذه الظاهرة واستفحالها. وأمام ثقافة التساهل مع العنف ضد النساء وتحميلهن مسؤولية التعرّض له يظلّ عدد النساء اللاتي يتوجهن للقضاء ضعيفا إذ أنّ 56% من المستجوبات في الدراسة الاستطلاعيّة يكتفين بحذف المعتدي-ة من قائمة الأصدقاء-الصديقات في حين تتجه 5% منهن فقط إلى القضاء.

لعلّ مثل هذه الردود تعود إلى طبيعة الثقافة الذكورية التي دائما ما تقوم على استضعاف النساء وإقصائهن من الفضاءات العامة. كما أن المنظومة التشريعية التونسية تستوجب المراجعة وإعادة النظر فيها بما يتماشى مع التغيرات الرقمية المتنامية.

وفضلا عن وضع آليات علميّة بحثيّة لتفكيك ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء والفتيات وفهمها وأخرى عملية تمكننا من وضع حد لهذا العنف، لابدّ من العمل على التوعية بخطورته من ناحية وكيفية التصدي له من ناحية أخرى بطريقة تجعل من الفضاءات الرقمية فضاءات تمكينية لا فضاءات تمييزية عنيفة.

حوار مع روضة بيوض،
الرئيسة السابقة للإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية بإدارة الشرطة العدلية التابعة لوزارة الداخلية التونسية

التعهد الجنائي بالنساء والفتيات ضحايا العنف الرقمي

تحدّ وانتصار مقابل محدودية الإمكانيات المتاحة والتشريعات

حاورتها مريم أولاد الشايب

إنّ نمو شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال باستعمال التكنولوجيات الحديثة، ما انفك يدفعنا تدريجيا نحو إعادة هيكلة نمط حياتنا اليومية ونسقها وفقا لمتغيرات هي في حد ذاتها متغيرة. يمكننا أن نجمع هذه الفضاءات تحت مظلة ما يسمى بـ**«الفضاء الرقمي أو السيبرني أو الإلكتروني»**. انبثقت عن هذه التسميات مفاهيم جديدة تطورت يوما بعد يوم، حتى أننا أصبحنا نتحدث عن **«المدن الذكية» (smart cities)** و**«شعب النات أو النات-مواطنون أو النات-ويان» (Les Netoyens)**. كما أن بعد هذا الفضاء الرقمي جعل عددا من الباحثين-ات يصفونه بـ**«واقع فوق الواقع»** لشدّة تغلغله وسريانه في المعيش اليومي.

ولئن كان للفضاء الرقمي مزايا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلخ، إلاّ أنه لا يخلو من السلبيات. فها نحن نتحدث عن **«الاستعمار الناعم»** و**«التجسس الإلكتروني الوديع»** و**«الإرهاب السيبرني»** و**«الاحتيال العاطفي الرقمي»**... هذه التوصيفات تحيلنا على ما يسمّى بـ**«الجريمة الإلكترونية»**.

تتوفر في هذه النوعية من الجرائم جميع الأركان المتفق عليها عالميا، كالسلوك الإجرامي للمعتدي-ة والفعل الجنائي ... كما يتحوّل مسرح الجريمة من الواقع المادي إلى الواقع الرقمي بما يحمله من ضوابط تقنية تشكّل فرصة للمجرم-ة إذ تسمح بإخفاء الهوية ومحو آثار الجريمة بسرعة ولكنها تبقى نقمة بالنسبة إلى الضحايا لأنها تتيح الانتشار الفيروسي للمعلومات وخروجها أحيانا عن السيطرة. كل هذه الاعتبارات ساهمت في نمو الجرائم الإلكترونية ومزيد تفشي العنف الرقمي الذي نذكر منه العنف الرقمي ضد النساء والفتيات.

ونظرا إلى أهمية الجانب الجزائي في مناهضة هذا النوع المخصوص من العنف، كان لنا هذا الحوار مع **السيدة روضة بيوض**، الرئيسة السابقة للإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية بإدارة الشرطة العدلية التابعة لوزارة الداخلية التونسية لنتعرف أكثر على مفهوم العنف الرقمي ضد النساء والفتيات من وجهة نظر مؤسساتية وكيفية التعهد الجزائي بضحاياه.

ما هو العنف الرقمي؟

لم تأت القوانين التونسية، بما في ذلك **القانون الأساسي رقم 2017-58 الصادر في 11 أوت 2017 حول القضاء على العنف ضد المرأة**، بتعريف واضح وصريح ودقيق للعنف الرقمي أو العنف الإلكتروني. ولكن، ومن خلال مباشرة الأبحاث، يمكننا القول إن هذا العنف هو **اعتداء يرتكب عبر وسائل الاتصال باستخدام شبكات الأنترنت**. ويتسبب هذا النوع من العنف في إلحاق ضرر كبير بالضحية خصوصا على المستوى النفسي الذي يصل أحيانا إلى محاولات الانتحار وأيضا على المستوى المادي والجنسي والاجتماعي كالتفكك الأسري ...

يتضمن القانون الأساسي رقم **2017-58** الصادر في 11 أوت 2017 حول القضاء على العنف ضد المرأة، في فصله الثالث، تعريفا للعنف ضد المرأة فهو : « **كل اعتداء مادّي أو معنوي أو جنسي أو اقتصادي ضد المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس والذي يتسبب في إيذاء أو ألم أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان من الحقوق والحريات، سواء في الحياة العامة أو الخاصة**»[1].

ماهي خصوصية العنف الرقمي مقارنة بالأنواع الأخرى من العنف؟

يستمد العنف الرقمي خصوصياته من الوسيلة المستخدمة لممارسته ومن طبيعة ارتكابه. ومن أهم هذه الخصوصيات نذكر، أولا، صعوبة تحديد هوية المعتدي أو « المجرم الافتراضي» إن صح التعبير. ثانيا، سهولة اندثار الموقع أو الحساب المتضمن للعنف وسرعته. فبمجرد الضغط على زر يمكن فسخ كل الأدلة التي يصعب علينا أحيانا استرجاعها. ثالثا، استفحال هذه الظاهرة. وهي نتيجة طبيعية نظرا إلى تزايد استخدام الأنترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

> **يكون العنف الذي تواجهه النساء عنفا مبنياً على فكرة «الشرف» وهو معيار نمطي يلاحق النساء دون الرجال وهي فكرة تقليدية بطبيعة الحال.**

1 https://legislation-securite.tn/ar/law/56326

ماهي خصوصية العنف الرقمي المسلط على النساء؟

في إطار عملنا سابقا في الإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية التي تشرف على الهيكل المختص في جرائم الاتصال، وهي الفرقة المركزية لمكافحة جرائم تكنولوجيا الاتصال، لاحظنا وجود خاصيتين للعنف الرقمي ضد النساء. تتعلق الخاصية الأولى بحجم انتشار هذا الصنف من العنف المبني على النوع الاجتماعي إذ لاحظنا الارتفاع الواضح في عدد النساء ضحايا العنف الرقمي مقارنة بعدد ضحاياه من الرجال.

أما الخاصية الثانية فهي تهم أشكال العنف إذ غالبا ما يواجه الرجال أشكالا من العنف تتعلق بالحياة المهنية كتشويه السمعة أو القذف العلني أو نسبة أمور غير صحيحة مثلا. وفي المقابل، يكون العنف الذي تواجهه النساء عنفا مبنيا على فكرة « الشرف». أقول شرف بين مزدوجين لأن هذا المعيار هو معيار نمطي يلاحق النساء دون الرجال وهي فكرة تقليدية بطبيعة الحال.

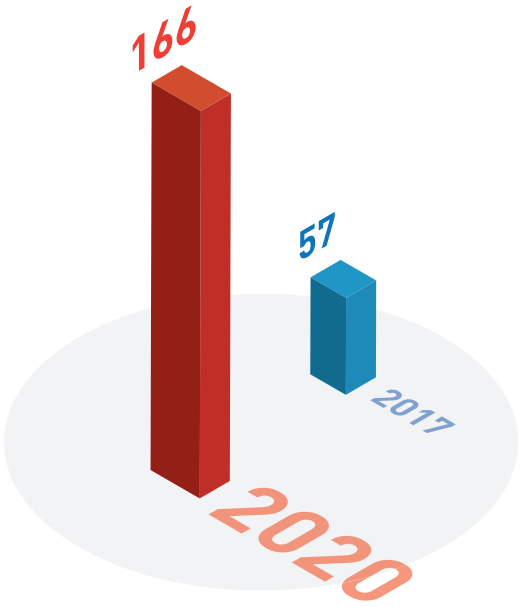

عدد قضايا العنف الرقمي المقدمة للفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال

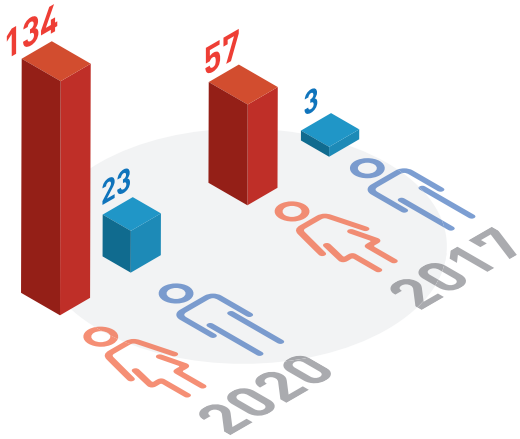

توزيع قضايا العنف الرقمي حسب جنس الضحية

أحدثت الفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال في أوت 2018 وهي تتولى النظر في جميع الجرائم الالكترونية المسلطة ضد النساء والرجال والأطفال ذات الصلة بالوقاية الاجتماعية. تتولى الفرقة مهمة الرصد والوقاية والأبحاث والتعاون الدولي.

ماهي أكثر أشكال العنف ضد النساء والفتيات تواترا؟

يمكن تصنيف العنف الرقمي المسلط على النساء والفتيات في ثلاثة أشكال كبرى وذلك بالاستناد إلى نوعية الشكاوى التي يتم التعهد بها من قبل الفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال الراجعة إليها بالنظر

وتتمثل أشكال العنف الرقمي ضد النساء والفتيات الأكثر تواترا في:

- **العنف الجنسي**، إذ أن 90% تقريبا من حالات العنف الرقمي المسلط على النساء هي ذات بعد جنسي. وأكثر الأنواع تواترا نجد الابتزاز الإلكتروني مقابل استغلال جنسي أو مادي. يكون الابتزاز إمّا عن بعد من خلال التهديد بالصور أو بالفيديوهات أو مباشرة من خلال اللقاء على عين المكان وربط علاقة جنسية تحت التهديد المعلق على شرط. كما تتعدد الأساليب الرامية إليه لتصل في كثير من الحالات إلى اختراق الحساب والتفتيش في المحادثات الخاصة بحثا عن مواد حميمية يمكن استغلالها أو فبركة صور وفيديوهات تبرز الضحية في شكل عارضة خدمات جنسية بمقابل مادي. ويتم الابتزاز في الغالب من قبل شخص معروف لدى الضحية مثل صديق أو شريك سابق جمعتهما علاقة جنسية رضائية أو من قبل شخص مجهول يستعمل هويات مخترقة أو يصنع شخصيات مزيفة للإيهام بعلاقة جدية والوعد بالزواج. وأحيانا يكون المعتدي-ة من جنس الضحية نفسها. وهي من أشكال العنف التي تطال غالبا الأطفال. وهي من الحالات التي يصعب فيها تحديد هوية المعتدي-ة.
- **تحويل الوجهة والاستقطاب**، وهي من الجرائم التي كثيرا ما تمارس ضد الطفال، إناثا وذكورا، حيث يقوم المعتدي باستدراج الضحية إلى مكان معين حيث يتم تسجيل عملية ممارسة الجنس مباشرة إما بالصور أو بواسطة الفيديو. ثم يتم في مرحلة ثانية الشروع في تهديد الضحية ضمانا لمواصلة تلبيتها لرغباته الجنسية.
- **التنمر الإلكتروني**، ويتمثل خصوصا في السخرية والتحقير والإهانة. وهي من بين أشكال العنف التي تتواتر خصوصا في صفوف التلاميذ وفي إطار العمل.

كيفية التعامل مع حالات استغلال محتوى حميمي وُثّق في إطار علاقة رضائية سابقة:

مسألة الرضاء السابق من عدمه غير مطروحة. فلا يمكن اعتبار المادة الحميمية التي تم تسجيلها بين طرفين بالرضاء ذنبا يحتسب ضد الضحية.

أحيانا يتحصل المعتدي على هذا المحتوى من خلال سرقة أو قرصنة الهاتف أو الحساب الخاص بالضحية. وفي حال كان المعتدي هو الحبيب أو شريك الضحية السابق فإنّ توظيف هذه الصور أو الفيديوهات للتهديد والابتزاز يدينه ويزيد من تورطه فهي تعتبر جريمة «تداول معطيات خاصة دون إذن صاحبها».

هل أن عامل السن يحدث خصوصية على العنف الرقمي ضد النساء؟

تتعرض النساء، فوق الثامنة عشرة ودونها، إلى أشكال العنف الرقمي نفسها ويتم في ذلك استغلال الوسائل نفسها. وتبقى الخصوصية الوحيدة ما عايناه في حالات كان سن الضحية دون الثالثة عشرة ولا يتعدى أحيانا الثماني سنوات. وتتمثل هذه الوضعية في أن يقدم المعتدي نفسه، ذكرا كان أو أنثي، على أنه من الشريحة العمرية نفسها ويتولى استدراج الضحية للحديث في مواضيع حميمية كما يتمّ تبادل محتويات إباحية. ثم يطلب من الضحية، بعد التهيئة النفسية وكسب الثقة، تقليد تلك المشاهد الإباحية وتصويرها وإرسالها إلى الطرف الآخر. وما أن يتم بلوغ هذا الهدف يتولى المعتدي(ة) تهديد الضحية بأنه سيتم إرسال الصور أو الفيديوهات إلى الوالدين إذا لم يحصل على المزيد منها.

ماهي الإجراءات الضرورية لتتبع مرتكبي العنف الرقمي ضد النساء؟

نظرا إلى تعقد الجريمة وخصوصية الإجراءات كصعوبة التقصي وتتبع المعتدي وسهولة حذف الأدلة واتلافها، فإننا نشدد على ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات الهامة في تحديد مصير القضية. أولا من الضروري أن توثق الضحية المحادثات المتضمنة للعنف بما تتضمنه من تهديد وابتزاز... عادة وتحت تأثير الخوف والارتباك تسارع الضحية بفسخ المحتوى وهو ما يجعل عملية استرجاع هذه المقاطع أكثر صعوبة خصوصا وأن «المجرم الافتراضي» يكون في الغالب شديد الحرص على التخفي.

أما في حالات الابتزاز المادي، فإنه يتوجب على الضحية أن تحتفظ بوصولات الحوالات المالية البريدية أو البنكية أو بطاقات شحن اتصالات الهاتف.

ويتم في مرحلة ثانية تخزين المادة الضرورية، التي تعدّ بداية الحجة، ويتم من المستحسن معاينتها من قبل عدل منفذ أو عدل إشهاد لإضفاء الصبغة القانونية عليها.

في مرحلة ثالثة، تتوجه الضحية إلى الفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل الموجودة في كامل ولايات الجمهورية طبقا لما جاء به القانون 2017/58 أو إلى الفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال أو إلى النيابة العمومية التي تتولى إعطاء التساخير الفنية.

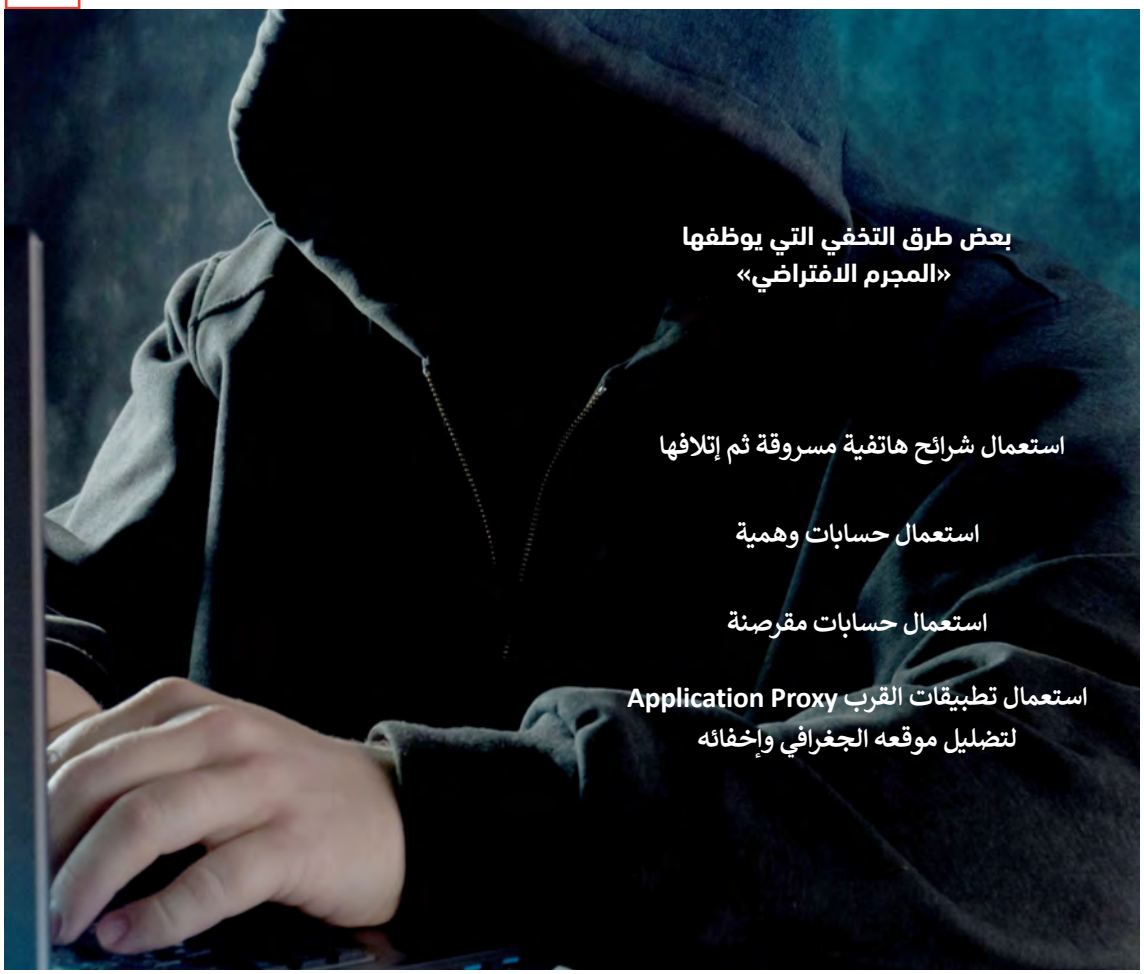

هل تم خلال فترة الحجر الصحي الشامل اتباع اجراءات خاصة؟

خلال فترة الحجر الصحي ورغم صعوبات التنقل فقد تم التعهد بكل الشكاوى التي وردت علينا. وبخصوص الإشعارات الواردة من الرقم الأخضر 1899 التابع لوزارة المرأة والأسرة وكبار السن، فإننا لم نتمكن من متابعة إلا الحالات التي وافقت على رفع شكوى مباشرة. في هذا الخصوص نشير إلى أن ضرورة تنقل الضحية المباشر يمثّل عائقا يحدّ من قبول الضحايا التتبع القضائي ومن ثمّ الحصول على حقهن في محاسبة المعتدي ومواجهة هذه الظاهرة.

ما هي مهمات الفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال في مجال العنف الرقمي ضد النساء؟

تتلقى الفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال شكاوى العنف الرقمي ضد النساء إمّا بواسطة النيابة العمومية أو مباشرة من قبل الضحايا. بعد تسجيل شكوى ضد المعتدي-ة والاستماع للضحية، طبقا لما جاء به القانون 2017/58 يشرع–تشرع مأمور-ة الضابطة العدلية التابع-ة للفرقة المركزية بإجراء الأبحاث الضرورية والعمل على إعداد الأذون القضائية للقيام بالتساخير الفنية.

وبناء على نتيجة الاختبارات الفنية تتحدد طبيعة التدخل لاستكمال الأدلة والتثبت منها. وبعد التأكد من صحة الأدلة والتعرّف على الجهة المعتدية يتمّ القبض عليها ومراجعة النيابة العمومية للنظر في ضرورة الاحتفاظ بها من عدمه.

بعد استيفاء الأبحاث، تحال القضية إلى النيابة العمومية التي تقوم بتكييف نص الإحالة وفقا للقوانين المتوفرة. في المرحلة الأخيرة، تُعرض القضية على المحكمة التي يمكنها أن تعقد مجلسا جناحيا بصفة حينية.

قبل صدور القانون 2017/58 وقبل إحداث الفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال كانت جرائم العنف الرقمي المسلط على الأطفال تُحال على **«مصلحة وقاية الأحداث»** التابعة للإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية, كما كانت جرائم العنف الرقمي المسلط على النساء تُحال على **«مصلحة وقاية الأخلاق»** التابعة للإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية.

لعلّ فترات الحجر الصحي التي أقرتها تونس بسبب الوضع الوبائي ساهم في تسليط الضوء على ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء والفتيات بشكل كبير. إذ ركزت مختلف الهياكل المعنية من مؤسسات عمومية وغير عمومية ومجتمع مدني أنظارها على هذه الظاهرة. وحسب الدراسات القليلة المتوفرة حول الموضوع، نذكر أن89% من التونسيات المستجوبات تعرضن ولو لمرة واحدة لشكل من أشكال العنف في الفضاء الرقمي، حسب دراسة استطلاعية قام بها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة سنة 2019. كما جاء في التقرير النهائي للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية التابعة للأمم المتحدة الصادر سنة 2015 أنّ 73% من النساء قد تعرضن أو شهدن شكلا من أشكال العنف على الخط. هذه الإحصائيات تؤكد أن ظاهرة العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي هي ظاهرة عابرة للقارات والثقافات وهو ما يستدعي تكثيف الجهود وطنيا وعالميا لمناهضتها. وتتعدد جوانب التدخل لتحقيق ذلك لتشمل الجانب القانوني والإجرائي والتوعوي وهي جوانب تتداخل بطريقة جدلية تراوح بين الفرد والمجموعة.

ماهي المؤسسات الأخرى المتدخلة في البحث في جرائم العنف الرقمي ضد النساء والأطفال؟

من بين المؤسسات المتدخلة يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر وكالة التعاون الفني على المستوى الوطني ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) على المستوى الدولي. يندرج التعامل مع الأنتربول في باب التعاون الدولي وتحديدا في الجرائم المرتكبة من طرف الأجانب ضد التونسيات-ين خصوصا منها استغلال الأطفال جنسيا. وتوفر لنا منظمة الأنتربول قاعدة بيانات دولية في الأشخاص ذوي السوابق العدلية في جرائم «الاستغلال الجنسي للأطفال» فضلا عن إلى التعاون الفوري في هذا المجال. كما أنه في حال وفود أجنبي، أدرج اسمه ضمن قاعدة البيانات، المذكورة سابقا، فإنه يتم إشعارنا لاتخاذ الإجراءات الحمائية والوقائية اللازمة من ذلك المنع من الدخول إلى التراب التونسي أومراقبته ومنعه من الدخول إلى تونس مرة أخرى.

ماهي القوانين التي يتمّ الاعتماد عليها في قضايا العنف الرقمي ضد النساء والفتيات؟

بداية، لابد من التأكيد على أنه يوجد نقائص على مستوى القوانين. نحن حاليا بانتظار المصادقة على مشروع قانون العنف السيبرني المعروض على أنظار مجلس نواب الشعب منذ ثلاث سنوات تقريبا. ويتم حاليا تكييف جرائم العنف الرقمي كجنح وتعاقب غالبا طبقا للفصل 86 من مجلة الاتصالات والفصل 12 من القانون2016/61 المتعلق بمنع الاتجار بالبشر.

معلومات هامة

ترتب الجرائم كما يلي :

- مخالفة ← جنحة ← جناية

- **الفصل 86 من مجلة الاتصالات** «يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسنتين وبخطية من مائة إلى ألف دينار كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات».
- **الفصل 12 من القانون 2016/61 المتعلق بمنع الاتجار بالبشر:** «يعاقب بالسجن مدة ثلاثة أعوام وبخطية قدرها عشرة آلاف دينار كل من يتعمد استعمال شبكات الاتصال والمعلومات لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون و ذلك بقطع النظر عن العقوبات المقررة لتلك الجرائم».

هل من توصيات لتعزيز عمل الهياكل المتدخلة في التعهد بقضايا العنف الرقمي ضد النساء والأطفال؟

يوجد الكثير من التوصيات التي تهم عديد المستويات. أولا على مستوى المهارات، لابدّ من اعتماد مبدأ التخصص مع جميع الفاعلين-ات في المجال وتعزيز القدرات والمهارات. لابد أيضا من حسن اختيار مأموري-ات الضابطة العدلية المكلفين-ات بقضايا العنف الرقمي نظرا إلى خصوصيتها التقنية. ومن المهم أيضا تنظيم دورات تكوينية حول العنف الرقمي لفائدة أعوان الوحدات المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة والطفل.

كما أنه من الضروري العمل على تدعيم الموارد البشرية والتقنية المتاحة إذ لابد من توفير الآليات التقنية اللازمة لتعزيز إمكانية تدخل الفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال مثلا. أمّا على المستوى الإجرائي، فمن الضروري توحيد الإجراءات مع النيابة العمومية بما يتوافق مع مبدإ التدخل الفوري الذي جاء به القانون 2017/58 فضلا عن تطوير المنظومة التشريعية وتشديد العقوبات الخاصة بالعنف الرقمي عامة والعنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي خاصة.

ينبغي الانطلاق من واقعنا وإمكانياتنا. نحن لسنا في مرحلة تسمح لنا بإحداث هياكل جديدة ناهيك عن أن الفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد النساء لديها القدرة الكافية على تأمين هذه المهمة إذا ما توفر لها التكوين المناسب مع الحرص على تنمية القدرات بشكل جيد.

هل أن إحداث وحدات مختصة بالبحث في جرائم العنف الرقمي ضد النساء مقترح عملي؟

ينبغي الانطلاق من واقعنا وإمكانياتنا. نحن لسنا في مرحلة تسمح لنا بإحداث هياكل جديدة ناهيك عن أن الفرق المختصة بالبحث في جرائم العنف ضد النساء لديها القدرة الكافية على تأمين هذه المهمة إذا ما توفر لها التكوين المناسب مع الحرص على تنمية القدرات بشكل جيد.

ما هي رسالتك للنساء ضحايا العنف الرقمي؟

أنصحهن بالتزام قواعد السلامة الرقمية كآلية من آليات الوقاية من العنف الرقمي. كما أنه من الضروري التحلي باليقظة للتوقي من عمليات التحيل فضلا عن حسن اختيار المعطيات المتاحة للعموم. في حال الوقوع في دائرة العنف لابد من التوجه للجهات المعنية دون خوف وارتباك.

> **من الضروري التحلي باليقظة للتوقي من عمليات التحيل فضلا عن حسن اختيار المعطيات المتاحة للعموم.**

النجاح في القبض على وفاق أوقع بـ100 ضحية عنف رقمي

ما هي وقائع الجريمة؟

على إثر شكوى تقدم بها أحد الضحايا إلى النيابة العمومية بإحدى ولايات الجمهورية بعد تعرضه للابتزاز المادي باستعمال صور حميمية تجمعه بزوجته، تمّ التقاطها داخل غرفة نومه، أحيلت القضية على الفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال التي تعهدت بالبحث فيها.

بعد عمل مكثف من الاستقصاء والتحري دام شهرا تقريبا، اتضح أن هذه الجريمة قام بتنفيذها « وفاق» متكون من 5 أشخاص مختصين في الإعلامية. تقوم هذه المجموعة بقرصنة الهواتف أو الحواسيب والتحكم فيها عن بعد بغرض التجسس على مضامينها، وهو ما تعرض إليه المدعي، إضافة إلى اختراق حسابات الفايسبوك والنبش في المحادثات خاصة منها الحميمية وذلك لتجميع مواد يوظفونها لتهديد الضحايا وابتزازهم ماديا.

عمليا كيف يمارس المعتدي جريمة الابتزاز؟

يقوم المعتدي بإعلام الضحايا هاتفيا بعملية القرصنة وحيازته الصور أو الفيديوهات الحميمية التي تخصهم-ن وطلب مقابل مالي تختلف قيمته باختلاف وضعية الضحايا الاجتماعية والمادية.

وحتي لا يتم التعرف على هويته، يطلب المعتدي تحويل المبلغ المالي لا عن طريق حوالة بنكية أو بريدية بل عن طريق فروع غير منظمة مثل الحسابات المالية الخاصة بألعاب الرهان.

كيف تمت الإطاحة بالمعتدين؟

بعد التأكد من تورطهم، قامت الفرقة المركزية لمكافحة جرائم الاتصال بمداهمة مقر سكنى أحد المعتدين وإلقاء القبض عليه ووضعه على ذمة التحقيق لمدة تفوق السنة. بعد انقضاء عام وأربعة أشهر من الاحتفاظ، قام المعتدي بالاعتراف وصدر في حقه حكم بالسجن لمدة عامين إضافيين.

أكثر ما شدّ انتباهكم في هذه القضية؟

ولعل الطريف في هذه الجريمة أن المعتدي لا يملك هاتفا جوالا شخصيا بل كان يتصل بضحاياه من خلال هاتف غير مطابق للمواصفات الدولية على ملك إحدى قريباته وهو ما يجعل عملية تحديد موقعه جغرافيا أمرا عسيرا.

من خلال هذه القضية تم التعرف على 100 قضية مشابهة قام بها الوفاق نفسه أي مجموعة المعتدين أنفسهم.

أي دور للمؤسسات الوطنية في التصدي للعنف الرقمي ضد النساء والفتيات؟

حنان شقرون
صحفية

ما فتئت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنتج تحديات جديدة تتطلب تداعياتها العديد من المعالجات والحلول المناسبة لتوفير فضاءات لإبحار آمنة في العالم الرقمي. فالهدف من وضع منظومة سيبرنية آمنة هو التقليل من احتمال وجود تهديدات والحد من الأضرار والأخطار، بمختلف أشكالها نتيجة استعمال الأنترنت دون اعتماد تقنيات التوقي والحماية الضرورية.

لقد كانت «القمة العالمية لمجتمع المعلومات» بمرحلتيها في جنيف وتونس منطلقا للمنظمات الدولية والحكومات وشركات الأعمال والمجتمع المدني لوضع رؤية مشتركة لمجتمع معلومات أكثر أمانا للجميع. وتواصل السعي على المستوى العالمي لتوفير هذه الضمانات. ونذكر من ذلك إعلان تونس في «القمة الافتراضية الثانية للتصدي للمحتوى الإرهابي على شبكة الأنترنت»، المنعقدة في شهر ماي 2021، حيث أعربت عن التزامها باستغلال التكنولوجيا الحديثة لإدماج المقاربة التشاركية والشفافية في «نقاشات» الشأن العام، وعملها على مقاومة الجريمة السيبرنية بتضافر جهود كافة المؤسسات ذات الصلة وتركيز الجهود الوطنية والدولية لإقصاء المضامين الرقمية الإرهابية والمتطرفة وذلك في إطار: «الإستراتيجية الوطنية الشاملة ومتعددة المجالات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف» التي ترمي أساسا إلى الوقاية والحماية والمتابعة والرد السريع، ومقاومة الجريمة السيبرنية.

وبات جليا اليوم مساهمة الفضاء الرّقمي عموما ومنصات التواصل الاجتماعي خصوصا في تحفيز ظاهرة العنف الرقمي بالنّظر إلى الخطورة الكامنة عند استعمالها دون اكتساب المعارف والمهارات والموارد الضرورية للمحافظة على أمان الأفراد على المستوى الشخصي.

وبمفعول انتقال العنف من الفضاء المادي إلى الفضاء الإلكتروني فقد بقيت الفئات الهشة التّي يسلّط عليها العنف في الفضاء المادي هي ذاتها في الفضاء الرقمي أي النّساء والأطفال بدرجة أولى.

ويتجلّى العنف الرّقمي في عدة أشكال تتراوح بين الثلب والسبّ والابتزاز والشتم والتحرش والتهديد والقرصنة وغيرها ... وقد شهدت مظاهر العنف تطورا في السنتين الأخيرتين بفعل الزيادة غير المسبوقة في الوقت الذّي يقضيه الأفراد قدّام شاشات الأجهزة الإلكترونية بسبب الأوضاع الصحيّة المرتبطة بانتشار فيروس كورونا واضطرارهم إلى الاعتماد على التقنيات والحلول الرقمية لمواصلة العمل والتعلم والربط بالعالم الخارجي والترفيه والترويـح عن النفس وربط علاقات.

ومن هذا المنطلق تلعب المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بالمجال الرقمي في تونس دورا أساسيا في ضبط نواميس التعاطي مع هذه الظواهر الاجتماعية المبنية على التكنولوجيا والتي بدورها تعتبر سلاحا ذا حدين فهي توفر تقدما تقنيا ومعلوماتيا مهما ومتجددا يمكن أن ينقلب ليتحول إلى أداة يستعملها البعض خدمة لمصلحة ضيقة أو وسيلة للتحيل أو الابتزاز أو العنف بشتى أشكاله.

وفي المطلق تعمل بعض هذه المؤسسات والهياكل في هذا الإطار على تحسين الخدمات عموما وضمان الاستفادة من المستوى الجيّد الذي بلغته التكنولوجيا الحديثة. كما تسعى كذلك إلى توفير فضاء أكثر حماية وأمانا واطمئنانا لمستعمليه وتوفير الحماية للنساء والفتيات والأطفال من كافة مظاهر العنف الرقمي على وجه الخصوص.

وبالعودة إلى أبرز مهمّات بعض هذه المؤسسات الوطني، يعتبر تفكيك عناصر الجريمة الإلكترونية وأركانها مع مراعاة الخصوصيّة مقارنة بجريمة الفضاء المادي المتعلّقة بالدليل الرّقمي ووسائل الإثبات ومدى توفّر الإمكانيات للتوصّل إلى الجناة لتحديد المسؤوليات أحد أهم المهمّات الموكولة إلى هذه المؤسسات.

تعمل بعض هذه المؤسسات والهياكل على توفير فضاء أكثر وقاية لمستعمليه وتوفير الحماية للنساء والفتيات والأطفال من كافة مظاهر العنف الرقمي.

ويحتوي مقالنا هذا على جرد للهياكل المتدخلة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في مسألة العنف الرقمي والتعريف بخدماتها خصوصا تلك الموجهة إلى ضحايا العنف الإلكتروني واخترنا من بينها المؤسسات التالية: الوكالة الفنية للاتصالات والوكالة التونسية للسلامة المعلوماتية والمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة.

وتعتبر **الوكالة الفنية للاتصالات** إحدى أكثر هذه الهياكل اهتماما بمسألة التوقي من العنف الإلكتروني. وهي هيأة تنظيمية تحت إشراف وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي. أحدثت بمقتضى الأمر عدد 4506 لسنة 2013 المؤرخ في 6 نوفمبر 2013 المتعلق بإحداث الوكالة الفنية للاتصالات وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها إذ تتولّى حسب الفصل الثاني منه: «تأمين الدعم الفني للأبحاث العدلية في جرائم أنظمة المعلومات والاتصال والقيام بمهمّات أخرى أهمها تلقي أذون البحث ومعالجتها ومعاينة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال الصادرة عن السلطة القضائية طبقا للتشريع الجاري به العمل، والتنسيق مع مختلف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومشغلي شبكات النفاذ ومزودي خدمات الاتصالات فيما يتعلق بالمهمّات الموكولة إلى الوكالة طبقا للتشريع الجاري به العمل، واستغلال المنظومات الوطنية لمراقبة حركة الاتصالات في إطار احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والأطر القانونية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.»

وتعمل الوكالة على التعريف بمختلف الإجراءات المتاحة لكلّ شخص قد يكون في يوما ما عرضة إلى الاعتداء عليه بواسطة الشّبكات أو المنصّات أو المنظومات المعلوماتيّة المتاحة. ويتمثل دور الوكالة كذلك في تقديم المساعدة القضائية لردع المعتدين. كما تختص الوكالة الفنية للاتصالات بتقديم الدّعم الفنّي في مجال الأبحاث القضائيّة وتتعهّد أيضا بالنّظر بناء على تساخير من الضابطة العدلية أو طلبات مباشرة من قضاة التحقيق أو وكلاء الجمهورية بالمحاكم الابتدائية ذات النّظر. ويمكن أن يتوجّه لها المواطنون والمواطنات مباشرة بعد الحصول على إذن على عريضة من السلطة القضائية ذات النّظر من أجل مدّهم بالمعطيات الضروريّة المتعلّقة بنزاع ما حتّى وإن كانت المعلومة التّي تقدّمها الوكالة تشكّل جزءا من الحلّ وليست الحلّ كلّه.

ويتنزّل اختصاص الوكالة في إطار تكوين القرينة الرّقمية عبر معالجة المحتويات المخزونة بوسائل الاتصال ووسائطه على اختلافها وتحديد الأشخاص الذين تتعلق بهم الشبهة وتحديد أماكن وجودهم والنّشاط الإجرامي المعني, ولا يخلو هذا العمل من هامش الخطأ. فالعجز على الكشف عن هويّة مستخدمي الهويّات الإلكترونيّة أو أماكن وجودهم وارد. وفي هذا الإطار، فإنّ الوكالة لا تعدو أن تكون ملتزمة ببذل ما في وسعها دون أن تكون مُلزمة بتحقيق نتيجة نظرا إلى تدخّل عدّة عناصر تستوجب وسائل قد لا تتوفّر في بعض الأحيان لدى الوكالة من جهة وعلى مدى مهارة مرتكب الجريمة من جهة أخرى. وفي هذا السياق فإن لجوء أي ضحية عنف رقمي إلى الوكالة ليس مضمون النتائج.

ولعل النقص الكبير في الثقافة الرّقمية لدى مستعملي وسائط الاتصال الحديثة ورواد الشبكة العنكبوتية، والذي هو ليس حكرا على جنس واحد أو سنّ مُعين أو مستوى ثقافي بعينه، فاقم من الظاهرة. ومن هذا المنطلق تتأكد أهمية امتلاك المعارف الخاصّة بآليات الولوج إلى الفضاء الرّقمي وتكوين الهوية الإلكترونية واستعمالها وحمايتها ومشاركة المعطيات الشخصية عند التعاطي مع المجتمعات الرقمية...

إن خصوصية وسائل الاتصالات الحديثة والإنترنت بالتحديد وما تتيحه من فرص للتخفّي والتسلّل وانتحال الشخصيات وسرقة الهويات وغياب ربط الأشخاص بمجال جغرافي أو إقليم معيّن أو بدولة معيّنة تشكّل أبرز التحدّيات أمام عمل الوكالة بصفة خاصّة ومثيلاتها في العالم من أجل مكافحة الجريمة الإلكترونيّة خاصّة وأنّ بعض المجرمين اليوم قد باتوا أكثر تنظيما إلى جانب استخدامهم لتقنيات متقدمة ومهارات فنية عالية تضاهي حتّى تلك التّي تكتسبها الدّول.

من جانبها تعمل **الوكالة التونسية للسلامة المعلوماتية** وهي هيأة تنظيمية أحدثت بمقتضى القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 والمتعلق بالسلامة المعلوماتية و مكلّفة حسب الفصل 3 من هذا القانون، بالمراقبة العامة على النظم المعلوماتية والشبكات الراجعة بالنظر إلى مختلف الهياكل العمومية والخاصة. كما تسهر الوكالة على تنفيذ التوجهات الوطنية والاستراتيجية العامة لسلامة النظم المعلوماتية والشبكات، ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بالسلامة المعلوماتية في القطاع العمومي باستثناء التطبيقات الخاصة بالدفاع والأمن الوطني. كما يعود إلى الوكالة مهمة التنسيق بين المتدخلين في هذا المجال، وضمان اليقظة التكنولوجية في مجال السلامة المعلوماتية، ووضع مقاييس خاصة بها فضلا عن إعداد أدلة فنية في الغرض والعمل على نشرها. وتعمل الوكالة على تشجيع تطوير حلول وطنية في مجال السلامة المعلوماتية وإبرازها وذلك وفق الأولويات والبرامج التي يتم ضبطها في هذا المجال وكذلك على وضع برامج التكوين والرسكلة والسهر على تنفيذ التراتيب المتعلقة بإجبارية التدقيق الدوري لسلامة النظم المعلوماتية والشبكات.

وفيما يتعلق بموضوع العنف في الفضاء الرّقمي، فإن للوكالة التونسية للسلامة المعلوماتية دورا مهما وبارزا في تصوّر الإجراءات الاستباقية والحمائية من مختلف الأنشطة الإجرامية التّي تتخّذ الوسائط التكنولوجية والأنترنت وسيلة للاعتداء على الأشخاص وأموالهم وعلى البرمجيات على المستوى الوطني. كما تتدخّل الوكالة من خلال التمكين من اليقظة والحماية والتوعية والإنذار من مخاطر استعمال التكنولوجيات الحديثة سواء تعلّق الأمر باستعمال الأفراد على المستوى الشخصي أو المهني أو الاستعمالات على مستوى المؤسسات الخاصّة والعموميّة.

وتمنح الوكالة فرصة توعية النساء ضحايا العنف الرقمي بتنبيههن إلى مخاطر استعمال شبكات التواصل الاجتماعي والتحلي باليقظة. كما أنها تعتبر ملاذا لهن في صورة تعرضهن إلى شبهة جريمة لما توفره من إرشاد وتوجيه .كما يمكن لمكونات المجتمع المدني التوجه للوكالة والانخراط في برامجها حتى تكون وسيطا في مرافقة النساء ضحايا العنف الرقمي من جهة وكذلك للتوقي من هذه الجرائم التي تستهدف النساء والأطفال وحمايتهم منها فضلا عن سعيها إلى نشر ثقافة السلامة الرقمية والتصدي لمحاولات القرصنة التي هي في الأغلب أساس ارتكاب الجرائم الالكترونية.

وبصفة عامة تقوم الوكالة في إطار وظيفتها المتعلّقة بالأمن السيبرني بتقديم نشرات بصفة دورية وكلّما دعت الحاجة إلى ذلك حول المعلومات الضروريّة للحماية من المخاطر التي تهدد الأشخاص والاحتياطات الواجب اتّخاذها في إطار الاستعمال السليم للوسائل التكنولوجية الحديثة. كما توفر الإرشادات حول سبل حماية المعلومات والهويات الشخصّية من المخاطر الداخلية أو الخارجية.

كما تقدّم الوكالة الإحاطة والمساندة الضروريّتين لجميع مستعملي الشبكات المعلوماتيّة والأنترنت وذلك عبر مركز الاستجابة للطوارئ إلى جانب توفير آليات السلامة في المجال الحرّ وتضعها على ذمّة طالبيها وطالباتها على مواقعها على شبكة الأنترنت.

ويمكن للوكالة في ذات السياق أن تتلقّى شكاوى من مواطنين ومواطنات بخصوص أعمال عنف قد يتعرّضون إليها على الفضاء الرّقمي لكنّها لا تتعهّد بها بل يقتصر دورها على الاستماع والتوجيه إلى الجهات القضائيّة المختصّة. وتعمل الوكالة عن كثب مع أفراد المجتمع المدني ولها في هذا الإطار برامج عمل متعدّدة تتعلّق بتوفير الخبرات المطلوبة من قبل الأفراد والمؤسسات ومجال التكوين والتوعية في فضاء استعمال الأنترنت الآمن. ويتمثل ذلك في التعريف ببرامج القرصنة والثغرات التقنية الواردة ومخاطر اختراق الأجهزة والنظم المعلوماتية فضلا عن توفير سبل التوعية بإمكانيات تهديد الخصوصية وطرقها بسبب تزايد المخاطر في ما يتعلّق بحماية بطاقات الهوية وقواعد البيانات الشخصية وتشفيرها.

وتهتم الوكالة بمجالات التوعية بأهمية السلامة المعلوماتية لدى فئة الشباب والأطفال بالخصوص والتحسيس بالمخاطر التّي تستهدفها بشكل مباشر على غرار الاستدراج والإغراء وانتزاع المعطيات الشخصيّة منهم واستخدامها فيما بعد من أجل الإيقاع بهم أو لتنفيذ جرائم أخرى قد تصل إلى حدّ التجنيد من أجل تنفيذ مخططات إرهابيّة. كما يدخل في مجال اهتمام الوكالة التنبيه إلى المخاطر التّي تمسّ محيط الشاب الأسري أو الطفل بسبب ظهور حواجز بين الشخص ومحيطه الأسري قد تؤدّي إلى قصور في التواصل نظرا إلى إدمان الشباب على شبكات التواصل.كما يدخل ضمن أنشطتها إعداد محتويات توعويّة وتحسيسيّة من ذلك تطبيقات الهواتف الذكيّة للأطفال وللأولياء مع التوعية بوجود حلول ضروريّة وآليات سلامة تكون سهلة الاستعمال.

من جهته يعمل **المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة**، الذي تم إحداثه في إطار متابعة حسن تنفيذ القانون عدد 58 لسنة 2017 حسب صريح الفصل 40 من القانون على رصد حالات العنف ضد المرأة، وذلك على ضوء ما يتجمع لديه من التقارير والمعلومات. كما يسهر المرصد على توثيق مظاهر العنف وآثاره بقاعدة بيانات فضلا عن متابعة تنفيذ التشريعات والسياسات وتقييم نجاعتها ونشر تقارير في الغرض مع اقتراح الإصلاحات المستوجبة وإنجاز البحوث العلمية والميدانية اللازمة لمعالجة العنف بمختلف أشكاله.

ويساهم المرصد في إعداد الاستراتيجيات الوطنية والتدابير العملية المشتركة والقطاعية ورسم المبادئ التوجيهية للقضاء على العنف ضد المرأة بشكل يتوافق مع القانون الخاص بمناهضة كافة أشكال العنف المسلط على المرأة بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والهيآت الدستورية وغيرها من الهياكل العمومية المعنيّة بمتابعة احترام حقوق الإنسان والمعنية بتطوير منظومة الحقوق والحريات وتعزيزها.

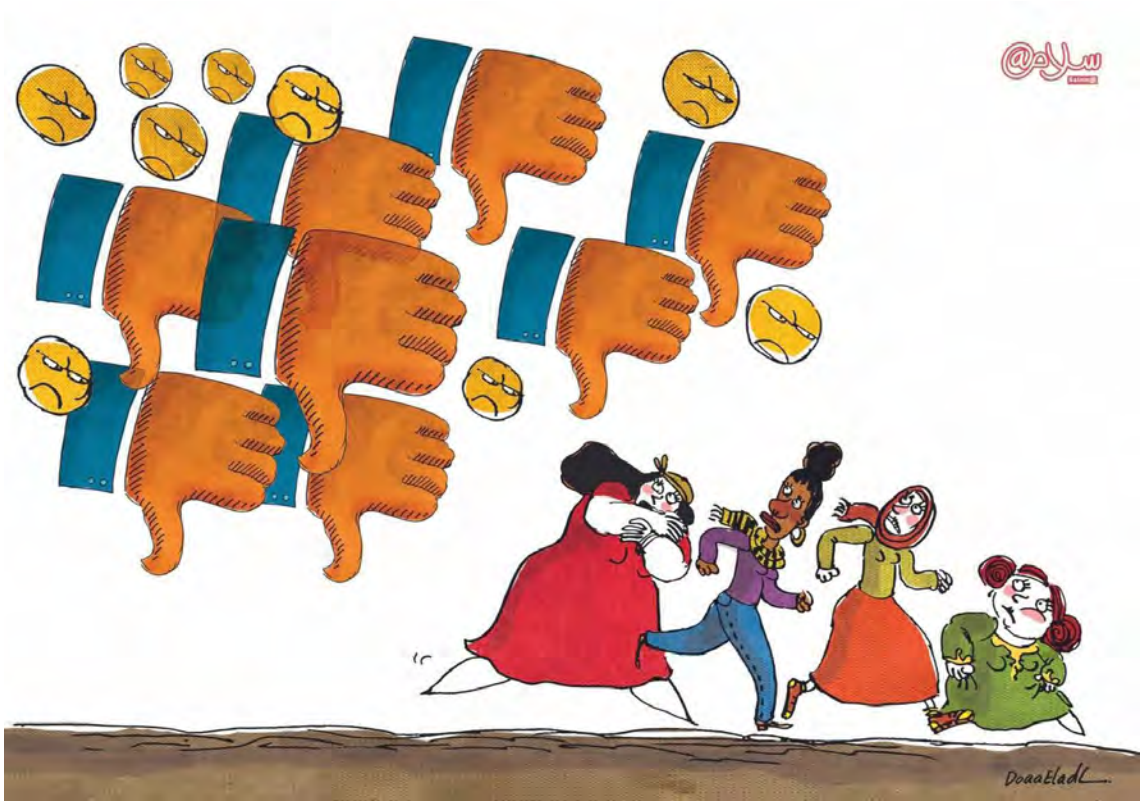
سلام@
DoaaEladL

وكان الأمر الحكومي عدد 126 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 والمتعلق بإحداث مرصد وطني لمناهضة العنف ضد المرأة وضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق سيره قد بين في فصله الثالث أن من بين مهمّات المرصد جمع المعطيات حول حالات العنف المسلط على المرأة بما فيها العنف الرقمي من خلال تلقي الشكاوى أو الإشعارات عبر آلية الخط الأخضر (الفصل 9) فضلا عن توثيقها والقيام بمهمة الإصغاء والتوجيه والتنسيق مع الجهات المختصة في مجال التعهد بالنساء ضحايا العنف.

من جهة أخرى تعنى هياكل ذات علاقة مثل **الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية والوكالة التونسية للأنترنت** بمسائل إجرائية وتقنية وفنية تتعلق بتوفير الشبكة العالمية بجميع أنحاء الجمهورية ووضع شبكات في عدة ميادين كالصحة والتربية والفلاحة وكذلك التعهد بالشبكة الوطنية وباسم نطاق تونس (.tn). أما الهيأة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، التي أحدثت بمقتضى القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية فقد أسندت إليها إلى جانب صلاحياتها العامة في المجال، إمكانية سحب التراخيص من مرتكبي الممارسات المخالفة للتشريع والتراتيب المتعلقة بمعالجة المعطيات الشخصية.

في المطلق، وفي قراءة للمشهد المؤسساتي الموكول إليه مراقبة الأمن الرقمي وحفظه في تونس، فإن القوانين الوطنية الموجودة تبدو كافية فيما يخص العنف المسلّط على النّساء في الفضاء الرّقمي، خصوصا وأنّ أركان الجريمة هي ذاتها سواء وقعت بالفضاء المادّي أو بالفضاء الرّقمي، فإن الإمكانية تبقى متاحة للتشديد في العقاب في صورة ارتكاب جرائم العنف الإلكتروني بالنّظر إلى صعوبة الإثبات في هذا المجال ومضاعفتها عندما تستهدف الجريمة الفئات الهشّة كالأطفال مثلا. كما ينبغي على كافة الأطراف المؤسساتية أن تعمل على تطوير أدوارها ومجاراة التطور السريع الذي يشهده العالم وملاءمة وظائفها مع ما يفرضه الواقع.

ويظل التصدّي لمختلف أشكال العنف الرقمية، التّي تستهدف النساء والفئات الهشة وغير ذوي الخبرة في مجال التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال، مرتبطا بالأساس بدرجة الوعي بمخاطر هذه الوسائل وبمنسوب الثقافة الرّقمية التي يمتلكونها ودرجة هشاشة أو صلابة نفسيتهم/هن وثقتهم/هن بأنفسهم/هن ومراجعهم/هن القيمية.

ويبقى الدور الذي تلعبه ثنائية المجتمع المدني والإعلام أساسيا في مرافقة مؤسسات الدولة لنشر الوعي بين جل فئات المجتمع والسعي إلى إرساء ثقافة الاستعمال الآمن لوسائل التواصل الحديثة.

ويبقى الدور الذي تلعبه ثنائية المجتمع المدني والإعلام أساسيا في مرافقة مؤسسات الدولة لنشر الوعي بين جل فئات المجتمع والسعي إلى إرساء ثقافة الاستعمال الآمن لوسائل التواصل الحديثة والتشجيع على اكتساب المعارف والمهارات الفنية والتكنولوجية الخاصة بآليات الولوج الآمن إلى الفضاء الرّقمي في مجالات تكوين الهوية الإلكترونية واستعمالها وحمايتها، ومشاركة المعطيات الشخصية، إلخ... للحد من المخاطر المتأتية من الفضاء الرقمي بالنسبة إلى النساء والأطفال والمراهقين من الجنسين على وجه الخصوص مع التأكيد على دور الأولياء في متابعة استعمال أبناءهم/هن وسائل التواصل الاجتماعي ومراجعة المحتوى الذّي يستهدفهم.

حوار مع الدكتور رائد الشريف مدير برنامج السلامة الرقمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

التشريعات العربية تحتاج مزيد التطوير لتساهم في خلق بيئة رقمية آمنة للجميع

حاورته حنان شقرون

في سياق اهتمامنا بسلامة النساء والفتيات عبر الأنترنت، التقت مجلة الكريديف مدير برنامج السلامة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للحديث عن أهم أهداف البرنامج والتعريج على محاور عديدة ذات علاقة بثقافة السلامة الرقمية ومسارها في ظل تنامي التأثيرات التكنولوجية على الأفراد والمجتمعات.

عرّفنا بك وبمهامك على رأس برنامج السلامة الرقمية؟

الدكتور رائد الشريف، المدير الإقليمي لبرنامج السلامة الرقمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حاصل على شهادة الدكتوراه في علم المعلومات والتكنولوجيا، أعمل على إدارة البرنامج من حيث تحديد الأنشطة التي سوف يتضمنها المشروع وإدارتها ضمن الإطار الزمني المحدد، وتحديد الطرق الاستراتيجية اللازمة للوصول إلى أقصى درجات التّميز وترك الأثر الإيجابي دائما عند تنفيذ الأنشطة لضمان الجودة والحفاظ على استدامة البرنامج.

فضلا عن ذلك أنا أشرف على جميع العمليات الإدارية و أتابع ميزانيات المشروع وأقوم بالإشراف والتواصل المباشر والدائم مع الفريق والشركاء المحليين في جميع الدول لضمان الوصول إلى أهداف البرنامج ونشر الوعي وثقافة السلامة الرقمية.

ماهي أهم أدوار مشروع السلامة الرقمية وأبرز أهدافه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؟ وماهي الدول المستفيدة منه؟

إن برنامج السلامة الرقمية للنساء والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (سلام@) برنامج إقليمي، يتم تنفيذه في **7 دول** حاليا هي: **تونس والأردن والمغرب والبحرين والكويت والجزائر وليبيا**.

وتتمثل أهداف مشروع سلام@ الرئيسية في تغيير المفاهيم و«السلوكيات» المُتعلّقة بالسلامة الرقمية، وزيادة الوعي العام وبناء القدرات الدائمة للنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني للعمل بأمان عبر الإنترنت.

وتتبنى سلامات مبدأ «الصحة العامة» للتصدي للمخاطر والعنف عبر الإنترنت بدءًا من إدارة حملات التوعية العامة والتدريب العملي والدعم التقني بهدف الوصول إلى أفضل ممارسات السلامة الرقمية. كما تتبنى مبادئ «المساحات الآمنة للجميع» والتي تهدف إلى ضمان استخدام عادل ومعاملة كريمة لجميع المتابعين.

ويعمل البرنامج على زيادة الوعي العام بالسلامة الرقمية للجميع وبناء قدرات النساء والشباب حتى يكون بإمكانهم العمل والتّعلّم والتّواصل بأمان عبر الإنترنت. كما يتيح البرنامج خلق مساحات معرفة مُتجددة مع الشّركاء المحليّين و إنتاج مواد رقمية محلية وتزويدهم بمخزون من المواد التعليمية الرقمية لإرشادات السلامة الرقمية التي تكون سهلة التطبيق. ويوجد حاليا سعي متواصل لبناء شبكات محلية للاستجابة للحالات الطارئة ومناصرة السلامة الرقمية ودعم نموها وتطويرها.

من خلال عملكم في عدد من الدول العربية على موضوع العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي، هل تبين وجود خصوصيات تُميّز هذه المناطق مثلا من الناحية القانونية والاجتماعية؟

أعتبر أنه عدا لبنان والسعودية والمغرب التّي جرمت التحرش الجنسي الإلكتروني في إطار قوانين تجريم التحرش ضد النساء، ومصر والأردن التي جرمت التحرش الجنسي ضد النساء ضمن قوانين العقوبات

> **سلام@ برنامج إقليمي، يتم تنفيذه في 7 دول حاليا هي: تونس والأردن والمغرب والبحرين والكويت والجزائر وليبيا.**

العامة، اكتفت بقية الدول باعتماد تجريم الابتزاز والتحريض وغيرها من الجرائم الإلكترونية بصفة عامة، والتي تهم أيضا جريمة التحرش، دون التنصيص عليها صراحة مما جعل -في تقديري- العقوبات متواضعة وغير كافية.

بالنظر إلى التّوجهات العامة الرّامية إلى الحدّ من أمّية المرأة الرقمية، ماهي خُطّة العمل والمبادرات التي ينتهجها البرنامج للحد من الانتهاكات والتّجاوزات الرقمية، لاسيّما ضد النساء؟

منذ أن بدأ البرنامج عمله الهادف أساسا إلى زيادة الوعي بالتهديدات في الفضاء الرقمي وتحسين السلامة الرقمية عند النساء، تركزت المبادرات ضمن عدة مكونات هي:

1. **حملات توعية عامة بشؤون السلامة الرقمية،**
2. **توعية بين المجموعات النسائية وبناء تحالفات فيما بينها،**
3. **تدريبات سلامة رقمية تستهدف المجموعات والأفراد،**
4. **برنامج استجابة سريعة لدعم النساء والمجموعات في حالة أي هجوم رقمي.**

وفي هذا الإطار، نظّم البرنامج عدة حملات لرفع الوعي بأهمية السلامة الرقمية مثل «الحملة الوطنية للتوعية بالسلامة الرقمية للنساء» وحملة «الأنترنت الآمن حقي» وأخيرا حملة إقليمية حول مخاطر التزييف العميق «الديب فيك»، وعلى صعيد آخر، يسعى البرنامج ليكون ضمن التحالفات الوطنية والإقليمية التي تعمل من أجل تمكين النساء قانونيا ومجتمعيا بما في ذلك المطالبة بتحسين التشريعات لمنع أي انتهاك أو عنف يقع على النساء وتجريمه ومن ضمنها تحديدا التشريعات الخاصة بتجريم العنف والتحرش الرقمي.

وقد قام البرنامج بتنظيم مئات الدورات التدريبية استفادت منها نساء وفتيات من قطاعات مهنية متنوعة وكذلك ربات بيوت وكذلك طالبات الجامعات والمدارس لرفع وعيهن بالاستخدام الآمن للإنترنت. ورافق هذا البرنامج تصميم «برنامج استجابة» قائم على التبليغ عند تعرّضهن للعنف أو التّحرش الرقمي، من خلال نظام الإحالة والعيادات الرقمية التي أسّسها البرنامج بالتعاون مع شركائه المحليين أو عبر توجيههن للتبليغ عبر القنوات الرسمية المختصة بهذا النوع من الجرائم.

وأُشير هنا إلى أن البرنامج ما يزال يُنفّذ أنشطته ضمن هذا السياق لمحاولة الوصول في النهاية إلى بيئة تشريعية ومجتمعية خالية من العنف الرقمي.

تبين خلال فترة جائحة كورونا الاستخدام المكثف من قبل النّساء للمنصات الرقمية، رافقه ارتفاع منسوب العنف المبني على النوع الاجتماعي. ما هو تقييمكم لهذه الظاهرة؟ هل قام البرنامج برصد هذه الانتهاكات وتوثيقها؟

في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19» ارتفعت نسبة الأنشطة ووجود المبحرين على الشبكة العنكبوتية ومن ضمنهم النساء والفتيات. خلال هذه الفترة حاول البرنامج تكثيف جهوده التوعوية لجعل الأنترنت آمنا لهن. وتم تنظيم عديد التدريبات لفائدتهن وتشجيعهن على الإبلاغ عن أي عنف أو تحرش قد يتعرضن له.

وكان برنامج السلامة الرقمية «سلام@» قد أجرى مسحا للاحتياجات من خلال إنجاز مقابلات فردية للفئات المستهدفة في بداية البرنامج وخصوصا في الأردن. وشاركت في هذه الدراسة أكثر من 200 فتاة وسيدة

تتروح أعمارهن ما بين 14 و50 عاما، وكانت النسبة الأكبر للفتيات والسيدات من الفئة العمرية 21-30 عاما (46.3%). كما كان المستوى التعليمي للمستجوبات بنسبة 64.8% من بين الحاملات لدرجة البكالوريوس أو الدبلوم في حين تقاربت النسبتان بالنسبة إلى الفئة الحاملة لشهادة الدكتوراه والماجستير والتوجيهي وأقل.

وقد أجابت المشاركات في الدراسة بنسبة54.1% بـ«لا أعرف»، على سؤال إذا كان لديهن معرفة بخصوص مفهوم السلامة الرقمية. كما بينت الدراسة أن تطبيق «فيسبوك» هو التطبيق الأكثر استخداما لديهن بنسبة 48%، يليه تطبيق «واتساب» بنسبة 20.3% وتطبيق «أنستغرام» بنسبة 17.2%.

وتم عرض بعض أنواع الانتهاكات الرقمية على الفئة المستهدفة مثل الابتزاز والتهديد من قبل أشخاص عبر الأنترنت، سرقة معلومات شخصية أو صور بواسطة الأنترنت ونشرها، تعطل جهاز الهاتف وفقدان البيانات، إلخ. واستفسرت الدراسة إن كان لديهن اطلاع على حالات لضحايا تعرضن لهذه الانتهاكات. وكانت الإجابة بـ«نعم» بنسبة 80.1%.

وأخيرا كان السؤال هل تعرفين من هي الجهة المناسبة التي سوف تتوجهين إليها في حال تعرضت لمثل هذه الاعتداءات؟ فكانت الإجابة بنسبة 55.9% أنه سيتم اللجوء إلى وحدة الجرائم الإلكترونية.

ومن المُلاحظ أنه خلال فترة أزمة جائحة الكوفيد أصبح العمل عن بُعد خيارًا للعديد من الشركات والمؤسسات، ومع توسّع شريحة العاملين عن بُعد، ظهرت بشكل بارز مسألة التحرش الإلكتروني في عالم العمل. من ذلك مثلا في الأردن كشف استطلاع أعدّه البرنامج أن 13.6% من العمال تعرّضوا للتحرّش وللعنف الإلكتروني في بيئة العمل، إذ بيّن الاستطلاع أن 70% من المستجوبين تعرضوا للتحرش اللفظي الإلكتروني من قبل زملاء أو زميلات في العمل في حين تلقّى 30% منهم محتوى غير لائق.

وفي السياق نفسه أشار الاستطلاع إلى أن 81.8% من الذين تعرضوا للتحرش أو للعنف إلكتروني قالوا إنهم لم يتقدموا بشكوى، بينما أفاد 66.7% ممن تقدموا بشكوى إلى قسم الموارد البشرية أنه لم يُتخذ أي إجراء أو متابعة للموضوع.

وبخصوص الأسباب التي تقف وراء الامتناع عن تقديم الشكوى، أفاد 38.9% من المستجوبين أنهم لم يجدوا داعيا إلى ذلك في حين بين 27.8% من المستجوبين أنهم لا يعرفون ما هي الإجراءات اللازمة لتقديم الشكوى. وقد ساعدت هذه النتائج البرنامج على تطوير خطته حتى تكون أكثر استجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية.

ماهو تقييمكم للقوانين والأطر التشريعية التي تجرم التجاوزات الإلكترونية في العالم العربي؟

مازالت القوانين والتشريعات في العالم العربي تحتاج المزيد من التطوير لتساهم في خلق بيئة رقمية آمنة للجميع مع الانتباه إلى ضرورة التدرج في العقوبات الرادعة وأن تكون أكثر ملاءمة لحجم الانتهاك أو العنف الواقع على الضحية. كما نعمل على التشديد بشكل أكبر على رفع الوعي بمخاطر هذا النوع من الانتهاكات والعنف والتعريف بمحتوى العقوبات وأنواعها التي قد يتعرض لها الجاني. نحن في البرنامج نؤمن أن ردع الانتهاكات الرقمية يكون له فعالية أكبر من خلال الرفع من الوعي ووضع خطط وقائية ضد الانتهاكات الرقمية وليس فقط بإيجاد بيئة تشريعية رادعة.

> **مازالت القوانين والتشريعات في العالم العربي تحتاج المزيد من التطوير لتساهم في خلق بيئة رقمية آمنة للجميع مع الانتباه إلى ضرورة التدرج في العقوبات الرادعة**

إلى أي مدى يُمكن القول إنّ وضع القوانين الزجرية يُمكن أن يحُد من ظاهرة العنف الالكتروني عموما والعنف الرقمي ضد المرأة بشكل خاص؟

أعتبر أن القوانين عموما هي فقط إجابة علاجية مقابل العنف إلاّ أن تأثيرها في الحد من الظاهرة يبقى محدودا. فالحد من ظاهرة العنف يتطلب إجراءات وقائية تتمثل في أنشطة توعوية وتعليمية تهدف أساسا إلى الحد من هيمنة الثقافة الذكورية من جهة والعنف من جهة أخرى.

حسب تقديركم، ماهي طرق الدعم التي يمكن أن تقدم لضحايا العنف الإلكتروني خصوصا من النساء والفتيات؟ (في ظل صمت أغلبيتهن)

توجد أنواع مختلفة من الدعم مثل الدعم التقني والدعم القانوني والدعم النفسي. ولكن الأهم هو أن يتم عرض مختلف أشكال الدعم على الضحية التي يكون لها الاختيار. فإذا كانت توجد امكانية للدعم التقني، وهذا الجانب فيه يتطلب مراعاة عنصر الوقت، فإنه يكون للدعم التقني الأولوية خصوصا لما يترتب عنه من تبعات نفسية وقانونية. وبعد اتخاذ هذه الخطوة، تُعرض اختيارات الدعم على الضحية التي يكون لها القرار الأخير. فمن المهم في هذه المرحلة تنسيق عملية تقديم الدعم. فعلى سبيل المثال، يتطلّب الدعم القانوني أحيانا خطوات تقنية لجمع الأدلة لذلك ينبغي أن يكون المشرف على تلقّي حالات العنف على دراية الكاملة بالأبعاد المختلفة لأشكال الدعم المتاحة.

كيف تحددون الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في مجال السلامة الرقمية المبنية على النوع الاجتماعي؟

للإعلام دور محوري في الوصول إلى جميع الفئات المستهدفة وغيرها من أفراد المجتمعات التي تحتاج أيضا إلى توعية حول مواضيع السلامة الرقمية المبنية على النوع الاجتماعي، في جميع البلدان التي ينفذ فيها البرنامج.

وقد مضينا بالفعل، منذ بداية البرنامج، في توطيد العلاقات والظهور الإعلامي في أهم الجهات المحلية في بلدان تنفيذ البرنامج، مثل قنوات التلفزة والإذاعات المحلية والإقليمية والجرائد والصحف الإلكترونية، التي لطالما أبدت اهتماماً بما يطرحه برنامج سلام@ من حملات توعية ودورات تدريبية للنساء (والشباب في المغرب) والدعم النفسي والتقني والمساعدة على فهم أهم القوانين الخاصة بالعنف الإلكتروني.

وتتركز هذه المشاركات الإعلامية في غالب الوقت حول مواضيع لها علاقة بما تتعرض له المرأة العربية من انتهاكات وعنف إلكتروني ذي عواقب أحيانا وخيمة. ونحاول من خلال هذا المنفذ توضيح مفاهيم السلامة الرقمية المستحب اتباعها لتفادي التعرض لعنف إلكتروني. كما نعمل على دعوة الفئات المستهدفة للاشتراك في صفحاتنا ومشاركتنا في تعميم السلامة الرقمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أما بالنسبة إلى صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة ببرنامج سلام@ في بلدان التنفيذ السبعة، فهي تعتبر أحد أهم الأعمدة التي يقوم عليها البرنامج فهي وسيلة اتصال ووصول مُهمة سواء للتواصل معنا لتقديم العون أو لمتابعتنا والاستفادة من المحتوى اليومي الذي يتضمن أهم ممارسات السلامة الرقمية بخطوات مُفصّلة ودقيقة الشرح. فنحن نعتمد في صفحاتنا لغة مُبسّطة محلية تُمكنّنا من الوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية وخصوصا النساء بما فيهن العاملات وربات البيوت والتلميذات وغيرهن...

ليلى منكبي

المنسقة الوطنية لـ«سلام@-تونس»

حاورتها حنان شقرون

تتوجه أنشطتنا في تونس أساسا لفائدة القياديات والفاعلات في الشأن العام.

هل لك أن تحددي لنا مجالات تدخل مكتب «سلام@-تونس»؟

تعمل مؤسستنا عموما على نشر ثقافة المواطنة الرقمية وقيمها وتوفير مجال آمن للتعبير في الفضاء الرقمي.

ويعتبر مشروع سلام@-تونس من أهم المشاريع الموجودة في تونس. يرمي هذا البرنامج إلى ترسيخ ثقافة السلامة الرقمية ونشرها وخصوصا لتعزيز قدرات النساء والفتيات في هذا المجال.

ماهي خصوصيات برنامج سلام@ – تونس مقارنة بباقي الدول العربية المنخرطة في البرنامج نفسه؟

تكمن خصوصية تدخل برنامج سلام@-تونس مقارنة بالبلدان الأخرى في طبيعة الجمهور المستهدف وملامحه، إذ تتوجه أنشطتنا أساسا في تونس لفائدة القياديات والفاعلات في الشأن العام (على سبيل المثال الصحفيات، الناشطات في المجتمع المدني، السياسيات...) وذلك لتعزيز نفاذهن إلى الفضاء الرقمي وحضورهن فيه.

ويعتبر عمل برنامج سلام@-تونس مختلفا مقارنة بباقي الدول العربية المنخرطة في البرنامج نفسه وذلك بفضل وجود أرضية قانونية وتشريعية متقدمة في المجال من ذلك دستور 2014 والقانون الأساسي لمناهضة العنف ضد المرأة المعروف بقانون 58 لسنة 2017 مما يعزز دور النساء ويُسهّل مشاركتهن في الحياة العامة.

هل تم تقييم المشاريع المُنجزة في تونس؟ وماهي المشاريع المستقبلية وآفاق العمل؟

يقوم برنامج سلام@-تونس بتقييم المشاريع والأنشطة بصفة دورية من حيث الأهداف المُحددة ومدى تأثيرها على تطور مهارات متلقي-ة المعلومة. وإننا نطمح من خلال عملنا في تونس أن نكون داعمًا محليا في مجال السلامة الرقمية لجميع المؤسسات المناصرة لحقوق النساء لاسيما في مجال تقوية المهارات أو الدعم التقني عند الحاجة.

ونأمل أيضًا أن نعقد شراكات، مثل التي عقدناها مع الكريديف، تعمل على مُضافرة الجهود فيما يتعلّق بمسألة العنف الرقمي ضد النّساء والفتيات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحديدا تونس وذلك للتّوعية بتأثيرات هذه الظاهرة والتشجيع على التبليغ. إضافة إلى ذلك نأمل أن توفر مختلف منصاتنا، من الموقع وحساب الانستغرام وحساب الفايسبوك، مضمونا هادفا ذا أثر وأن تكون مرجعا توعويا في مجال السلامة الرقمية على المستوى الوطني.

العنف الرقمي المسلط على النساء: الآثار الاقتصادية والفرص المهدورة

خديجة السويسي
صحفية

جميلة العبيدي، تونسية في العقد الرابع من عمرها متحصلة على شهادة جامعية في اختصاص «مربية طفولة». في ظل ارتفاع نسب البطالة في تونس التي بلغت بحسب المعهد الوطني للإحصاء خلال الثلث الأول من سنة 2021 ما يقارب 15 بالمائة للذكور مقابل 23.8 بالمائة للإناث. أما بالنسبة إلى أصحاب الشهادات العليا فتقدر نسبة البطالة لدى الذكور بـ17.6 بالمائة في حين أن نسبة الإناث المتحصلات على شهادات علمية عليا والمعطلات عن العمل تبلغ 40.7 بالمائة. لم يسعف جميلة الحظ للعمل في مجال اختصاصها مما دفعها للتفكير في خلق مورد رزق آخر. ومن هنا قررت العمل في مجال التسويق الإلكتروني للملابس الجاهزة.

تستخدم جميلة شبكة الأنترنت وتحديدا الفايسبوك لبيع بضائعها من خلال المشاركة في العديد من المجموعات النسائية المتخصصة في البيع والشراء. ولأنها ما تزال في بداية مشروعها فإنها تبحث خاصة عن مجموعات البيع المجانية على غرار المجموعة التي كانت لها معها تجربة مؤلمة فهناك كانت ضحية للعنف الرقمي.

بدأت قصتها مع العنف الرقمي حين قررت ألّا تكتفي بنشر صور بضائعها وإنّما بفتح الكاميرا للبث المباشر داخل إحدى هذه المجموعات النسائية حيث تعرض الملابس وأسعارها وتتلقى طلبات مباشرة من الحريفات. كما أنها تقوم بتقديم رقم هاتفها وهو ما سهل على المعتدي التواصل معها بداية من خلال حساب وهمي على شبكة الفايسبوك يحمل اسم امرأة. إثر متابعة البث المباشر أرسل إليها طلب صداقة مرفقا بأسئلة عن قطع الملابس التي عرضتها. ثم واصل التحاور معها مدة أسبوع ليتصل بها بعد ذلك بالكاميرا. وما إن أجابت حتى ظهر أمامها عاريا تماما وبصدد ممارسة العادة السرية. وما إن قام بتلك الحركة حتى قامت بحظره على الفايسبوك ولكنه أصبح يتصل بها عبر الهاتف حتى أنه أنشأ عديد الحسابات

الوهمية الجديدة على الفايسبوك وقام بأخذ صورها الخاصة وتركيبها على أجساد عارية وأرسلها إليها في محاولة لابتزازها لمجاراته فيما يريد. ورغم تقديمها لشكوى لدى الوحدات المختصة في جرائم العنف الإلكتروني إلا أن جميلة مازالت تعاني إلى اليوم من الهرسلة والعنف من قبل هذا الشخص نفسه مما أثر عليها مهنيا إذ تقول:

«أتعبني جدا نفسيا أصبحت ألبس ملابس فضفاضة أثناء عرض بضائعي للبيع لتغطية كل أجزاء جسمي أيضا أضعت الكثير من الوقت قبل عرض الملابس في الحديث عنه وعمّا قام به للحريفات. لقد كان زوجي في البداية متفهما ثم أصبح يشك في أن هذا شخص من معارفي وطلب مني تغيير المجموعة التي أعرض فيها الملابس. الإشكال أن هذه المجموعة مجانية وفيها العديد من العضوات ومنهن من أصبحن حريفات وفيات ينتظرنني دائما للاطلاع على الأشياء الجديدة التي أعرضها للبيع. وبما أنني في بداياتي، فإنّه لا يمكنني استئجار مساحة عرض في مجموعات أخرى.

بسبب ما تعرضت له أمضيت أسبوعين دون التسويق للملابس الجاهزة التي أبيعها وهو ما كلفني خسارة مالية فادحة فأنا مطالبة كل شهر بدفع كراء المحل الذي أضع فيه الملابس وسداد القروض الصغرى التي أخذتها لبعث هذا المشروع بما قيمته ألف دينار كل شهر وبما أنني لم أعمل لأسبوعين فقد تعذر الإيفاء بهذه الالتزامات وهو ما قد ينجر عنه مشاكل أخرى. أزعجني كثيرا هذا الشخص وهو يلاحقني من خلال العديد من الحسابات الوهمية وأرقام الهواتف التي لا أعرفها وتسبب لي بعديد من المشاكل ولكنني أؤمن بأن القضاء سيكون الفيصل بيننا وإن طالت المسألة.»

الفضاء الرقمي وفر حلولا بديلة للبطالة

جميلة هي واحدة من بين كثير من التونسيات اللاتي يبحثن عن حلول بديلة لأزمة البطالة من خلال الفضاء الرقمي واللاتي يساهمن في الاقتصاد التونسي بطريقة غير مباشرة فعمليات البيع الإلكتروني تخلق دورة اقتصادية تستفيد منها العديد من مؤسسات الخدمات العمومية والخاصة منها مؤسسة البريد التونسي

التي تتقاضى مستحقات إيصال الملابس وغيرها من البضائع التي يتم إرسالها عبر هذه المؤسسة أو مؤسسات التوصيل الخاصة التي تشغل العديد من التونسيين/ات سواء كانوا عملة إيصال أو إداريين أو مختصين في التواصل مع الحرفاء.

كما أن الفضاء الافتراضي قد مكن من خلق مجالات جديدة للترويـج للمنتجات المصنعة في تونس والتي يشتكي مصنعوها من التدهور الاقتصادي خصوصا نتيجة للأزمة الصحية. كل هذه العوامل تحيلنا إلى تأثيرات العنف الرقمي السلبية المسلطة على النساء على الاقتصاد الوطني. فبعض النساء ضحايا العنف الرقمي اخترن البطالة على مواصلة العمل في فضاء غير آمن لهن. هذا الأمر من شأنه التقليص في نسب الأرباح ومن فرص العمل بالنسبة إلى المؤسسات المعنية بهذه الأنشطة التجارية وغيرها. هذه الوضعية من شأنها أن تساهم أيضا في الزيادة من نسب البطالة في صفوف الشابات والشباب. وكمثال على ذلك نذكر أنه خلال مسار إنجاز هذا المقال وبالتواصل مع خولة الشبح منسقة وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية التابع للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين صرحت بأنه: «تم مؤخرا تسجيل حالات ابتزاز ومحاسبة داخل إحدى المؤسسات الإعلامية من خلال استغلال رسائل شخصية لإحدى الصحفيات بعد أن تمت قرصنة حسابها الخاص وتصوير إحدى محادثاتها وابتزازها لتقديم استقالتها من العمل.» وهو ما يجعل هذه الصحفية مهددة بالبطالة وفي حالة هشاشة اقتصادية. ومن ثمّ فإن العنف الرقمي أصبح يهدد أمن النساء الاقتصادي أي مجمل المسار الذي اتبعته النساء حين خرجن إلى سوق الشغل لتحقيق استقلاليتهن الاقتصادية والحصول على مجمل الحقوق التي يتمتعن بها».

بعض النساء ضحايا العنف الرقمي اخترن البطالة على مواصلة العمل في فضاء غير آمن لهن.

ولعل كل هذه الأمثلة والتجارب والملحوظات تحيلنا إلى مفهومين مفصليين في علاقة الاقتصاد بالنساء. فلطالما تعامل اقتصاد السوق مع النساء كمستهلكات فقط للمنتجات التي توجهها نحوها الاستراتيجيات الاتصالية من خلال استدراجهن لاقتناء مواد التجميل والعناية بالبشرة وغيرها من المواد وفقا لقواعد مقومات جمال المرأة النمطية وإعادة تثبيت الحدود الجندرية. وقد مكن الاقتصاد الرقمي من تطوير هذا المفهوم إذ مكن من تحويل النساء من مستهلكات إلى فاعلات في الاقتصاد بموجب دخولهن إلى عالم البيع والشراء والتسويق ومختلف الأنشطة الاقتصادية. غير أن هذه التحولات طرحت بشكل ملح مسألة العنف المسلط ضدهن في الفضاء الرقمي بالنظر إلى عديد الزوايا الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وخصوصا الجندرية. ومن المفترض أن الفضاء الرقمي هو فضاء عام وهو مصنف وفقا لتقسيم الفضاءات الجندري على أساس أنه فضاء مذكر. وهو في ذلك مشابه للمجال الاقتصادي الذي يسيطر الرجال فيه على وسائل الإنتاج ومواقع صنع القرار.

الفضاء الرقمي... فرصة جديدة للنساء

إن ما نشهده اليوم من حرص النساء على اكتساح الفضاء الرقمي بما يوفره لهن من فرص العمل والتكوين وتطوير المهارات والتشبيك، يجعل من هذا الفضاء فرصة جديدة للنساء للتموقع والاستفادة والتحول إلى باعثات مشاريـع وفاعلات في هذا الفضاء المستجد. فبالنظر إلى فرص التكوين عن بعد التي يوفرها هذا الفضاء في مختلف المجالات، نجد إقبالا كبيرا من النساء مما يعكس سعيهن إلى تطوير معارفهن في مجالات مختلفة على غرار التكوين في القوانين الدولية وفي منظومة حقوق الإنسان وفي التقنيات المستجدة للعمل في مجالات مختلفة على غرار صحافة البيانات والأمن الغذائي وغيره. كما أن الفضاء الرقمي مكن النساء من المشاركة في العديد من الملتقيات العلمية وغيرها وتجاوز الصعوبات التي يمثلها التنقل مثلا خصوصا زمن جائحة كورونا فضلا عن إشكاليات أخرى مثل توقيت هذه الأنشطة. فقد تطورت نسب مشاركة النساء في الملتقيات والاجتماعات والتدريبات بفضل ما تتيحه مختلف التطبيقات المعدة لتسهيل العمل عن بعد.

وعلى الرغم مما وفره هذا الفضاء من فرص مهمة للنساء إلا أن حضورهن فيه يبقى متواضعا مقارنة بحضور الرجال وهو ما تثبته الأرقام الموثقة في عديد التقارير وذلك يعود في جانب منه إلى العنف الرقمي المسلط عليهن والذي يقلص من وجودهن في الفضاءات الرقمية التي قد تخلق لهن فرص تعلم وتشغيل هامة على غرار منصة «لينكد إن» التي تتواجد فيها النساء بنسبة أقل بكثير من الرجال.

تقسيم الحضور حسب النوع الاجتماعي

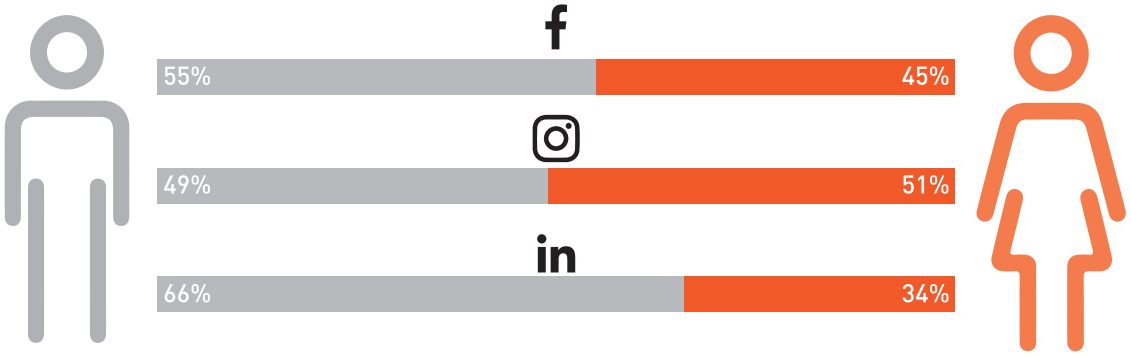

المصدر: MEDIANET، 2019، Étude sur les réseaux sociaux en Tunisie et en Afrique، تونس.

مقاومة العنف السيبرني ضد النساء والفتيات:
إضاءات وتجارب

خديجة السويسي
صحفية

لقد نجح
وباء كوفيد 19 في تعديل الكفة
بين العالمين المادي والرقمي، فأصبحنا نجد نظير
ما هو متوفر في الفضاء المادي، من خدمات وتعاملات وعلاقات
وحتى مجالات حياتية كبرى، موجودا بقوة في الفضاء الرقمي فضلا عن الظواهر
الاجتماعية السارية الأخرى في الحياة العامة. كما برزت نماذج جديدة من الجرائم والانتهاكات
التي استغلت التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم فكان لها امتداداتها في الفضاء المادي، من
ذلك ظاهرة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي.

وبرزت ظاهرة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي في تونس مع ظهور الاستعمالات المكثفة لشبكة الفايسبوك التي تعد الأكثر استعمالا في تونس مقارنة ببقية شبكات التواصل الاجتماعي ومنصاته. واستفحلت هذه الظاهرة في سياق ما بعد الثورة بالتوازي مع ما اتسمت به هذه المرحلة من انفتاح سياسي وما رافقه من مفاهيم مغلوطة عن حرية التعبير، فأصبح الفايسبوك فضاء للصراعات السياسية سمتها الأساسية العنف وغياب احترام الآخر المختلف، ليتحول الفضاء الرقمي، وخصوصا خلال الفترة التي ظهر فيها فيروس كورونا، إلى فضاء غير آمن خصوصا للنساء.

وللإشارة، فإن أشكال العنف في الفضاء الرقمي تتماهى مع أشكاله في الفضاء المادي. فهو عنف لا يستهدف فئة من النساء دون أخرى بل هو يسلط على مختلف الفئات بدءا بربات البيوت ووصولا إلى القيادات السياسية النسائية. وإزاء استفحال هذه الظاهرة، وجدت الهياكل والمنظمات والجمعيات النسوية العاملة في مجال مناهضة كل أشكال العنف المسلط على النساء نفسها مدعوة للاهتمام بهذه الظاهرة المستجدة والمشاركة في المساعي المختلفة لمناهضة العنف المسلط على النساء في الفضاء الرقمي، مع مراعاة درجة الخطورة القصوى لهذا النوع من العنف على أساس الجندر وما يميزه عن غيره من أشكال العنف من تبعات اجتماعية ونفسية ومهنية جسيمة على نسق حياة الضحايا.

وفي هذا الإطار، والتزاما بمقاربة الكريديف الشاملة في طرح هذه الظاهرة من جميع
زواياها، ارتأينا ضرورة تسليط الضوء على المجهودات المبذولة من قبل
عديد مكونات المجتمع المدني التي تهدف إلى مقاومة هذه
الظاهرة ووضع حد لها.

خولة الشبح منسقة وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية التابع للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين:

«الضحايا لم يتجاوزن بعد حاجز الصمت ومازلن يخضعن لضغط المؤسسات»

خولة، ماهي أشكال العنف الرقمي المسلط على الصحفيات؟

بداية لا بد من الإشارة إلى أن عدد الاعتداءات القائمة على النوع الاجتماعي ضد الصحفيات في الفضاء الرقمي ليس هاما لكنه الأخطر بالنظر إلى أصناف الاعتداء التي تتعرض لها الصحفيات بصفة عامة لا سيّما وأنها تأخذ في أغلبها منحى جنسيا.

ويمكن أن نذكر من ضمن هذه الاعتداءات استعمال صور الصحفيات وتركيبها على محتويات ذات طابع جنسي ونشرها على شبكات التواصل الاجتماعي مما انجرّ عنه عديد التأثيرات النفسية والاجتماعية سواء بالنسبة إلى أسرهن أو على حياتهن الخاصة. ونذكر مثالا على ذلك ما حدث مع زميلة تعمل بإحدى مؤسسات الإعلام العمومي إذ تم استعمال اسمها على فيديو إباحي ومشاركته على عديد الصفحات على شبكة الفايسبوك. وكان القائم بهذا الجرم مجموعة من نشطاء شبكات التواصل الاجتماعي القائمين على صفحات فايسبوك تعمد إلى نشر حياة النساء الخاصة والتشهير بهن. واستهدفت هذه الصحفية التي تقدم برنامجا اجتماعيا مسائيا يطرح مشاكل النساء من أجل تشويه سمعتها. وتندرج هذه الأعمال ضمن محاولات إعادة ضبط النساء اجتماعيا. وقد تم تضمين المعطيات الخاصة بهذه الحالة ضمن تقارير وحدة الرصد. كما تم رفع قضية في الغرض لدى القضاء وفتح تحقيق فيما تعرضت له وتتبع مديري هذه الصفحات.

تتعرض الصحفيات إلى أشكال عديدة من العنف في الفضاء الرقمي ولكن تبقى الإشكالية في أن الضحايا لم يتجاوزن بعد حاجز الصمت ومازلن يخضعن لضغط المؤسسات. من ذلك مثلا أن صحفية متربصة بإحدى المؤسسات الإعلامية الخاصة تعرضت للتحرش من قبل المشرف على تربصها بهذه المؤسسة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي حيث حاول ربط علاقة خاصة معها وهو ما يمثل تحرشا واستغلالا للنفوذ. وبعد التبليغ عن هذه الحادثة لإدارة المؤسسة وتمكينهم من الأدلة اللازمة تم إيقافه عن العمل لكن الصحفية تحفظت على حقها في مقاضاته وذلك بسبب الضغوط التي تعرضت لها من قبل المؤسسة التي تسعى للحفاظ على صورتها أمام متابعيها. كما تعرضت الصحفية إلى ضغوط من قبل أسرتها التي اعتبرت العقوبة الإدارية التي تعرض لها المتحرش إنصافا لابنتهم وأنه من غير الضروري أن تأخذ القصة صيتا أكبر. وهنا يمكن أن نشير إلى أننا دائما ما نجد صعوبة في إقناع الضحايا بتقديم شكوى. فأغلب الصحفيات ليس لديهن الوعي الكافي بمدى خطورة ما يتعرضن له في الفضاء الرقمي ويعتبرنه انعكاسا طبيعيا لما يحدث داخل المجتمع من استهداف كل النساء. ويمكن اعتبار هذه المواقف من أشكال التطبيع مع العنف وهو ما يساهم في مزيد انتشاره.

وفق الحالات الواردة على المرصد من هن الصحفيات الأكثر عرضة للعنف في الفضاء الرقمي؟

أغلب الصحفيات اللاتي تعرضن للعنف السيبرني وقمن بإشعار وحدة الرصد هن صحفيات ميدانيات أو مهتمات بالمجال السياسي والاجتماعي. وهي حالات من العنف الرقمي أو هي عمليات انتقامية على إثر نشر محتويات إعلامية أنتجتها الصحفيات فيجدن أنفسهن ضحايا لهجمات سيبرنية.

معظم الصحفيات اللواتي يتعرضن للعنف في الفضاء الرقمي هن في أغلب الأحيان مقدمات برامج اجتماعية أو برامج سياسية أو صحفيات ميدانيات. بالنسبة إلى مقدمات البرامج، لاحظنا أنه جراء هذا العنف، أصبح بعضهن يقمن بالـ«صنصرة» الذاتية. كما يطرحن خلال عملية الإنصات تساؤلات حول ما إذا كنّ قد أخطأن بطرحهن مواضيع محددة. وهي إشكالية حقيقية.

كما لاحظنا أنه قد تم شن حملات على صحفيات على أساس مظهرهن من ذلك الحملة التي استهدفت صحفية مقدمة برنامج سياسي في قناة خاصة وجدت نفسها ضحية هجمة على شبكات التواصل الاجتماعي تنتقد مظهرها ولباسها. وتم تداول صور للصحفية تعود إلى مراحل زمنية مختلفة وتجارب مهنية متنوعة لرصد التغييرات التي طرأت على طبيعة لباسها. وتم استغلال ذلك بهدف استهدافها وشتمها ونعتها بمصطلحات قائمة على التمييز على أساس النوع الاجتماعي ووصمها اجتماعيا مما انجر عنه آثار نفسية واجتماعية.

خلال الإنصات لهن، نحاول إخراجهن من بوتقة لوم الذات ومحاولة إبعادهن عن حالة التساؤلات التي يحمّلن فيها أنفسهن مسؤولية العنف.

كما أن لهذه الحملات انعكاسا على أدائها وقدرتها على المواجهة أثناء إدارتها للحوارات التلفزية المباشرة.

والحقيقة فإن تأثير هذه الحملات عادة ما لا يتواصل لمدة طويلة، لأنه وخلال الإنصات لهن، نحاول إخراجهن من بوتقة لوم الذات ومحاولة إبعادهن عن حالة التساؤلات التي يحمّلن فيها أنفسهن مسؤولية العنف. وكثيرا ما تتساءل الصحفيات ضحايا العنف: «هل أخطأت بارتداء تلك الملابس؟ هل أن اهتمامي بالمواضيع السياسية يفرض علي خيارات أخرى في مظهري وفي حياتي الاجتماعية واستعمال مصطلحات مضبوطة؟».

هل يوجد اختلاف بين العنف المسلط على الصحفيين والعنف المسلط على الصحفيات في الفضاء الرقمي؟

طبيعة العنف الممارس على النساء في الفضاء السيبرني تختلف عن طبيعة العنف المسلط على الرجال من ذلك مثلا أنه خلال الحملات التي تستهدف الصحفيات يتم استعمال المفردات التي تتضمن تهما أخلاقية عبر التعرض لحياتهن الخاصة، واتهامهن بممارسة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وتوجيه تهم أخلاقية لهن. ونذكر من ذلك مثلا حملة التشهير التي استهدفت مؤخرا في الجنوب التونسي إحدى الصحفيات على خلفية خلاف بينها وبين أحد الأطراف النقابية أثناء عملها ميدانيا. وقد استغلوا حياتها الشخصية وعلاقتها مع خطيبها السابق لتشويه سمعتها على شبكات التواصل الاجتماعي مما أثر على حياتها الشخصية بشكل كبير.

في حين أن الحملات التي تستهدف الصحفيين «الرجال» تكون فيها عادة دعوة إلى ضربهم أو تكفيرهم وهي من المسائل التي تعاني منها النساء أيضا ولكن بطريقة مختلفة. فالنساء لا تتم الدعوة إلى ضربهن وإنما لاغتصابهن. كما أنه لا يقع استهداف الرجال من خلال حياتهم الخاصة بل على أساس المواد الإعلامية التي ينتجونها فيوجه إليهم اتهام بانتماءات حزبية معينة أو بالانحياز لأطراف سياسية دون أخرى. في المقابل يتم التشهير بحياة النساء الخاصة وكثيرا ما يوصفن بـ«المومسات». ومن هذا المنطلق يمكن القول إن أشكال العنف في الفضاء الرقمي تختلف على أساس النوع الاجتماعي.

هل أن العنف الموجه للصحفيات دائما ما يصدر عن أطراف من غير قطاع الإعلام أم أنه يمكن أن يكون من أطراف داخلية؟

في الحقيقة تتعرض الصحفيات للعنف من داخل القطاع وخارجه. كما لاحظنا مؤخرا نوعا جديدا من العنف المسلط على الصحفيات في الفضاء الرقمي إذ وردت علينا عدة شكاوى تتمثل بالأساس في قرصنة حسابات بعض الصحفيات واختراقها على شبكة الفايسبوك. ونذكر من ذلك ما تعرضت له إحدى الصحفيات على خلفية خلافات لها في العمل إذ تمت قرصنة حسابها على الفايسبوك وإرسال محتويات ذات طابع جنسي لزملائها ولمصادر معلوماتها مما انجر عنه عديد الإشكاليات في علاقاتها المهنية. وقد قمنا بتقديم قضية في الغرض ومازالت الأبحاث متواصلة لتحديد الفاعل. كما تم مؤخرا تسجيل حالات ابتزاز ومحاسبة داخل مؤسسة إعلامية من خلال استغلال رسائل الصحفيات الشخصية من ذلك تعرض إحدى الصحفيات لقرصنة حسابها الخاص وتصوير إحدى محادثاتها واستعمال ذلك لابتزازها لدفعها إلى تقديم استقالتها من العمل.

بالنسبة إلى أعمال العنف الصادرة عن أطراف خارجية، فيمكن ذكر ما حدث سنة 2018 في ولاية صفاقس حيث تم شن حملات على شبكات التواصل الاجتماعي استهدفت الصحفيين والصحفيات من قبل أطراف سياسية ونقابية وتمت الدعوة إلى اغتصاب الصحفيات اللواتي عرفن بمواقفهن الناقدة لهذه الأطراف. وقد قمنا برفع قضايا في علاقة بهذه الدعوات. وعلى الرغم من أن الملف لم يتم بعد الحسم فيه قضائيا إلا أنه تواصل استهداف الضحايا أكثر وتواصل التشفي فيهن. وتواصل العنف في الفضاء الرقمي إذ تم التشهير بالصحفيات عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتواصلت الحملات على امتداد زمني طويل واصلت فيها هذه الأطراف استهداف الصحفيات ثم تحولت من عنف قائم على أساس النوع الاجتماعي إلى حملات تكفير.

كما يمكن أن نذكّر بالحملات التي استهدفت الصحفيات وأساءت إلى صورتهن وسمعتهن في فضاء العمل وعلى الميدان، من ذلك تعرّض إحدى المصورات الصحفيات، في شهر مارس 2021، إلى العنف اللفظي والسب والشتم من قبل أحد الشبان، لم تتجاوز سنه الخامسة والعشرين، قام بنشر صور يمكن أن تتسبب في وصمها اجتماعيا وتشويه صورتها «أخلاقيا».

ماهي تأثيرات العنف الرقمي على حياة الضحايا؟

من بين الصحفيات اللواتي تعرضن للعنف من تجد نفسها في مواجهة تقريع الأسرة حتى أن بعضهن وجدن أنفسهن معزولات في محيطهن العائلي وخصوصا من قبل الإخوة الذكور. كما تتعرض الصحفية إلى ضغوط أسرية لتعديل المحتويات التي تنجزها. كما نجد في بعض الأحيان الزوج من بين الأطراف التي تمارس الضغوط على الصحفية، من ذلك أن إحدى الزميلات وهي مقدمة برامج سياسية، وجدت نفسها ضحية هجمة على الفضاء الرقمي باستعمال مفردات تمييزية وعنيفة من قبيل القول: «شعرها أصفر كالعاهرات»،

> **اللواتي تعرضن للعنف من تجد نفسها في مواجهة تقريع الأسرة حتى أن بعضهن وجدن أنفسهن معزولات في محيطهن العائلي وخصوصا من قبل الإخوة الذكور.**

«ما عندهاش راجل يلمها».... وقد كانت ردة فعل زوجها تجاه ما تتعرض له من سخرية أنه اعتاد على مثل هذه المواقف في حين وجدت نفسها ضحية ضغوط من أفراد عائلتها، وخصوصا الأخ الأكبر، للكف عن طرح المواضيع المثيرة.

كيف تقومون بالإحاطة بالصحفيات ضحايا العنف الرقمي؟ وكيف يتم الاستماع إلى الصحفيات ضحايا العنف؟

عملنا يقتصر على مرافقة ضحايا العنف قانونيا ومن الضروري أيضا الإقرار أن غياب خلية مختصة في مرافقة الصحفيات ضحايا العنف اجتماعيا ونفسيا يحد من فاعلية مرافقة الضحايا وهي من الإشكالات الكبيرة التي تواجهها وحدة الرصد أثناء عملها. فعملية الإنصات التي نقوم بها ترتكز على مؤهلات فريق العمل الفردية في ظل غياب مختصين/ات في علم النفس وعلم الاجتماع للإنصات ومتابعة حالات الضحايا. كما نشير إلى أن فريق وحدة الرصد قد تلقى تدريبات في تقنيات الإنصات عموما وتبقى معارفنا في علاقة بخصوصيات النوع الاجتماعي قائمة بالأساس على تطوير أنفسنا ذاتيا. خلال عملنا عندما نلاحظ تأثيرات نفسية كبيرة على الصحفيات جراء ما تعرضن له من عنف، فإننا ننصحهن بالتوجه إلى أخصائيين/ات نفسانيين/ات مع العلم أنه ليس لدينا شراكات من شأنها أن تدعمنا في هذا الصدد.

إن الاستماع إلى النساء ضحايا العنف يخضع لمجموعة من المقاييس بداية يكون الإنصات فرديا تقوم به امرأة مع الانتباه إلى أن لا تتضمن الأسئلة لوما أو تجريحا أو أحكاما أخلاقية. كما يتم في هذه المرحلة طلب الموافقة المستنيرة للضحية حتى نتمكن من نشر الجريمة في تقرير وحدة الرصد مع الحرص على تقييم مدى تأثير النشر على وضع الضحية الاجتماعي.

هل آتت هذه المرافقة القانونية أكلها؟

رغم ما نقدمه من دعم قانوني للضحايا إلا أن هناك إشكاليات متعلقة بالإفلات من العقاب لأن الزمن القضائي بطيء جدا في التعاطي مع قضايا العنف. فضلا عن أننا لم نكن، إلى حدود سنة 2020، نرفع القضايا على أساس القانون الأساسي عدد58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وفي الواقع، فإن القضايا التي رفعناها على أساس هذا القانون، وهي تعد حديثة مقارنة بالشكاوى المرفوعة منذ سنة 2018، إلا أنها تقدمت بشكل أسرع. من ذلك نذكر القضية التي رفعناها، بداية سنة 2021، بخصوص إحدى الزميلات، وهي صحفية بإحدى المؤسسات العمومية، إثر تركيب عدد من صورها على محتوى جنسي، فقد تم إجراء كل الاختبارات التقنية اللازمة ودعيت الصحفية لتقديم شهادتها. كما يمكن أن نذكر حالة أخرى إثر تعرض إحدى المصورات الصحفيات في شهر مارس الماضي للعنف الرقمي إذ تم على إثر رفع الدعوى، إيقاف المعتدي فورا.

ويبقى الإشكال القائم في هذا الخصوص أن أغلب حالات العنف ضد الصحفيات في الفضاء الرقمي لا تتجاوز فيها نسبة الصحفيات الراغبات في التتبع القانوني للمعتدين 10 بالمائة وذلك بسبب غياب قانون خاص بالعنف يخص هذا الفضاء الرقمي الذي يجعل الصحفيات على قناعة أنه لن يتم إنصافهن.

> **هناك إشكاليات متعلقة بالإفلات من العقاب لأن الزمن القضائي بطيء جدا في التعاطي مع قضايا العنف.**

سارة بن سعيد، المديرة التنفيذية لجمعية «أصوات نساء»

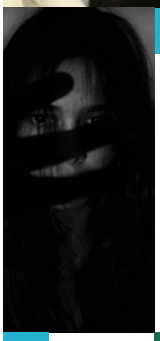

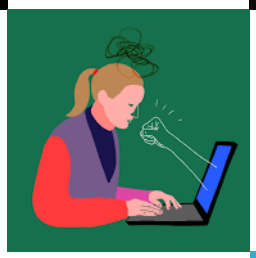

العديد من حالات العنف الرقمي تحولت إلى عنف ملموس

ماهو تعريفكم للعنف السيبرني ؟

هو كل ما يمثل إزعاجا أو إحراجا أو إقصاءا أو تمييزا ضد النساء على قاعدة اللون أو الشكل تتعرض له النساء على مواقع التواصل الاجتماعي سواء من قبل شخص مجهول أو من قبل شخص تعرفه مع الإشارة إلى أن أغلب الوافدات علينا تعرضن للعنف من قبل أشخاص مجهولين وهناك مضايقات أخرى تتعرض لها النساء كثيرا في هذه الفترة من قبل شركائهن السابقين من خلال التهديد بنشر الصور الخاصة بعد انتهاء العلاقة بينهما.

ماهي أشكال العنف التي تتعرض لها النساء في الفضاء الرقمي الواردة على فضاء الإنصات الخاص بجمعيتكم؟ وماهي الخدمات التي تقدمونها للإحاطة بالنساء ضحايا العنف؟

وردت علينا حالات لنساء تعرضن للتحرش والتهديد والسب والشتم كما تلقين صور أعضاء تناسلية. ونحن كشريك ثقة بالنسبة إلى فايسبوك trust partner وبما أنه المشرف أيضا على تطبيقة «أنستغرام» فإننا نراسله في حال تعرض النساء للعنف في هذه الفضاءات على غرار القرصنة أو التهديد بنشر الصور. ويتولى المسؤولون عن هذه الفضاءات القيام بالإجراءات التقنية اللازمة. وقد تمكنا بموجب تبليغنا عن حالات عنف من إقفال صفحات لمعتدين.

كما أننا نوفر للضحايا المساعدة القانونية، التي تتمثل في الإرشاد القانوني والتكفل ببعض القضايا التي تتطلب ذلك. كما نقوم بالإحاطة النفسية بالضحايا خصوصا في الحالات التي يكون فيها المعتدي شريكا أو صديقا سابقا. وبما أن الإحاطة بالنساء ضحايا العنف تقوم أساسا على الإنصات والتوجيه فإننا نقوم بالمرافقة الاجتماعية للوافدات على الجمعية ونبقى على تواصل دائم معهن من أجل متابعة تطورات قضاياهن وأوضاعهن النفسية والاجتماعية.

هل تزايد عدد الضحايا الوافدات عليكم منذ بداية جائحة الكوفيد 19؟

منذ بداية الجائحة في تونس وإقرار الحجر الصحي الشامل في مارس 2020 تزايد منسوب العنف كثيرا وقد كنا من الأوائل في التنبيه إلى هذا الوضع خصوصا وأن أغلب ضحايا العنف في الفضاء السيبرني تواصلن معنا في تلك الفترة عبر صفحة مبادرة «أنا زادا». وقد لاحظنا أن منسوب العنف تزايد خصوصا بعد انتشار الدعابة القائلة: «المركز مسكر والمحكمة مسكرة وما عندكم وين تشكيوا». آنذاك لاحظنا أيضا أن العديد من حالات العنف الرقمي تحولت إلى عنف ملموس

إذ تعرضت عديد النساء إلى تهديدات بالتواصل مع عائلاتهن أو أصدقائهن من أجل التشهير بهن في المحيط الأسري والاجتماعي. كما امتد العنف الرقمي الذي تعرضت له النساء إلى فضاءات العمل مما خلف مشاكل مهنية لضحايا العنف الرقمي.

وبالاعتماد على ما صرحت به وزارة المرأة فإن منسوب العنف بشكل عام قد تزايد كثيرا في فترة الكوفيد وهو ما لاحظناه أيضا من خلال تزايد نسبة إقبال النساء على مراكز الإنصات والتوجيه كلما تعرضت إحدى النساء إلى جريمة عنف شنيعة هزت الرأي العام على غرار قتل «رفقة الشارني» على يد زوجها. فالأمر مقترن بغياب الإحساس بالأمان مما يدفعهن إلى التواصل مع فضاءات الإنصات والتوجيه.

كيف ساهمت تجربة «أنا زادا» في المقاومة الرقمية للعنف؟

«أنا زادا» هي مبادرة تلقائية قامت بها مجموعة من النساء على «تويتر» و«فايسبوك» قدمن من خلالها شهاداتهن حول عنف جنسي تعرضن له أوكن شاهدات عليه. وقد قمنا بمرافقة هذه التجربة لمساعدة النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي. وعلى هذا الأساس أنشأنا مجموعة على الفايسبوك تحمل عنوان المبادرة لتكون فضاء آمنا للنساء. في الحقيقة، لم نكن نتوقع أننا سنتلقى ذلك العدد الكبير من الشهادات وأن يصل عدد أعضاء المجموعة إلى أربعين ألف شخص. كما أن المجموعة مكنت النساء ضحايا العنف من فضاء آمن ومتاح أيضا لمختلف الهويات الجندرية إذ تحدثوا/ن عن العنف الجنسي الذي تعرضوا/ن له في مراحل مختلفة من حياتهم/ن.ومن خلال هذا الفضاء حاولنا أيضا توجيه النساء ضحايا العنف اللاتي طلبن المساعدة وذلك من خلال التعهد بهن أو توجيههن نحو منظمات وجمعيات يمكنها دعمهن.

وعلى إثر ما توصلنا له من خلال مبادرة «أنا زادا» قررنا إنجاز دراسة سوسيولوجية لمعرفة أسباب توجه النساء وغيرهن إلى «أنا زادا» أي لفضاء رقمي بدل المنظمات والجمعيات المختصة في الإحاطة بضحايا العنف والتعهد بهن.

ورغم أننا استعملنا الفضاء الرقمي لدعم النساء ضحايا العنف إلا أنه لا يمكن أن نجزم بأنه من الفضاءات الآمنة لهن لأنه بمجرد إضافة معطيات خاصة كرقم الهاتف أو غيره تصبح هويتك مكشوفة. ومن أجل حماية الضحايا كنت أحيانا أراسلهن لإعلامهن بذلك ولإيضاح أن إدراج هوية المعتدي ومعطياته في تدويناتهن من شأنه أن يعرضهن لإشكاليات جمة.

أخيرا، ماهي الصعوبات التي تتعرض لها الجمعية في مسار الإحاطة بالنساء ضحايا العنف الرقمي؟

صعوبات الإحاطة تكمن في مسار الشكوى لأن العنف الرقمي لا يمر عبر الوحدات المختصة في جرائم العنف ضد النساء. كما أن هذا النوع من القضايا يمكن أن يستغرق حيزا زمنيا طويلا وهو ما يجعلنا نحرص على إعلام الضحايا دائما ومسبقا بأن مسار القضية قد يستغرق بعض الوقت وربما سنوات.

صعوبات الإحاطة تكمن في مسار الشكوى لأن العنف الرقمي لا يمر عبر الوحدات المختصة في جرائم العنف ضد النساء.

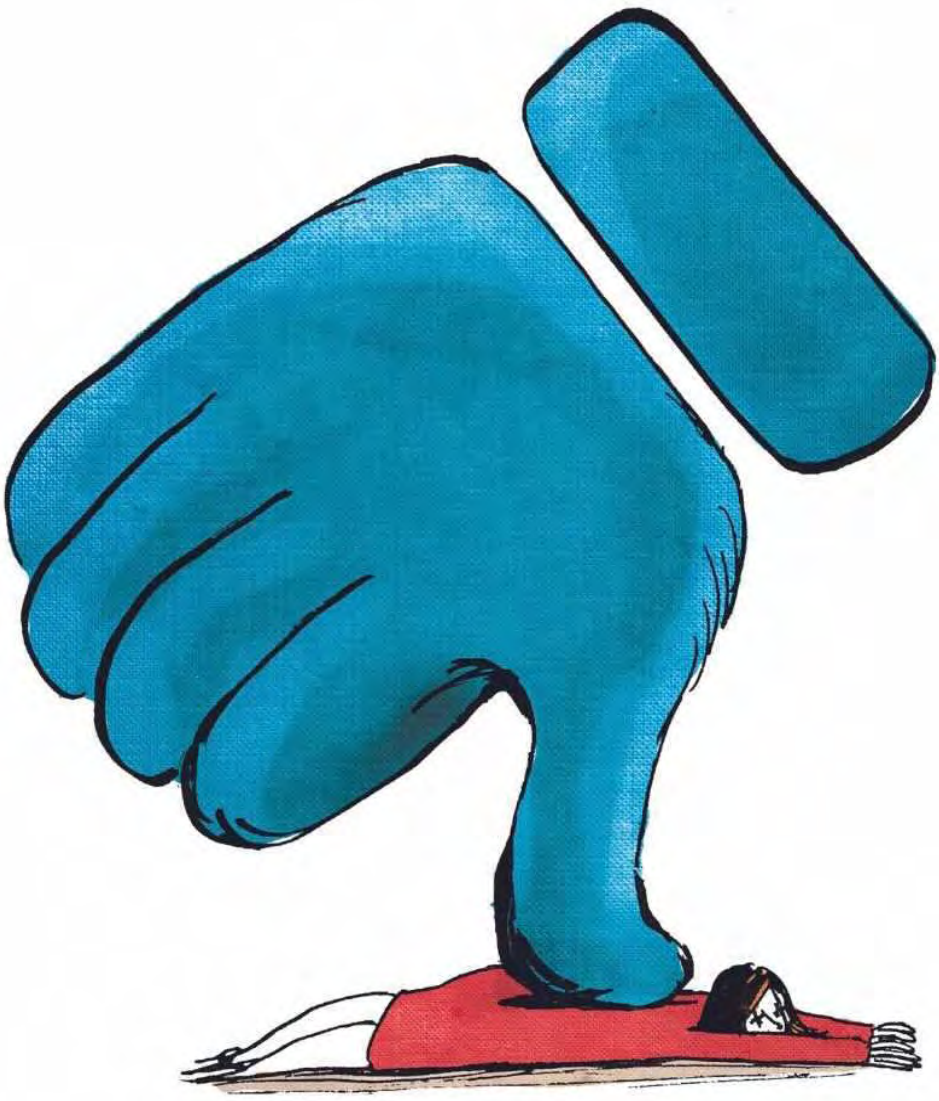

حياة الجزار ، ممثلة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات:

«إننا نعتبر أن قضايا العنف الرقمي هي قضايا تلبس ومن ثمّ ينبغي البتّ فيها بسرعة»

متى كان ظهور العنف الرقمي المسلط على النساء في تونس؟ وكيف؟

لقد ورد علينا هذا النوع من القضايا منذ سنة 2011 حين تحرر الجميع وتحرر الفايسبوك ليصبح في متناول الجميع. بدأ السياسيون في استعمال الفايسبوك للثلب والشتم. وهكذا بدأت مظاهر استعمال الفضاء الرقمي لتشويه السياسيين/ات المقبلين/ات على الانتخابات، سواء باعتماد معطيات صحيحة وأخرى غير صحيحة، من أجل تحقيق مآرب انتخابية.

ثم امتدت هذه الموجة لتطال النساء اللاتي حاولن الانخراط في النشاط السياسي. ولم يقتصر التشويه على التشكيك في برامجهن بل امتد ليطال هتك «الأعراض» وتشويههن. وكان منطلق العنف السيبرني المسلط على النساء آنذاك تشويه الخصوم السياسية ولكن أيضا بسبب قرار النساء الدخول إلى الحقل السياسي. فقد تجاوز العنف السياسي ليطال حياتهن الشخصية. وقد برز اهتمام بهذا الموضوع حين بدأ وفود عدد من النساء على الجمعية للتبليغ عن تعرضهن إلى العنف السيبرني في علاقة بالعنف السياسي لثنيهن عن الدخول إلى الفضاء العام وخصوصا المجال السياسي عبر الوسائط الرقمية من ذلك القرصنة والتهديد ونشر الصور.

منذ ظهور هذا النوع من العنف شرعت الجمعية في تحليل هذه الظاهرة فحاولنا تعريفها على طريقتنا. فكان العنف الرقمي بالنسبة إلى الجمعية يتمثل في استعمال التعابير المهينة للمرأة سواء تعلق الأمر بمظهرها الخارجي أو الممارسات التي من شأنها أن تمس من كرامة النساء في مختلف المجالات. كنت في مرافعاتي في مثل هذه القضايا أحاول دائما إقناع المحكمة بضرورة مراعاة مفهوم العنف السيبرني المسلط على النساء. الآن في فقه القضاء التونسي، أصبحنا نطلق عليه «العنف السيبرني» وهو تعريب للمصطلح المعتمد في اللغة الفرنسية.

كيف كان مجال تدخل الجمعية؟

بداية قمنا بدراسة حول العنف المسلط على النساء السياسيات والمترشحات للانتخابات التشريعية آنذاك. كما قامت الجمعية، خلال السنوات 2011 و2012 و2013، بتعهد ملفات نساء تعرضن للعنف الرقمي على الفايسبوك، مثلا بسبب رفضهن إقامة علاقة مع شخص يتعمد مضايقتهن عبر الفايسبوك.

ماهي الخدمات التي توفرونها لدعم النساء ضحايا العنف الرقمي؟

عند تواصلهن مع مركز الإنصات تكون النساء في حاجة إلى الدعم والإنصات بطريقة تضامنية ويكون همهن

الأكبر هو أن ينلن حقوقهن عن طريق المحكمة. ومن هذا المنطلق يتم تمكينهن من التواصل مع محامية لتقدم لهن النصائح القانونية اللازمة. ثم يتم عرض الملفات على لجنة مناهضة العنف التابعة للجمعية التي تجتمع أسبوعيا، كل يوم خميس، من أجل النظر في ملفات النساء ضحايا العنف اللاتي توجهن إلى الجمعية وفي حال حاجتهن إلى المرافقة القانونية فإننا نقوم بذلك.

كما تقدم الجمعية الدعم النفسي الضروري وخاصة للنساء ضحايا العنف السيبرني لأن هذه الوضعية يكون لها الأثر العميق على المستوى النفسي باعتبار أن كل تفاصيل حياتهن الخاصة، سواء تعلق الأمر بمعطيات صحيحة أو تمت فبركتها، تصبح متاحة للعموم مما يتسبب في انهيار الضحية نفسيا خصوصا إذا تعلق الأمر بحياتها الجنسية التي هي «حديقتها السرية» الخاصة جدا والتي تصبح بذلك في متناول الجميع.

في أغلب الأحيان تتعرض ضحايا العنف السيبرني إلى حالة من الانهيار النفسي مما يفرض علينا التدخل العاجل فيتم إسناد الملف لمحامية من الجمعية لتتخذ الإجراءات في أسرع وقت ممكن من أجل إقناع النيابة العمومية باستعجال الملف كي لا تنتشر صور الضحية. ونذكر من ذلك حالة وردت على الجمعية بخصوص امرأة مطلقة ولها بنتان كانت على علاقة بشخص وحين تزوج قطعت علاقتها به ولكنه في أحد الأيام قام بتحويل وجهتها عنوة إلى منطقة مهجورة حيث قام باغتصابها وهددها في حال مقاضاته بأنه سينشر لها صورا قديمة جمعتهما في وضعيات حميمية وأنه سيرسل هذه الصور إلى كل أفراد عائلتها وعائلة المرحوم زوجها. لم ترضخ هذه المرأة لتهديده وقدمت شكوى ضده في علاقة بجريمة الاغتصاب وعند إحالته على قاضي التحقيق تم إيقافه من قبل النيابة العمومية ولكن القاضي أثناء البحث تركه ليحاكم في حالة سراح. وظل الملف في حالة ركود لأنه وبالنسبة إلى القاضي، ووفقا للعقلية الذكورية، فكونها كانت على علاقة به فهو ليس شخصا مجهولا ولا يعتبر ما قام به اغتصابا. وقد ترتب عن وضع المغتصب في حالة سراح أنه قام، بمساعدة شقيقته، بنشر صور للضحية وأفسد علاقتها مع صهرها وبناتها. كما تعرضت للرفض من قبل أفراد عائلتها على أساس أنها تبلغ من العمر خمسين سنة وليس لها الحق في «إقامة العلاقات».

هذه المرأة توجهت لقاضي التحقيق وقالت له: «أنت أطلقت سراحه ولم تتخذ أي إجراءات في علاقة بالاغتصاب كما أن المشتكى به قام بنشر الصور». فأجابها: «بلاء ونزل على رأسك... الله غالب عليا وعليك». سيتم البحث في القضية».

آنذاك تقدمنا بشكوى ضد القاضي ممّا أكسب القضية صيتا وتمكنا من الحصول على حق سماع الضحية

في قضية الاغتصاب لكن الأذى الشديد لحقها أيضا جراء العنف السيبرني ونحن الآن بصدد الإعداد لرفع قضية حول نشر الصور وتعمد إرسالها للعائلة. وتكفلنا -كجمعية- بمرافقتها النفسية من خلال الإنصات لها بصفة دورية وتقديم المساعدة لها كلما احتاجت لذلك.

ما مدى خطورة الحالات الوافدة على الجمعية؟ وهل وجدتن صعوبات في الإحاطة بهذه الفئة وفي حال وجدت ماهي؟

لقد وفدت علينا حالات كانت فيها النساء في وضعيات خطيرة جراء العنف السيبرني وبما أننا لا نمتلك فضاءات إيواء فقد قمنا بتوجيه هذه الحالات إلى جمعية «بيتي» أو إلى مراكز إيواء تابعة لجمعيات أو منظمات نسوية.

إثبات الجريمة في قضايا العنف السيبرني يعتبر مسألة صعبة لأن الجاني عند استخدامه للوسائط الرقمية عادة ما يتخذ الإجراءات اللازمة لحماية نفسه. لذلك حين صدر حكم بستة أشهر في القضية التي ذكرت سابقا كانت فرحة عارمة لدى عضوات الجمعية وشخصيا حين أنوب إحدى ضحايا العنف أعتبر الاعتراف بمثل هذا النوع من العنف إنجازا كبيرا.

أما بخصوص الصعوبات فهي تكون منذ البداية عند مرحلة إعداد الملف القانوني الذي بموجبه سترفع الدعوى إذ يتطلب الأمر معاينة المحتوى الرقمي الذي يثبت العنف من قبل عدل منفذ. ونظرا إلى كون أغلب هذه المحتويات تتضمن ألفاظا بذيئة أو محتويات حميمية، فإن بعض العدول المنفذين يرفضون معاينتها وبمن ثمّ فإننا نجد صعوبة في إيجاد عدل منفذ للمعاينة. كما غالبا ما تكون عملية المعاينة مكلفة جدا لأن العدل الذي يقبل معاينة مثل هذه المحتويات يرفع في أغلب الأحيان تكلفتها باعتبار أنه قرأ أو شاهد محتويات تحمل صبغة عنيفة أو جنسية. كما أن بعضهم يرفض بعد قراءة المحتوى معاينة هذه الوضعية أو يطلب أن تتم المعاينة بعد توقيت العمل حتى لا يعلم زملاؤه بمثل هذه المحتويات الجنسية الموجودة في بعض الرسائل وكأن الجنس من المواضيع التي لا ينبغي تناولها.

الصعوبة الثانية هي في إنكار بعض النساء ضحايا العنف السيبرني كل تفاصيل الوقائع. فأحيانا تنكر المرأة علاقتها السابقة بمرتكب العنف في اعتقاد منها بأنها مخطئة أو أنه ليس من حقها اعتبار ذلك عنفا لأنها هي من أرسلت صورها أو أنها تتصور أن خصوصياتها جريمة. هذه المسائل تجعل القضية غير واضحة. حين يتم طرح مثل هذه القضايا، خصوصا حين تكون ذات طابع جنسي، فإنه غالبا ما يتم دعوة المرأة صاحبة القضية، ربما بداعي الفضول أو غيره، إلى الاستماع إليها. وغالبا ما أرافق النساء اللاتي تتم دعوتهن لأنهن أحيانا يتعرضن للضغط وتطرح عليهن أسئلة في غير محلها من شأنها تجريم المرأة في حين أن النص القانوني يعتبر بشكل واضح أن إقامة علاقات مهما كانت صبغتها من خلال الفضاء الرقمي ليست جريمة ولكن استخدام الصور الخاصة بالنساء للتهديد أو التشهير أو غيره هي جريمة. وعليه فإن قضايا العنف السيبرني تتطلب يقظة أكبر وتكتما أكثر ووقتا أسرع حتى يتم الفصل في القضية

> **إثبات الجريمة في قضايا العنف السيبرني يعتبر مسألة صعبة لأن الجاني عند استخدامه للوسائط الرقمية عادة ما يتخذ الإجراءات اللازمة لحماية نفسه.**

في أقرب الآجال لأن القضية إذا طال التعاطي فيها فإنه يمكن لمرتكب العنف السيبرني أن ينشر المحتويات التي يهدد بها الضحية. ومن هذا المنطلق فإننا نعتبر دائما أن قضايا العنف الرقمي هي قضايا تلبّس ومن ثمّ يستوجب البتّ فيها بسرعة لكي نتجنب الضرر الذي يمكن أن يحصل للنساء ضحايا العنف الرقمي في حال إطالة القضايا.

في ظل غياب منظومة قانونية خاصة بمناهضة العنف الرقمي المسلط على النساء في تونس ماهي النصوص القانونية التي يتم الاعتماد عليها في التعاطي مع هذا الصنف من الجرائم ؟

في قضايا العنف السيبرني نعتمد النص العام والنص الخاص إذ يتم تقديم الدعوى بموجب الفصل 86 من مجلة الاتصالات الذي يتحدث عن الإساءة للغير بواسطة وسائل الاتصال دون تحديد هذه الوسائل. كما نستند كذلك إلى الفصل 222 الذي يتحدث عن غصب شخص بالحيلة وكذلك الفصل 226من المجلة الجزائية وذلك حسب طبيعة العنف.

عند عرض الملف على القضاء عادة ما يحكم القضاة في حالات العنف السيبرني بالاعتماد على الفصول سالفة الذكر «الإساءة للغير» ويضيف قضية الشتم أو السب أو الثلب أي تطبيق النص العام. ونذكر على سبيل المثال أنه تم اصدار حكم بستة أشهر سجنا ضد شخص مارس العنف السيبرني. وهو ما أسعدنا كثيرا وأثار استغرابنا في الوقت نفسه. وتتمثل القضية في أن شخصا ابتز فتاة عبر الفايسبوك وطلب منها تمكينه من أموال أو ممارسة الجنس معه وهددها أنه في صورة الرفض فإنه سيرسل بعض صورها الخاصة إلى كل أفراد أسرتها. حينها قدر القاضي أنه حتى وإن كانت للفتاة علاقة سابقة مع هذا الشخص فإن ذلك يدخل ضمن حياتها الخاصة إذ يمكن أن يكون الجاني قد تقرب من الضحية عبر الفايسبوك ونشأت بينهما علاقة سيبرنية أو كانت لهما علاقة سابقة. كما أنه لا وجود لنص يجرم الحب عن طريق الفضاءات الرقمية وأن الضحية، وفقا للقانون، حرة في جسدها. في المقابل فإن القانون يجرم عملية التهديد باعتماد الصور وذلك وفقا للفصل 86 من مجلة الاتصالات على أساس أنها إساءة للغير مع ربطه بالفصل 222 من المجلة الجزائية في علاقة بالتهديد بما يوجب عقابا جنائيا إذ يتمثل التهديد في استعمال صور مفبركة وإنشاء ملفات كاملة من الصور المركبة تظهر فيها صورة للضحية مرفقة بصورة لجسد عار.

في حالات أخرى وبالاعتماد على الفصل نفسه من مجلة الاتصالات يتم أيضا تطبيق الفصل 283 من المجلة الجزائية المتعلق بأخذ شيء بالقوة أو الاحتيال أو الغصب. ويتم في هذه الحالة تهديد النساء بنشر صور فاضحة لهن عبر الفايسبوك. كما يمكن اعتماد الفصل 284 من المجلة الجزائية الذي يتحدث عن التهديد الكتابي أو الشفاهي. أما في صورة المساس بالأخلاق الحميدة والتجاهر بما ينافي الحياء فإنه يتم الاعتماد على الفصل 226 من المجلة الجزائية.

وإن كانت للفتاة علاقة سابقة مع هذا الشخص فإن ذلك يدخل ضمن حياتها الخاصة... كما أنه لا وجود لنص يجرم الحب عن طريق الفضاءات الرقمية وأن الضحية، وفقا للقانون، حرة في جسدها.

الفصل 86 من مجلة الاتصالات المؤرخة في 15 جانفي 2000

يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسنتين وبخطية من مائة إلى مائة ألف دينار كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات.

الفصل 222 من المجلة الجزائية

نقح بالقانون عدد 56 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977

يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى خمسة أعوام وبخطية من مائتين إلى ألفي دينار كل من يهدد غيره باعتداء يوجب عقابا جنائيا وذلك مهما كانت الطريقة المستعملة في هذا التهديد. ويكون العقاب مضاعفا إذا كان التهديد مصحوبا بأمر أو متوقفا على شرط حتى وإن كان هذا التهديد بالقول فقط.

الفصل 226 من المجلة الجزائية:

«يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبخطية قدرها ثمانية وأربعون دينارا كل من يتجاهر عمدا بفحش.

الفصل 226 مكرر

أضيف بالقانون عدد 73 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004

يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر وبخطية قدرها ألف دينار كل من يعتدي علنا على الأخلاق الحميدة أو الآداب العامة بالإشارة أو القول أو يعمد علنا إلى مضايقة الغير بوجه يخل بالحياء. ويستوجب نفس العقوبات المذكورة بالفقرة المتقدمة كل من يلفت النظر علنا إلى وجود فرصة لارتكاب فجور وذلك بكتابات أو تسجيلات أو إرساليات سمعية أو بصرية أو الكترونية أو ضوئية.

الفصل 226 ثالثا

أضيف بالقانون عدد 73 لسنة 2004
المؤرخ في 2 أوت 2004

يعاقب بالسجن مدة عام وبخطية قدرها ثلاث آلاف دينار مرتكب التحرّش الجنسي. ويعدّ تحرّشا جنسيا كل إمعان في مضايقة الغير بتكرار أفعال أو أقوال أو إشارات من شأنها أن تنال من كرامته أو تخدش حياءه وذلك بغاية حمله على الاستجابة لرغباته أو رغبات غيره الجنسية أو بممارسة ضغوط عليه من شأنها إضعاف إرادته على التصدّي لتلك الرغبات. ويضاعف العقاب إذا ارتكبت الجريمة ضد طفل أو غيره من الأشخاص المستهدفين بصفة خاصة بسبب قصور ذهني أو بدني يعوق تصدّيهم للجاني.

الفصل 226 رابعا

أضيف بالقانون عدد 73 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004

لا تحول العقوبات المقررة بالفصلين المتقدمين دون تطبيق العقوبات الأشد المستوجبة لغيرها من الجرائم. ولا يجري التتبع في جريمة التحرّش الجنسي إلا بطلب من النيابة العمومية بناء على شكاية من المتضرر. وفي صورة صدور قرار بأن لا وجه للتتبع أو إذا صدر الحكم بعدم سماع الدعوى العمومية جاز للمشتكي به أن يطلب التعويض عن الضرر الحاصل له دون أن يمنع ذلك عند الاقتضاء من تتبع الشاكي من أجل الادعاء بالباطل.

من أجل
فضاء
رقمي
آمن
للنساء
والفتيات

الكريديف في مواجهة العنف الرقمي ضد النساء...

تجربة مرجعية رائدة

خديجة السويسي
صحفية

انتهج الكريديف منذ سنة 2019 طرقا جديدة في معالجة ظاهرة العنف ضد النساء في جميع أشكاله وفي مختلف الفضاءات. ويقوم هذا التوجه بالأساس على الولوج إلى الفضاءات التي تتعرض فيها النساء إلى العنف ليخلق بها شكلا من أشكال «مقاومة القرب» مع المحافظة على طابع المركز العلمي والبحثي.

هذا التمشي يمكن أن نلمسه من خلال المبادرات التي قام بها الكريديف بخصوص مناهضة العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي إذ أصدر الكريديف، سنة 2020، دراسة استطلاعية حول: «العنف ضد النساء في الميديا الاجتماعية، الفايسبوك نموذجا» أثبت من خلالها أن الفايسبوك، بوصفه المنصة الأكثر استعمالا في تونس، هو فضاء غير آمن للنساء لما تتعرض له النساء على هذه المنصة من أشكال مختلفة من العنف.

ومن ضمن الأرقام المفزعة التي كشفت عنها هذه الدراسة نذكر أن 51 من المستجوبات في الدراسة تعرضن للعنف اللفظي و24 بالمائة منهن تعرضن للتحرش الجنسي و19 بالمائة تعرضن للتحرش المعنوي. كما أثبتت الدراسة أن العنف في الفضاء الرقمي كان أحيانا منطلقا للعنف في الفضاء المادي أو امتدادا له.

وعلى هذا الأساس، ومن منطلق «أن الطبيعة تخشى الفراغ» -على حد قول أرسطو- فقد حضر الكريديف خلال سنتي 2020 و2021 بكثافة في الفضاء الرقمي ليتحول إلى قوة اقتراح ومبادرة أهلته لأن يكون، وفق ما أكده خبراء في هذا المجال، من بين التجارب المرجعية في سياق مقاومة العنف الرقمي على أساس الجندر في تونس وعلى مستوى المنطقة العربية.

ففي إطار الحملات المتواصلة التي أطلقها الكريديف لمقاومة العنف بجميع أشكاله من ذلك أول حملة قادها المركز بعنوان «**المتحرش ما يركبش معانا**»، وهي حملة ميدانية استهدفت في نسختها الأولى (2017) إقليم تونس الكبرى بالشراكة مع شركة نقل تونس وتواصلت هذه الحملة سنة 2018 في ولاية صفاقس بالشراكة مع الشركة الجهوية للنقل بصفاقس. وتحولت هذه المبادرة، سنة 2019، إلى حملة رقمية تسعى إلى الوصول إلى جمهور أكبر في مختلف ولايات الجمهورية بهدف مقاومة التحرش في وسائل النقل العمومي.

وقد نجحت هذه الحملات في التأثير على الجمهور العريض ولفت انتباهه إلى خطورة هذا العنف الجنسي الممارس على النساء في وسائل النقل المشترك. ويمكن أن نلمس هذا النجاح من خلال إعادة لإنتاج هذا الشعار في حملات أخرى متعلقة بالعنف الجنسي في فضاءات مختلفة على غرار شعار «**المتحرش ما يشرعش**» الذي رفعته مكونات المجتمع المدني في وجه نائب مجلس الشعب الذي حوكم بتهمة العنف الجنسي أمام الفضاء المدرسي وشعار «**المتحرش ما يقريش**» الذي تم اعتماده في عدة فضاءات مدرسية وجامعية للتنديد بالتحرش في هذه الأوساط.

الكريديف تحول إلى قوة اقتراح ومبادرة أهلته لأن يكون، وفق خبراء في هذا المجال، من بين التجارب المرجعية في سياق مقاومة العنف الرقمي على أساس الجندر في تونس وعلى مستوى المنطقة العربية.

كما كان الكريديف، في عديد المناسبات، سبّاقا إلى التفاعل مع حالات التحرش والعنف الرقمي ضد النساء والفتيات. ونذكر من ذلك الحملة التي أطلقها المركز في وقت قياسي على خلفية تعرض الصحفية «فدوى شطورو» العاملة بالقناة «الوطنية الأولى» بالتلفزة التونسية للتنمر والعنف النفسي واللفظي في سياق تغطيتها للعملية الارهابية التي عاشت على وقعها تونس في 06 مارس 2020، بعد أن ظهرت الصحفية على الشاشة في بث مباشر دون مساحيق ولا تجميل. حينها، أطلق الكريديف حملة رقمية تحت شعار «**هاو وجهي، هذا وجهي**». وتمثلت الحملة أساسا في دعوة النساء والفتيات إلى نشر صورهن دون مساحيق ولا تجميل. فكانت تلك الحملة لتمثل حركة دعم للضحية ولكن أيضا انتفاضة تجاه الصور النمطية عن أشكال النساء وأدوارهن. وقد كانت حملة جامعة للنساء نجح من خلالها المركز في توظيف الفضاء الرقمي إلى جانب خلق مقاومة في صفوف النساء، من مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية إذ انخرطت فيها العديد من الشخصيات الوطنية والفنانات والطالبات والعاملات... ومثلت، بذلك، تجسيدا فعليا لمبدإ التضامن النسوي.

كانت هذه الحملات الانطلاقة نحو مجموعة من المبادرات الاتصالية التوعوية التي أطلقها الكريديف والتي اجتاحت الفضاء الافتراضي لمناهضة العنف الرقمي ولكن أيضا للاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة لدعم حملات المناصرة والتوعية بخصوص حقوق النساء والفتيات. و نذكر من أهمها:

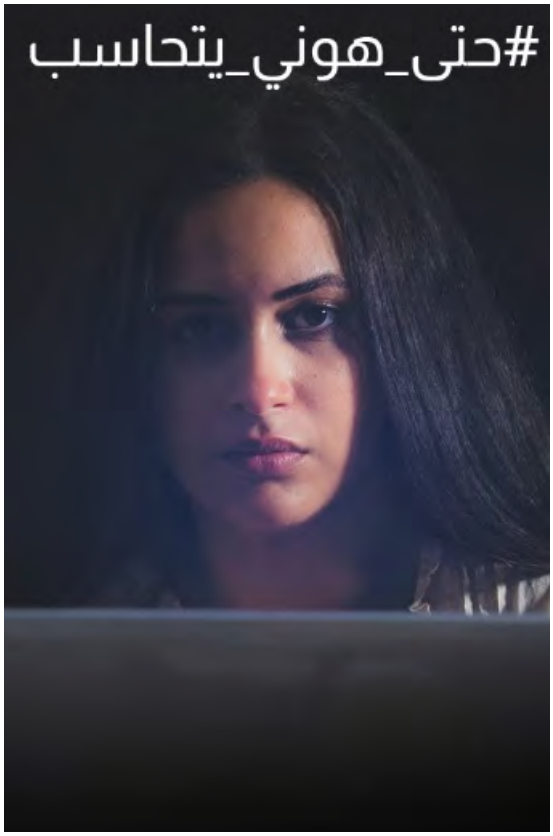

حملة «العنف الرقمي جريمة حتى هوني يتحاسب»

أطلق المركز يوم 19 أكتوبر 2020 حملة بعنوان «**العنف الرقمي جريمة حتى هوني يتحاسب**» تواصلت إلى غاية يوم 02 نوفمبر 2020. سعى الكريديف من خلال هذه الحملة إلى مزيد تسليط الضوء على هذه الظاهرة التي بدأ الحديث عنها في تونس حديثا مع العمل على إرشاد الضحايا إلى طرق مواجهتها من خلال التعريف بمفهوم العنف الرقمي وبالإجراءات القانونية الممكن اتباعها في حال التعرض له.

استهدفت هذه الحملة فئة الشباب بشكل خاص وذلك لما بينته نتائج الدراسة الاستطلاعية من ضلوع الفئة الشبابية أكثر من غيرها في ممارسة هذا النوع من العنف. وقد أنجزت الحملة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تونس. وساعدت هذه المبادرة بعض النساء ضحايا العنف في كسر حاجز الصمت وطلب استشارة المركز وغيره من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على الإحاطة بالنساء ضحايا العنف وهو ما تبيناه من خلال الكم الكبير من الرسائل التي وردت على صفحة الكريديف للاستشارة حول العنف الرقمي أو للحديث عن حالات عنف تعرضن لها.

استهدفت حملة «حتى هوني يتحاسب» فئة الشباب بشكل خاص وذلك لما بينته نتائج الدراسة الاستطلاعية من ضلوع الفئة الشبابية أكثر من غيرها في ممارسة هذا النوع من العنف.

حملة «نغلبوه العنف ضد النساء نغلبوه»

بمناسبة الحملة الدولية 16 يوما من النشاط لوضع حد للعنف ضد النساء، أطلق الكريديف حملة «**نغلبوه العنف ضد النساء نغلبوه**»، هي حملة كبرى اختزلت في طياتها العديد من الأنشطة والمبادرات التي أنجزها المركز خلال الفترة الممتدة من 25 نوفمبر 2020 إلى يوم 16 ديسمبر 2020.

تفرّعن عن هذا الشعار عديد الشعارات الفرعية لترسم ملامح خطة متكاملة في مواجهة العنف بكل أشكاله في مختلف الفضاءات. وقد استهلت الحملة بعرض مجموعة من الصور الديناميكية (GIF) التي تبرز مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف من قبل متدخلي/ات الصف الأول في مواجهة هذه الظاهرة. واختتمت المبادرة بتنظيم حملة ضمنية حول العنف السياسي المسلط على المستشارات البلديات تحت شعار «**نغلبوه العنف السياسي ضد النسا نغلبوه وفي المحلي نواجهوه**».

سعى المركز من خلال حملة «نغلبوه العنف السياسي ضد النسا نغلبوه وفي المحلي نواجهوه» إلى توجيه الرأي العام نحو العنف السياسي المسلط على النساء على المستوى المحلي في محاولة لتفعيل مبدإاللامركزية واللامحورية في التعاطي مع مثل هذه الظواهر التي تؤثر على مشاركة النساء السياسية وعلى حضورهن في الفضاء العام.

وتضمنت الحملة جزءين: أولها عرض شهادات المستشارات البلديات اللاتي تعرضن للعنف. وحاول المركز من خلال هذه الحملة تسليط الضوء على تجارب المستشارات مع مظاهر العنف بمختلف أشكاله. وكان اختيار الكريديف في الشهادات خاضعا لمبدأي الشمولية والتعدد فكان الاختيار على تجارب مختلفة من ذلك الوضعية التي عاشتها مستشارة ببلدية سكّرة إذ تعرضت للعنف الرقمي على أساس رفضها لتقديم تمويلات غير مبررة لبعض الجمعيات المحلية وكذلك ما تعرضت له مستشارة ببلدية بومهل من عنف مادي ورقمي بسبب رفضها لاستغلال أحد المستثمرين لأملاك الغير. كما نذكر ما حصل

لمستشارة بلدية في سيدي حسين، وهي حاملة لإعاقة عضوية، إذ تعرضت للعنف والإقصاء بسبب غياب تهيئة فضاءات البلدية مما جعل من العسير مشاركتها في أشغال المجلس البلدي.

أما الجزء الثاني من الحملة فقد تركز على الجوانب التوعوية من خلال تقديم أرقام حول نسبة حضور النساء في المجالس البلدية والتي لا تتجاوز 47 بالمائة. كما كانت مناسبة للتعريف بالإطار القانوني الذي يمكن اعتماده في مناهضة هذه الظاهرة. وقد ساهمت هذه الحملة في تسليط الضوء على العنف السياسي الممارس على النساء على المستوى المحلي وهي من المسائل التي نادرا ما تحظى بالاهتمام مقارنة بالعنف السياسي الممارس على المرأة في مجلس نواب الشعب.

وقد أنجزت هذه الحملة في إطار أشغال اللجنة الوطنية لدعم المساواة بين النساء والرجال في إدارة الشأن المحلي بالشراكة مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد وشبكة النساء المنتخبات.

حملة «خليك آمنة على الأنترنات»

هي حملة رقمية إذاعية أنجزها الكريديف بمناسبة اليوم العالمي للأنترنت الآمن. وامتدت الحملة من 09 إلى غاية يوم 19 فيفري 2021 لتجمع بين ثنائية التجريم والوقاية.

وسعى الكريديف من خلالها إلى كسر حاجز الصمت عن جريمة العنف المسلط على النساء في الفضاء الرقمي وتشجيع الضحايا على طرح ما يتعرضن له من مضايقات وعنف وتقديم شكاوى في الغرض. كما سعت الحملة إلى تعريف النساء والفتيات بكيفية التوقي من مختلف أشكال العنف الرقمي من خلال مجموعة من التوصيات التي تمكنهن من استعمال الأنترنات بطريقة أكثر أمانا وحذرا.

تكونت حملة «**خليك آمنة على الأنترنات**» من ثلاث فقرات كبرى:

- **الفقرة الإذاعية**: سعيا إلى الوصول إلى أكبر قدر من الجمهور، ارتأى الكريديف ضرورة المراوحة بين وسائل الاعلام السمعية والميديا الاجتماعية. وعلى هذا الأساس اختار العمل مع احدى الاذاعات الخاصة (IFM) من خلال برنامج إذاعي، هو الوحيد من نوعه في تونس، يتناول جرائم هزت الرأي العام العالمي والوطني في مختلف جوانبها يكون طرحها في شكلين: سردي وحواري.

> **سعى الكريديف كسر حاجز الصمت عن جريمة العنف المسلط على النساء في الفضاء الرقمي وتشجيع الضحايا على طرح ما يتعرضن له من مضايقات وعنف وتقديم شكاوى في الغرض.**

وقد ساهم المركز في إنتاج حصة سردية تروي تفاصيل جرائم عنف رقمي ضد النساء بثت على موجات الأثير وعلى صفحة الفايسبوك الخاصة بالكريديف. كما تم إنتاج حصة حوارية تقدم شهادات نساء تعرضن لمختلف أشكال العنف من سياسي ومعنوي ومادي واقتصادي في الفضاء الرقمي.

- **فقرة المحامل الصوتية الرقمية:** ليس من اليسير على الضحايا التحدث عما تعرضن له بوجه مكشوف خاصة في فضاءات رقمية غير آمنة للنساء والفتيات. كما أنه من الصعب تناول هذه المواضيع في ظل واقع اجتماعي يجرم الضحية ويبرر للمجرم. وعلى هذا الأساس وبهدف حماية الضحايا اللاتي اخترن المساهمة في هذه المبادرة وكسر حاجز الصمت حول ما تعرضن له، نشر الكريديف خمس شهادات لنساء ضحايا عنف سيبرني في شكل «بودكاست» محمل على صفحته على الفايسبوك وعلى sound cloud.

- **وصايا آمنة العشر:** بالعودة إلى ثنائية التجريم والوقاية فإن الكريديف سعى من خلال هذه الحملة إلى تنزيل الموضوع في سياقه الحقوقي والقانوني والنفسي كما تركز اهتمامه أيضا على الجانب الوقائي من خلال تقديم عشر توصيات خاصة بالسلامة الرقمية تطرح حلولا ولو جزئية لتأمين فضاء الإنترنت وخاصة الفايسبوك.

حملة «اسمو تمييز»

هي حملة ضد العنف الرمزي المسلط على النساء والفتيات أنجزها الكريديف من 20 إلى 27 اكتوبر 2021 بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وفي إطار البرنامج المدعم من قبل الحكومة اليابانية بعنوان: «تعزيز نظام الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة والمهمشة بسبب الكوفيد 19».

وقد شملت الحملة ثلاثة فضاءات ومجالات للتمييز والعنف الرمزي وهي:

- التمييز بين التلاميذ والتلميذات داخل الفضاء التربوي مثل ضعف حضور صورة المرأة القيادية في الكتب المدرسية.
- التمييز بين النساء والرجال والفتيات والفتيان داخل الأسرة من ذلك تقسيم الأدوار داخل العائلة وارتباط النساء بالاهتمام بشؤون المنزل
- التمييز في المجال الرياضي من ذلك صعوبة نفاذ النساء والفتيات إلى بعض الاختصاصات الرياضية.

تتكون الحملة من:

- ثلاث شهادات مصورة تتعرض كل واحدة إلى شكل من أشكال العنف الرمزي (في الفضاء التربوي، في الفضاء الأسري وفي المجال الرياضي) نشرت على صفحات التواصل الاجتماعي التابعة للمركز والصفحات الشريكة.
- ثلاث معلقات تضم صور الشخصيات الثلاث المساهمة في الحملة إضافة إلى أهم الآراء الواردة في شهاداتهم نشرت على صفحات التواصل الاجتماعي وعلقت على مجموعة من الحافلات التي تجوب بعض شوارع ولايات تونس الكبرى. وقد أنجز هذا الجانب من الحملة بالتعاون مع شركة نقل تونس.

ومن أبرز توصيات هذه الحملة نذكر ضرورة:

- تكثيف الجهود البحثية المتعلقة بالعنف الرمزي ضد النساء والفتيات في جميع الفضاءات والمجالات.
- مراجعة المناهج التربوية وإدراج مقاربة حقوق النساء والمساواة بين الجنسين.
- العمل على إرساء إعلام مناهض للعنف الرمزي ضد النساء والفتيات من خلال إنتاج مضامين إعلامية مراعية لمقاربة حقوق النساء.

- تكثيف الحملات التوعوية الهادفة إلى إرساء ثقافة المساواة بين الجنسين.
- تعزيز العمل المشترك بين الهياكل المتدخلة في مناهضة العنف ضد النساء والفتيات وقد نجحت هذه الحملة في إثارة النقاش العام حول موضوع العنف الرمزي المسلط على النساء والفتيات ودفعت النساء والرجال إلى طرح تجارب عاشوها أو شاهدوها حول العنف الرمزي ولقيت مناصرة إعلامية كبرى حتى أن بعض المؤسسات الاعلامية اعتبرت شريكة في نشر الحملة ونذكر على سبيل المثال: «إذاعة السيدة» و«إذاعة بانوراما» اللتين واكبتا كل مراحل الحملة.

بعض التفاعلات على صفحة الكريديف

وحتى لا يكون الفضاء الرقمي مساحة لمواجهة العنف المباشر فقط وإنما أيضا لمقاومة العنف الرمزي الذي نعيش على وقعه يوميا من خلال التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في كل القطاعات تقريبا، فقد تركزت مبادرات الكريديف على مجابهة العنف الرقمي، مع الحرص على كسر الصور التمييزية القائمة على التقسيم النمطي للأدوار بين النساء والرجال والسعي إلى جندرة الفعل السياسي. فأطلق الكريديف حملة «**الكوجينة موش كان للنساء والسياسة موش كان للرجال**» (المطبخ ليس فقط للنساء والسياسة ليست فقط للرجال). وترتكز الحملة على نشر فيديوهات لنساء ورجال تصور قيامهم بأدوار اجتماعية مختلفة وهم يدحضون التقسيم النمطي مع ترديد شعار الحملة إلى جانب نشر لقاءات مع نساء فاعلات سياسيات على المستوى المحلي للحديث عن تجاربهن والعراقيل التي واجهنها أثناء مسيرة دخولهن للفضاء السياسي.

تعددت أنشطة الكريديف ومبادراته وغيره من المنظمات والجمعيات المتدخلة في مجال مناهضة العنف بشتى أشكاله وفي مواجهة العنف الرقمي فكانت يكمّل بعضها بعضا من حيث الطرح وزوايا الاهتمام والمحامل المعتمدة فيها. ورغم كثرة هذه الحملات والمبادرات إلا أنها تبقى قليلة في مواجهة منسوب العنف المرتفع المسلط على النساء في الفضاء الرقمي وخاصة في فترة الجائحة التي جعلت منه قبلة لمختلف الشرائح العمرية وخصوصا منها الشباب.

> **تركزت مبادرات الكريديف على مجابهة العنف الرقمي، مع الحرص على كسر الصور التمييزية القائمة على التقسيم النمطي للأدوار بين النساء والرجال والسعي إلى جندرة الفعل السياسي.**

تجارب مشروع سلام@ الإقليمية الناجحة في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط

حنان شقرون
صحفية

في ظل التّطور السريع الذي تشهده استعمالات وسائل الاتصال الاجتماعي والتكنولوجي وباعتبار الفضاء الرقمي فضاء عاما تتنامى فيه كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات على وجه الخصوص، بات من الضروري تطوير وسائل الحماية التقنية وتكثيف بثّ الوعي في صفوف المستعملات/ين قصد التوقي وتحقيق أكثر ما يمكن من السلامة الرقمية.

وفي هذا السياق سعى برنامج سلام@ الإقليمي في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في البلدان التي ينشط فيها -وهي الجزائر والبحرين والأردن والمغرب والكويت وتونس وليبيا- إلى تحقيق أكثر ما يمكن من السلامة والأمن السيبرني.

وتتمثل المبادرات التي أنجزها برنامج سلامات في مجموعة من الدورات التكوينية والحملات التحسيسية والشراكات مع الإعلام الوطني والمحلي.

البحرين

بدأ مشروع سلام@ البحرين أولى خطواته في ديسمبر 2019 لنشر الوعي في هذا المجال بين النساء والفتيات والشباب من خلال تنظيم ورشات تدريب حول السلامة الرقمية وربطها بالصحة النفسية والجسدية تزامنا مع جائحة كورونا.

وتمت التوعية خلال فترة التدريب بمجموعة المبادئ المؤسسة للسلامة الرقمية وأهمها تجنّب الفصل بين السلامة النفسية والسلامة الرقمية انطلاقا من قصص واقعية حصلت لنساء في المجتمع البحريني.

كما تم منح الفرصة لأكثر من مشاركة للمساهمة بتجاربهن حول السلامة الرقمية مع مراعاة الفئات العمرية المستهدفة بالتدريب إذ أن أسلوب التعامل مع الأطفال يختلف عن المراهقات وعن البالغات وكبار السن.

وسجلت صفحة الإنستغرام نجاحا واعتمدت في ذلك طرح الأسئلة على «ستوري» الصفحة والتفاعل مع المتابعين/ات وعقد شراكات مجتمعية وأنشطة تدريب وجلسات حوار وتقديم الدعم التقني اللازم.

SalamatBahrain1
salamat.bahrain

الكويت

انضمت الكويت إلى برنامج سلام@ في شهر جانفي 2020 من خلال حساب البرنامج على منصة الانستغرام ونشر إعلانات توعوية عبر حملة التحقق الثنائي خلال شهر فيفري من عام 2020 .

ومع بداية أزمة كورونا، تحولت الأنشطة المبرمجة على منصة زوم وتم تنظيم ورشات لتدريب المعلمات وحوالي160 من بين طالبات كلية التربية الأساسية على وسائل السلامة الرقمية تزامنا مع بداية الدراسة عن بعد وتم التواصل مع مستخدمي المنصات الرقمية عبر الانستغرام لتدريبهم على إجراءات السلامة الرقمية الأساسية.

وأبرم البرنامج عقد شراكة مع الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات فضلا عن عقد ملتقًى حول السلامة الرقمية ومؤتمر تحت عنوان: «من أجل طفولة بلا عنف رقمي».

وشهدت صفحة سلام@ الكويت نشاطا متميزا من خلال نشر المعلومات في تصاميم مميزة واستخدام الرسوم المتحركة والتفاعل مع الجمهور عبر نشر أسئلة بشكل دوري في «الستوري» وحرص البرنامج على التعاون في ذلك مع ناشطات في المجتمع المحلي.

SalamatKuwait1

salamat.kuwait

الأردن

طوّر فريق سلام@ الأردن المواد التدريبية بناء على الحاجيات المتعلقة بالفئات المستهدفة من مختلف الأعمار والخلفيات الأكاديمية وذلك بتقديم المعرفة المُتعلقة بالسلامة الرقمية بطريقتين، الأولى بواسطة الورشات التدريبية التوعوية حول المحتوى الرقمي الذي يتم نشره على منصات سلامات الأردن (فيسبوك وإنستغرام) أو عبر الصحافة المحلية المرئية والمكتوبة والمسموعة.

اهتم البرنامج بالجوانب النفسية والقانونية المتعلقة بالسلامة الرقمية فضلا عن الجانب التقني. فقد تم الاهتمام بتبعات الانتهاكات الرقمية وأثرها على الجانب النفسي وتطوير طرق تجنبها أو كيفية التعامل معها عند التعرض لمثل هذه الضغوط أو لنماذج العنف الرقمي والتنمر الالكتروني خلال الورشات التدريبية مع مراعاة خصوصية الفئات المستهدفة.

وتم في الأردن اعتبار هذا البرنامج مرجعا للحديث عن التنمر الإلكتروني ضد النساء في الصحافة المكتوبة والمسموعة واستخدام الإعلام المحلي في ضمان نقل المحتوى التوعوي لجميع الفئات، كما قام فريق سلامات بإجراء مسح لتقييم الحاجيات في هذا المجال وتحديد الرسائل التوعوية لتحسين رقابة الأطفال العائلية أثناء استخدام الأنترنت.

واعتمدت استراتيجيات فريق سلام@ الأردن على تقديم المحتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي للفت انتباه الجمهور إلى مخاطر العنف الرقمي معتمدة في ذلك التصاميم الواضحة واختيار المواضيع الأكثر تداولا إلى جانب تقنيات البث المباشر واستضافة بعض المؤثرين المهتمين بموضوع السلامة الرقمية. والجدير بالذكر أن شركاء سلام@ في الأردن صاروا من المرجعيات المهمة في مجال الدعم التقني والنفسي والقانوني.

salamatMENA

salamat_mena

الجزائر

انطلق مشروع سلام@ الجزائر في شهر فيفري 2020 ويعد المشروع الوحيد في الجزائر الذي يهتم بالتوعية بالسلامة الرقمية إذ تم منذ إرساء المشروع تدريب أكثر من 470 امرأة وشابة ما بين ناشطات بالمجتمع المدني وعاملات وطالبات وتقديم الدعم التقني والتوجيه النفسي عبر عيادات رقمية لأكثر من 250 شخصا. كما انتفعت أكثر من 50 سيدة وشابة بالدعم النفسي الذي قدمته من طرف عدة جمعيات. واعتمد برنامج سلامات خطة عمل للتعريف بمضامين البرنامج وما يقدمه من خدمات عبر المنصات الاجتماعية من خلال تشارك أهم النصائح وأساسيات السلامة الرقمية إذ بلغ عدد المتابعين لصفحات البرنامج أكثر من 14 ألفَ متابع ومتابعة في الانستغرام و10 آلاف متابع في الفيسبوك. كما نظم البرنامج 8 حملات على مواقع التواصل الاجتماعي. وقد عرف البرنامج رواجا أكبر بعد المشاركة في راديو JILL FM الوطني حيث تم التعريف بمشروع سلام@ وخدماته.

اعتمدت استراتيجيات هذا البرنامج على التدريبات العملية من خلال تقديم الأمثلة الواقعية وتبسيط المحتوى باستعمال اللغة العامية ومواكبة آخر المستجدات والأخبار الرقمية والتفاعل معها وتقديم نصائح آنية وحملات رقمية مكثفة في فترة مُحددة فضلا عن استعمال الأسلوب الهزلي بالاستعانة بصناع الكوميديا والمؤثرين/ات لصنع محتوى توعوي عن السلامة الرقمية والوصول إلى كل الفئات واستعمال الفيديوهات التعليمية للشرح بالتفصيل. كما رافق التدريب الدعم التقني الفردي عبر وسائل التواصل الاجتماعي قصد توفير مساحة آمنة وخصوصية وسرية في التعامل فضلا عن نمذجة التهديد وتقديم تجارب وأمثلة وخطوات عملية للحماية الرقمية والتّواصل بأمان عبر استعمال تشفير الايميلات والرسائل. وفي حالة احتياج الناجية إلى المساعدة، لاسيّما في الجانب النفسي والقانوني، فإنه يتم مساعدتها وتوجيهها إلى الجمعيات التي تقدم خدمات الدعم النفسي المعمق والاستشارات القانونية إلى جانب تقديم الدعم للناجية عندما تقرر تقديم شكوى للسلطات المعنية.

salamatDz

salamat.dz

المغرب

تميز برنامج سلام@ المغرب منذ انطلاقته سنة 2019 برؤية شاملة مبنية على تحسين السلامة الرقمية للشباب من خلال رفع الوعي وتعزيز قدراتهم على الفهم والتعرف على المخاطر الرقمية والعمل على إدماج السلامة في المؤسسات التعليمية وتلقينهم أفضل الممارسات الرقمية وخلق سفراء للأمن الرقمي.

ونظم هذا البرنامج عددا من الحملات الميدانية باللغتين العربية والامازيغية حول تأمين حسابات التواصل الاجتماعي التي لاقت نجاحا مهما وسجلت انضمام متطوعين/ات شباب من مختلف المؤسسات التعليمية.

كما تم تشارك قصص بعض الناس وشهاداتهم ممن كانوا يجهلون أساسيات الحماية الرقمية على صفحات البرنامج. وقد أظهرت الحملات حاجة فئة الشباب ومختلف شرائح المجتمع إلى تعلم أساسيات السلامة الرقمية من ذلك التحقق بخطوتين وقياس مدى أهميتها في حماية الحسابات علاوة على كيفية صياغة كلمات سر قوية ومختلفة.

ويتبنّى سلام@ المغرب مقاربة تشاركية دامجة لمختلف شرائح المجتمع والأشخاص وذوي الحاجيات الخصوصية إذ سعى إلى تعليم مبادئ الأمن الرقمي لفئة الأشخاص الصّم وقد خطرت فكرة الحملة بعد ملاحظة غياب برامج السلامة الرقمية التي تتلاءم مع خصوصيات هذه الفئة من المجتمع خصوصا خلال فترة الإغلاق التي رافقت جائحة كورونا والتي زادت بشكل كبير من المخاطر الرقمية. وقام البرنامج بتقديم المساعدة الفورية في حال تعرض شخص من ذوي الإعاقة السمعية لاختراق أو تهديد أو ابتزاز رقمي بواسطة التواصل مع فريق البرنامج بلغة الإشارة.

وقد أدّى تزايد مجموعات الصم في صفحات التواصل الاجتماعي إلى توسيع شبكات التواصل إذ تلقى فريق سلام@ طلبات للدعم التقني وأسئلة مُتعلقة بالسلامة الرقمية من أشخاص صم من دول مختلفة. كما شارك العديد من المؤثرين بالبرنامج بإنتاج محتويات مختلفة برسالة واحدة تحت شعار «ديرها ـ افعلها» مثل إصدار أغنية عن السلامة الرقمية.

salamatMOROCCO

salamat_morocco

سلام@
تونس

SalamatTUNISIE
salamat.tn

التجارب الناجحة في مشروع سلام@-تونس

حنان شقرون
صحفية

انطلقت مبادرة سلامات تونس في جانفي 2020 وكان هدفها التوعية بالعنف الرقمي والرفع من قدرات النساء و الفتيات في مجال السلامة الرقمية. وتم تنظيم عديد الحملات والأنشطة اعتمدت على تقديم مسألة السلامة الرقمية أساسا للصحة العامة وطريقة للتعامل اليومي مع التكنولوجيا الحديثة وليس فقط كمعلومة تقنية.

في التدريبات والورشات التحسيسية

تتضمن التدريبات التي يؤمنها برنامج سلام@ أساسيات السلامة الرقمية للعموم و لمختلف شركاء البرنامج في المجتمع المدني. ويحرص البرنامج في هذا السياق على أن تكون نسبة حضور النساء في التدريبات 70% وهي قاعدة تتيح للمستفيدات من البرنامج فرصة المشاركة والاستفسار عن السلامة الرقمية وطرح مخاوفهن من العالم الافتراضي والحديث عن تجاربهن من ذلك محاولات القرصنة وحظر الحسابات أو سرقة المعلومات الشخصية أو تعطيل أنشطة النساء الفاعلات في الشأن العام.

التدريبات الافتراضية

تركزت تدريبات البرنامج على التعريف بمفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي كتمهيد لمسألة العنف الرقمي فضلا عمّا يوفّره ذلك من إفساح المجال أمام الفتيات للحديث والنقاش في مسألة التمييز بسبب الجنس في الفضاء الرقمي أو الواقعي.

استعمال سيناريوهات واقعية للتوعية حول تأثير العنف الرقمي

يحرص البرنامج على الاستئناس بتجارب واقعية عن العنف الرقمي سواء في تونس أو على المستوى العالمي وذلك للتوعية بمدى ارتباط العنف الرقمي بمجرى الحياة الواقعية وتأثيره النفسي على الضحايا والناجيات بالاعتماد على مجموعة من التمارين التفاعلية من خلال نمذجة التهديد لتحديد ما نسعى إلى حمايته أو نشاط البحث عن بصمتنا الرقمية.

تقديم ورشات في السلامة الرقمية للناشطات والناشطين في الحياة العامة

حرص برنامج سلام@ تونس على إقامة شراكات مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني من خلال تقديم المعلومات اللازمة عن السلامة الرقمية للنساء الفاعلات في الشأن العام والمعرضات أكثر للانتهاكات في العالم الرقمي (مثلا : الصحفيات ، المترشحات للانتخابات البلدية إلخ).

على صفحات التواصل الاجتماعي

وينشط البرنامج بشكل مكثف على مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم النصائح عن السلامة الرقمية مع مراعاة خصوصيات جميع الشرائح العمرية والاجتماعية اعتمادا على التمشي الذي يراعي:

- أنسنة المحتوى وتبسيطه مع استعمال اللهجة العامية وسيلة للتواصل حول مختلف أنواع العنف الرقمي أو تعليمات السلامة الرقمية مع الحرص على أن يكون الطرح شاملا و حساسا للنوع الاجتماعي من ذلك على سبيل المثال : «متعطيش معلوماتك و كلمة السر متاعك لحتى حد حتى لأقرب صحابك خاتر تنجم تعرض روحك للقرصنة».
- تقديم المعلومة عبر سيناريوهات يومية و أسلوب قصصي من ذلك أنه تم تفسير حالات الاحتيال على الإنترنت و جمع المعلومات الشخصية في قالب قصة تروي كيف ربطت بنت علاقة صداقة افتراضية مع زينب و أرسلت لها صورا و تبين في الأخير أنها حساب خاطئ.
- التذكير المتواصل بحق النساء والفتيات في التبليغ عن العنف الرقمي وتقديم إرشادات قانونية عامة عن المسألة «التحرش على الأنترنت يعاقب عليه القانون» من خلال التعريف بالإجراءات العامة التي ينبغي اتخاذها للإبلاغ القانوني «خوذ ، امشي اشكي للفرقة المختصة».

- تصوير ومضات تحسيسية حول العنف الرقمي بمساعدة شخصيات تونسية نسائية مشهورة مثل حبيبة الغريبي البطلة الأولمبية أو فاطمة بن سعيدان الممثلة السينمائية والمسرحية، ناشطات في المجتمع المدني كسعدية مصباح وطالبات جامعيات. وتمثلت تدخلات هذه الشخصيات المؤثرة في الإجابة عن الأسئلة التي قد تطرحها الضحايا عند تعرضهن للعنف على الأنترنت. وتهدف الومضات إلى التحسيس بخطورة هذه الظاهرة والتذكير بحق الفتيات في التبليغ.
- التواصل مع المؤثرين و المؤثرات لخلق محتوى ونشر المعلومة .

يجد صناع المحتوى رواجا كبيرا لدى الشباب المستعملين للإنترنت، واستفاد برنامج سلام@ من ذلك إذ قام بالتعاون مع مدونة الموضة أنس حمامي (وهي من مناصرات قضايا النساء) بالترويج لحملة «خليك آمنة» وأيضا المساهمة في إنتاج فيديو تحسيسي عن العنف الرقمي المسلط على الأطفال بالتعاون مع المدون المختص في قضايا الشباب ياسر مشاط.

على الوسائل الإعلامية

كما حرص البرنامج على التفاعل المباشر مع الجمهور من خلال البرنامج الإذاعي «علاش وكيفاش» الذي تبثه إذاعة «شمس آف آم» الذي تناول موضوع العنف الرقمي والسلامة المعلوماتية. وتم خلال البرنامج الإجابة عن جملة من التساؤلات التي طرحها الجمهور.

في الدعم التقني

ويتميز برنامج سلامات بالبعد العملي من خلال الحرص على تقديم التوضيحات العملية على منصات التواصل الاجتماعي أو الإجابة عن الاستفسارات عبر الرسائل الخاصة على الفايسبوك أو الانستغرام مع تقديم الإرشادات التقنية لمعالجة المشكل بالسرعة الضرورية أو تفعيل أدوات التوقي من العنف الرقمي وكذلك تقديم خدمات الدعم القانوني بالشراكة مع جمعية «محامون بلا حدود» للتبليغ عن حالات العنف السيبرني.

العيادة الرقمية

لاقت العيادة الرقمية -رغم حداثة التجربة- تفاعلا إيجابيا من قبل المهتمين بموضوع السلامة الرقمية. وتتمثل هذه التجربة في تقديم الاستشارات الميدانية التقنية والإجابة عن تساؤلات العموم بخصوص موضوع السلامة الرقمية. كما ساهمت التجربة في توعية النساء -وخصوصا التلميذات- بأهمية العمل على مناهضة العنف الرقمي وضرورة التوقي منه من خلال حماية الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي والأجهزة الالكترونية من الاختراقات أو محاولة انتهاك الخصوصية.

الحملات الخاصة

كما يسعى البرنامج إلى تطوير التفاعل مع الجمهور من خلال التحاور على صفحات التواصل الاجتماعي أو التحسيس بمختلف جوانب موضوع العنف الرقمي عبر المشاركة في الحملات التي يتم تنظيمها في تونس. ونذكر في هذا السياق «حملة خليك آمنة» التي تمت بالشراكة مع الكريديف وتوجهت خصيصا إلى النساء والفتيات أو المشاركة في «حملة 16 يوما لمناهضة العنف ضد النساء» من خلال التطرق إلى مسائل تهم أثر هذه الظاهرة النفسية والضغط النفسي الذي تتعرض له الضحايا/ الناجيات إلى جانب التأكيد على أهمية تضامن النساء بعضهن مع بعض.

شهادات حية

شهادة الصحفية الميدانية والتلفزية فدوى شطورو

قصة ضحية العنف الإلكتروني التي حولت الهجمات المعادية للنساء إلى حملة مناصرة وكسر للصمت

حنان شقرون
صحفية

كشفت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها الصادر في مارس 2021، أن 73 بالمائة من الصحفيات قد تعرضن لتحرش وعنف عبر الانترنت مشيرة إلى «أن مواقع الإنترنت تحولت إلى بيئة خصبة للأخطار الداهمة على عمل الصحفيات» وهو ما يضع الصحافيات إزاء مخاطر تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

سنحاول من خلال هذه الشهادة التطرق إلى ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء وكيف يمكن أن تكون مؤلمة بقدر العنف الجسدي نفسه في بعض الأحيان وربما أكثر. وهو عنف يمارس على أساس النوع الاجتماعي، وقد يأتي على شكل إهانة أو إساءة أو تهديد أو ابتزاز مباشر، أو عبر استخدام صور أو مقاطع فيديو يكون دون رغبة صاحبتها أو في شكل تنمر.

ذاك ما حدث لفدوى شطورو تلك الصحفية الميدانية ومراسلة قسم الأخبار بالتلفزة الوطنية التونسية، التي غزت صورها مواقع التواصل الاجتماعي تزامنا مع التفجير الانتحاري الذي حصل في محيط السفارة الأمريكية في تونس يوم السادس من مارس2020 وذلك إثر خروجها مسرعة لتغطية الحدث دونما اهتمام بمظهرها معتبرة أن أولوية الأولويات هو نقل الخبر بكل أمانة وفي الإبان.

حملة تنمر شديدة طالت الصحفية على بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي مباشرة إثر ظهورها على القناة الوطنية الأولى وهي تؤمن تغطية ميدانية وتنقل مستجدات العملية الإرهابية.

التقت مجلة الكريديف فدوى التي تحدثت بكل تلقائية عن ذلك اليوم:

«كنت منشغلة بالمشاركة في فعاليات دورة تدريبية متعلقة بمجال التحقيقات. لم أكن يومها مكلفة بأي عمل. عندما حدثت العملية الإرهابية كان هناك نقص في عدد الصحفيين الميدانيين فطلبت مني رئيسة التحرير التوجه فورا إلى موقع العملية لإعداد تقرير ولتأمين مواكبة فورية للحدث». وتستطرد فدوى، «كنت قد أمنت مواكبتين: الأولى عند منتصف النهار والثانية على الساعة الواحدة ظهرا وذلك رغم بعض الإشكالات التقنية واللوجستية. عملت في ظروف صعبة بما توفر من إمكانيات ومن معلومات، كانت في المطلق شحيحة وغير دقيقة.»

في الأثناء انتشرت صورة فدوى أثناء التغطية الصحفية على عدد من مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفايسبوك ورافق ذلك تعليقات ساخرة من مظهرها وشعرها غير المصفف.

حملة تنمر شرسة وتعليقات مهينة

يومها، هبت فدوى نحو المكان تلبية لنداء الواجب رفقة المصور وانطلقت في نقل ما شاهدته على عين المكان. لم يكن همها الأول الشكل أو المظهر. حينها، انصب اهتمامها على تفاصيل ما وقع، فتأمين تغطية صحفية لحدث بهذا الحجم يحتاج سرعة ومهنية وشجاعة وليس استعراضا لمقومات الجمال والأناقة.

انطلقت حملة تنمر شرسة وانتشرت التعليقات المهينة والمؤذية فكيف تقبلتها فدوى؟ تقول محدثتنا: «حال انتهائي من التغطية اتصل بي أحد السياسيين المعروفين وقال لي حرفيا متعجبا: «لماذا كان مرورك بذلك الشكل وبتلك الطريقة؟ و«اش بيك مش امكيجة» بمعنى لماذا لم تضعي المساحيق»؟

في الواقع لم تستوعب فدوى ما قاله لها «هذا السياسي الديمقراطي المناصر لحقوق النساء» لسبب بسيط وهو أنها لم تكن على علم بما يحدث في الفضاء الرقمي إذ لم يكن متاحا لها زمنيا وفكريا أن تطّلع على ما يجري على الفايسبوك لانشغالها بإعداد التقرير وإجراء الحوارات مع شهود العيان ومع ممثلين عن وزارة الداخلية.

بعد انتهاء مهمة التغطية الخارجية، عادت فدوى أدراجها إلى مقر التلفزة حيث كان لقاؤها برئيسة التحرير التي أطلعتها على بعض المضامين الفايسبوكية المسيئة غير أن رد فعلها الفوري كان ألّا تهتم وألّا تبالي معتقدة أن التعليقات محدودة وصادرة فقط عن بعض الأفراد. تقول: «أجبتها بأني لا أرد على مثل هذه التعليقات لأنها تشير إلى مستوى تفكير صاحبها المتدني واكتفيت بذلك».

تضامن أسري ومهني

لم تمهل الأحداث المتلاحقة في ذاك اليوم فدوى حتى تطلع أكثر عما كُتب ودار على الفايسبوك بخصوصها، غير القليل الذي أطلعها عليه زملاؤها وزميلاتها في قسم الأخبار الذين ساندوها وتضامنوا معها. أصيبت فدوى بشيء من الإحباط والأذى النفسي وبكت من شدة التأثر لكن واجب إعداد التقرير الأخباري لموعد نشرة الثامنة الذي استحوذ على كل تفكيرها كانت له الأولوية حتى إزاء مشاعرها والاهتمام بأداء عملها جعلها لا تركز فيما هو بصدد الانتشار على شبكات التواصل الاجتماعي حينها.

تقول: «وما جعلني أتماسك أكثر هو ما وجدته لدى الزملاء والزميلات في قسم الأخبار وفي كواليس مقر التلفزة وما عبروا عنه من التفاف وتضامن وعبارات مؤازرة ودعم ورفع للمعنويات من قبيل لا تكترثي فأنت مهنية وأنت قوية وأنت لست في حاجة لشهادة ... كما قاموا بالتقاط صور معي وأنا بذات المظهر الذي ظهرت به خلال تغطية التفجيرات من باب رفع معنوياتي وشحذ همتي».

لم تكن المرة الأولى التي تظهر فيها هذه الصحفية بشكل عفوي أثناء تغطية إخبارية تلفزية لكن هذه المرة كانت هناك بعض النقائص والاخطاء التقنية على مستوى التصوير. فطريقة التصوير والإخراج وتوجيه الكاميرا وتمركزها قبالة مصادر الضوء ...كلها من التقنيات التي كان ربما من الأجدر على المصور المرافق لفدوى خلال التغطية الميدانية مراعاتها.

ولئن قوبل اندفاع فدوى وشجاعتها في أداء واجبها ومهمتها الصحفية بالتنمر والشتم والاستهزاء من طرف العديد حتي أن بعضهم حمّل القناة مسؤولية ظهورها «بذلك الشكل» معتبرا أن شكلها لا يؤهلها للعمل كمراسلة ميدانية، إلا أنه سرعان ما «انقلب السحر على الساحر». فقد تحولت حملة التنمر إلى حملة مناصرة مضادة كشفت في مرحلة أولى عن التفاف غير مسبوق من بنات القطاع وأبنائه حول زميلتهم وفي مرحلة ثانية عن حجم المساندة «الجماهيرية» التي فجرتها هذه الحادثة على وسائل التواصل الاجتماعي ذاتها.

> **وما جعلني أتماسك أكثر هو ما وجدته لدى الزملاء والزميلات في قسم الأخبار وفي كواليس مقر التلفزة من التفاف وتضامن وعبارات مؤازرة ودعم.**

إلى حين عودتها إلى المنزل في ساعة متقدمة من الليل لم تكن الصحفية على علم بحقيقة ما جال على الفايسبوك. وحين تسنى لها ذلك، بعد يوم شاق من العمل، فتحت فدوى حسابها حينها فهمت أن المسألة أكبر مما كانت تتصور.

في الأثناء انهالت عليها المكالمات الهاتفية والرسائل عبر الميسنجر، كان أغلبها صادرا عن شخصيات بارزة. فتقول في هذا الخصوص: «لم أكن أتوقع كل هذا الاهتمام. لقد تلقيت اتصالات من كثيرين أعرف بعضهم لكن أغلبهم/هن لا تجمعني بهم/هن أي علاقة سابقة مهنيا أو اجتماعيا».

إذن، كانت ردود الأفعال في شكل «تسونامي من المكالمات والرسائل» كما وصفت هي ذلك، إذ كانت كلها تنصبّ في خانة المساندة والتضامن بينما كان بعضها يحمل مسؤولية ما جرى لزملائها/تها معتبرين أن ردود أفعالهم الحماسية و«المبالغ فيها» على الفايسبوك هو ما أعطى للحادثة حجما كبيرا ونحا بها نحو هذا البعد «التهويلي».

من جانبها، أقرت فدوى أن الحدث ما كان ليستوعب تأخرا في الانطلاق نحو موقع الحدث الإرهابي أو وقفة أمام المرآة لوضع المساحيق أو لاختيار ما يناسب من الملابس أو للمرور بمصففة الشعر. فالحدث جلل وخطير ولا مجال لأن يُترك التونسيون والتونسيات في مهب الأخبار الزائفة التي تتناقلها مواقع التواصل الاجتماعي عن واقعة العملية الإرهابية. وفي هذا الصدد كان لها هذا التعليق: «هل كان لي أن أتبرج وأصفف شعري حين كانت تونس في حالة حداد وغارقة في الدماء؟ هل سأهتم بمظهري وأنا في طريقي لتغطية تفجير إرهابي حيث من المفترض أن أكون بين الأشلاء؟».

الصمت كخيار

وتواصل وهي تصف ردة فعلها إزاء خطابات التنمر: «في الحقيقة لم أكن مؤهلة نفسيا أن أجيب على أي تعليقات أو رسائل، كنت أكتفي بالقراءة والاطلاع غير أن ما أثلج صدري هو تلك الحملة المضادة، حملة المناصرة التي لم تترك لي مجالا للتفكير أو الرد إذ سرعان ما انطلقت واتخذت بعدا عميقا وواسعا، رسائل الثناء وكلمات الدعم والتضامن والشكر، كلها رسائل اكتشفت من خلالها قيمة ما قمت به وقدمته كصحفية طيلة عشرين سنة من العمل الميداني».

من جهة أخرى، كان لعائلة فدوى ردود أفعال مختلفة. وتسرد لنا في هذا المجال بالذات موقف والدتها وتقول: «تفاجأت أمي كباقي أفراد العائلة بحملة التنمر على صفحات التواصل الاجتماعي وفي الواقع آلمها ذلك كثيرا فهي لم تفهم سبب ذاك العنف المجاني ولا مغزاه ولا أهدافه، لماذا يستهدفون ابنتها المثابرة الخدوم والمهنية بذلك الكم من البشاعة؟ لقد شعرت بألمها الذي كثيرا ما حاولت أن تخفيه عني بعبارات الشكر والتخفيف لكنها ما إن وقع اطلاعها على هبّة المساندة من الإعلاميين والنشطاء والتي تجاوزت حدود تونس، حتى هدأ روعها واسترجعت سكينتها. فقد كان لها في ذلك ما عوّض عنها الألم والإحباط اللذين تملّكاها سابقا» .

لقد خيرت فدوى الصمت واعتبرت ذلك إجابة وافية وضافية وأرجعت سبب صمتها إلى أمرين إثنين: أولّهما، هو أنها ظلت لفترة تحت وقع الصدمة فلم تكن قادرة نفسيا على التماسك والتحدث في موضوع لم تتصور قطّ أن يكون ذات يوم حديث مواقع التواصل الاجتماعي. فهي تؤكد أنها لم تتعرض قطّ، خلال مسيرتها المهنية، إلى أي نوع من أنواع التمييز القائم على النوع الاجتماعي. وثانيهما، أن قنوات تلفزية عديدة من داخل البلاد وخارجها اتصلت بها للحديث لكنها رفضت أن تكون موضوعا لصناعة «البوز» على حد تعبيرها في أيّ وسيلة إعلام مهما كانت. تقول الصحفية: «اتصلت بي بعض الشخصيات الاعتبارية وعديد الزملاء والزميلات الذين احترمهم /هن جدا ومختلف القنوات التلفزية، من تونس وغيرها، لكنني لم أرغب في الظهور أو حتى مجرد الرد حتى في إطار التكريم أو رد الاعتبار. أعتبرت أن ذلك يندرج في إطار الشفقة التي أرفضها والتي أنا غنية عنها بعملي وجدّي واجتهادي. فما حدث اعتبرته نتيجة «طبيعية» لإكراهات المهنة من جهة ولوجودي في مجتمع يحتضن فئة تافهة وسطحية التفكير من جهة أخرى».

> **تفاجأت أمي كباقي أفراد العائلة بحملة التنمر على صفحات التواصل الاجتماعي وفي الواقع آلمها ذلك كثيرا فهي لم تفهم سبب ذاك العنف المجاني ولا مغزاه ولا أهدافه.**

الكريديف يطلق حملة ««هاو وجهي»

أثناء ذلك، استشرت حملات المساندة بكل الطرق والأشكال بعضها كان مصدره القطاع الصحفي حيث عمدت بعض الصحفيات إلى نشر صورهن دون ماكياج لتتوسع سريعا دائرة المشاركات وتشمل شخصيات من كل المجالات.

في هذا الإطار، أذكر بحملة الكريديف الرقمية تحت عنوان «هاو وجهي» (هذا وجهي «this is my face») والتي بادر بها المركز في سياق دعمه لفدوى ومثيلاتها ممن تعرضن لهذا النوع من العنف الذي ينتقد الشكل والهيأة ويتجاهل فكر النساء وإنجازاتهن وخدماتهن في الشأن العام وفي المجال السياسي.تمثلت الحملة التي انطلقت يوم 11 مارس 2020، بعد أيام معدودات من حادثة التنمر ضد الصحفية، في عرض صور على موقع فايسبوك الكريديف لنساء ناشطات ونساء عاديات دون مساحيق أو رتوش. وهي إشارة إلى رفض كل أشكال التمييز المُسلط عليهن ومناهضة القوالب النمطية للمرأة لا سيّما في مجال الإعلام والذي يفترض صورة «نمطية» للإعلامية ومعايير محددة حتى وإن كان ذلك على حساب المضمون الذي تقدمه للمتلقّي.

لم تبحث الصحفية عن الطرف أو الأطراف التي تقف وراء ما حدث. كانت شواغلها الخاصة وعملها إضافة الى انبهارها بحملة المساندة يشغلانها عن مثل هذه «التفاهات» على حد قولها. كما كان لتسارع نسق العمل مع بدء انتشار وباء كورونا في تونس، في تلك الفترة، ما جعل الأولوية هو الانطلاق مباشرة في مواكبة اجتماعات وزارة الصحة المتعلقة بالجائحة. لم يكن يوجد متّسع من الوقت ولا كان الظرف يسمح بالبحث أو الاستقصاء في مثل هذه التفاهات.

لا تنكر فدوى أن شيئا ما تغير داخلها. لكن الأكيد أيضا أن هذا التغيير كان نحو الأفضل. فهي وإن خُدشت مشاعرها وتوجهت إليها الشتائم وعبارات السُخرية إلى جانب كل ما قيل في حقها من خطاب عنيف وتمييز، إلا أن ذلك ساعدها على أن تعي أن حملات المناصرة لم تكن -حسب رأيها- مجرد حملات مناصرة من ذلك حملة «هاو وجهي» بقدر ما كانت كفيلة بأن ترد لها الجميل من خلال التنويه بكفاءتها ومهنيتها وعفويتها: «هو اعتراف بقيمة ما أقدم من مادة إخبارية وببصمتي في هذا المجال. تلك الحملات قوّت من عزيمتي وكانت دافعا لي إلى مزيد الحرص على جوهر العمل الصحفي. والأهم أنها أكدت لي أنني في المسار الصحيح. فلم أكن مخطئة بأي شكل من الاشكال لأتحمل مسؤولية ما حدث».

وتعتقد فدوى أن المرأة ليست مطالبة بأن تكون «جميلة» باستعمال مساحيق «تجميل» حين تكون بصدد أداء واجب مهني. وهي ترى أن هذه المزاعم تحيل إلى سطحية الذهنية الاجتماعية في مجتمعاتنا وتفاهتها وهي التي تحمل صورة نمطية حول الصحفيات تحديدا. كما أن هذه العقلية تضع النساء، عموما، داخل قوالب جاهزة مرتبطة بالشكل وبمقاييس جمالية محددة، مؤكدة في الوقت ذاته أنه لو كان مكانها صحفي لما وقع التهجم عليه على أساس شكله أو ملابسه.

تجاوزت فدوى اليوم كل ما حدث، وبعد ما يزيد عن العام عن الحادثة، أضحت أقوى وأكثر جَلدا وهي تتوجه بالنصيحة إلى زميلاتها في القطاع أن: «استمررن في العمل دون هوادة ودون اكتراث لما يُقال أو يرُوج مادام ما تقمن به يتميز بالاحترافية والكفاءة ومادام في ظل منافسة شريفة وبمضمون دقيق وصادق» محذرة من قوى الردة التي لا يرجى منها الإصلاح والتي تتحين الفرص لإعادة التونسيات إلى مربع ضيق ومظلم.

أهمية ثقافة المساواة في تغيير العقليات

كما ترى أن ما يمكن أن يضع حدا أو يقلص من حملات التنمر والتمييز الممنهجة في الفضاء الرقمي ضد النساء عموما والنساء الناشطات في الشأن السياسي أو العام هو معالجة العقليات والحرص على تربية الأطفال والناشئة عبر المناهج التعليمية والتربوية التي تساهم في إرساء ثقافة المساواة وترسخ قواعد «عدم» التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وتعبر في هذا السياق عن رأيها: «ما يجب أن نرسيه في مناهجنا الدراسية وعلى مستوى التربية صلب العائلة هو فكرة أن المرأة والرجل متساويان لهما الأدوار نفسها في الحياة. كلاهما مؤثر وفاعل. فالناشئة هي المستقبل ويجب أن نؤمّن فكرها وعقليتها منذ الصغر».

من وجهة نظر فدوى كانت حملة التنمر ضدها نقطة في بحر من العنف الموجه ضد النساء والصحفيات تحديدا، لاسيما الصحفيات الميدانيات اللاتي يتعرضن إلى كل أشكال العنف المادي أو اللفظي أو الجنسي... وتقول أنها كانت شاهدة على بعض هذه الوقائع التي تمت بعد الثورة إما أثناء تغطية مسيرات حزبية أو المداولات بمجلس نواب الشعب أو خلال المراسلات الميدانية حول مختلف الأحداث الوطنية وتقول «المشكل هنا هو انعدام القدرة على اثبات العنف لاستحالة توثيقه أو لغياب شهود عيان. وهو ما يجعل المسألة عبثية. ففي ظل انعدام وجود قرائن إدانة كيف يمكن للصحفية أن تشتكي أو تقاضي الفاعل؟» وتستطرد: «في هذا السياق بالذات وحين يتعلق الأمر بهذا النوع من العنف المرتبط بالعقليات، فإن ذلك يفترض منا العمل على تغييرها بما يفرض احترام العمل الصحفي والإعلامي بقطع النظر عن مقدمه رجلا كان أو امرأة. وفي اعتقادي فإنه يتوجب على السياسيين والفاعلين الاجتماعيين والناشطين في المجتمع المدني والمثقفين، رجالا ونساء، أن يعطوا المثال علي هذا التعامل السليم والمتوازن، حتى يتسنى للمجتمع النسج على منوالهم، لكن الوضع الراهن للأسف يُنبئ بعكس هذا».

حدثتنا كذلك عن حملات تنمّر وعنف تجاه زميلات كان «ذنبهن» أنهن كن حاضرات على مستوى الخط الأول في نشرات الأخبار قبل الثورة مثل ما وقع مع الصحفيتين سعيدة بن حمادي ونعيمة بن عبد الله إذ انطلقت ضدهن حملات تشويه بروايات مغلوطة والأدهى أن هذه الحملات وجدت آذانا صاغية وتم تصديقها من الكثيرين دون تحرّ أو تثبّت.

كان حديثنا مع فدوى ذا شجون، راوح في جُل فتراته بين التأثّر والتّماسك ومن ثمّ الإصرار على مواصلة العمل بذات المهنية والتلقائية والشجاعة التي عُرفت بها والتي يتطلبها العمل الصحفي الميداني إذ كان مُهمّا بالنسبة إلينا أن نغوص أكثر في أعماق التجربة التي خاضتها إحدى «ضحايا العنف الرقمي» المنتمية إلى المجال الإعلامي نظرا إلى انتشار العنف الرقمي ضد الصحفيات وأيضا لنعيش معها كامرأة البعض مما عايشته من معاناة نفسية، غايتنا في ذلك كسر الصمت إزاء ما يقع من «جرائم» خلف «الجدران الرقمية» ضد النساء والفتيات.

> **ما يمكن أن يضع حدا لحملات التنمر والتمييز الممنهجة في الفضاء الرقمي ضد النساء عموما هو معالجة العقليات والحرص على تربية الأطفال والناشئة عبر المناهج التعليمية التي تساهم في إرساء ثقافة المساواة وترسخ قواعد «عدم» التمييز على أساس النوع الاجتماعي.**

شهادة بقلم حنان شقرون

حين يكون الهروب من مواجهة العنف الإلكتروني بداية رحلة طويلة من المعاناة النفسية

كانت مروى قبل 2019 تشغل وقتها بالدراسة والموسيقى وممارسة الرياضة. فهي تعيش حياة ذات نسق عادي غير أن حادثة وقعت لها في غضون تلك السنة غيرت مجرى حياتها وقلبتها رأسا على عقب.

خيرت مروى أن تسرد لنا، بنفسها، ما وقع بعد أن عاشت فترة طويلة من الاكتئاب والإحباط قطعت خلالها علاقتها بالناس، بالعائلة والأصدقاء والصديقات. تقول في هذا: «كان لما حدث عظيم الأثر على نفسيتي إذ أدى بي ذلك إلى العزلة والاعتكاف وانعدمت ثقتي في الناس. لم يكن من السهل قطّ أن أتجاوز وأن أنسى».

انطلقت الحادثة بصورة تقاسمتها مروى على الفايسبوك إذ كانت تنتمي إلى صفحة من المفترض أن تكون كل المنتميات إليها من النساء أو الفتيات. من خلال هذه الصفحة كان بالإمكان أن يتحدثن بكل حرية ودون قيود ويتقاسمن ما شئن من الصور والفيديوات مهما كان مضمونها دون خشية أعين رقيبة أو دخيلة.

وكانت هذه الصفحة تخصص، من حين لآخر، أحد المواضيع للمشاركة والنقاش من باب الترفيه وتبادل الآراء. وتتولى المشاركات نشر صور لهن في إطار الموضوع المختار وكان الاختيار هذه المرة على موضوع البحر والصيف وكل ماله علاقة بذلك.

لم تتردد مروى في نشر مجموعة من الصور لها على الشاطئ بلباس البحر فلا خوف عليها من «بني جنسها» حسب ما جال في خاطرها فالأمر طبيعي ولا يستدعي الحذر أو التفكير.

وانطلقت رحلة العذاب...

لكن سرعان ما حدث ما لم تتوقعه. تقول مروى واصفة لنا ذلك: «بعد فترة اكتشفت أن صوري تتبادلها صفحات أخرى مفتوحة على جمهور مختلط. في غضون يومين أو ثلاثة وقعت هذه الصور تحت أنظار إخوتي وأبي ورافقها ما تيسر من التدوينات والتعليقات المتضمنة لألفاظ نابية وإشارات مخلة بالحياء تصفني بنعوت سيئة.»

وزاد الوضع تأزما حين إكتشف إخوتها وجود صور أخرى تم تركيبها بتقنية الفوتوشوب وتم استعمال صور لوجهها وتركيبها على وضعيات أخرى بدت فيها عارية وفي مواقف مخلة بالحياء أو بملابس جريئة. وانتشرت الصور انتشارا واسعا عبر حساب وهمي. وتواصل الأمر عدة أشهر تم خلالها محاولة استقطاب إخوتها من خلال طلبات صداقة كان القصد منها تأجيج الوضع ومزيد تأزيمه.

وكانت الطامة الكبرى. وانطلقت رحلة العذاب تعرضت خلالها الفتاة إلى مختلف أنواع العقاب من شتم وضرب وتهديد وإهانة وسجن بين جدران الغرفة وحرمان من الهاتف ومنع من الخروج خارج المنزل..

ولم يغيّر استجداؤها واستعطافها لإخوتها ولأبيها شيئا ولم يثنهم عن رأيهم أو عن تصرفاتهم إزاءها. فهي في نظرهم مخطئة ومذنبة وينبغي أن تُعاقب وتُحرم.

حدثتنا مروى عن تلك الفترة حيث لم تحظ بمساندة أحد ماعدا والدتها التي كانت الوحيدة التي تفهمت الوضع وقبلت به: «لم أجد مساندة سوى من أمي بينما نعتني إخوتي الذكور بأقذر النعوت واتهموني بتشويه سمعة العائلة، حتى صديقتي المقربة تخلت عني وفضّلت قطع علاقتها بي بناء على أوامر من خطيبها رغم علمها بأنه لا ذنب لي وأنني كنت ضحية تلاعب بصوري وهو ما عمق إحساسي بالقهر والظلم وأفقدني الثقة فيمن حولي».

بعد فترة اكتشفت أن صوري تتبادلها صفحات أخرى مفتوحة على جمهور مختلط. في غضون يومين أو ثلاثة وقعت هذه الصور تحت أنظار إخوتي وأبي ورافقها ما تيسر من التدوينات والتعليقات المتضمنة لألفاظ نابية وإشارات مخلة بالحياء تصفني بنعوت سيئة.

وعلى الرغم من حالتها النفسية السيئة، سعت مروى إلى إصلاح الوضع فأرسلت إلى قائمة صديقاتها وأصدقائها تفسيرا حول ما حدث مبينة أن الحساب وهمي وأن الصور مركبة. فقام بعضهم بحملة «إشعار» بخصوص هذا الحساب بغرض أن يتم سحبه من قبل إدارة فايسبوك . كما اتصلت مروى بالمسؤولين عن الصفحات لإقناعهم بسحب الصور المفبركة.

لم تجد مروى إلى جانبها إلا بعض الصديقات اللواتي التففن حولها وهونّ عليها محنتها. هذا الدعم ساعد في الرفع من معنوياتها لاحقا وخفف من شعورها بالضيم. واعتبرت مروى أن مساندتهن لها في محنتها هو ما ساعدها على التجاوز وتخطي تلك الفترة الكئيبة من حياتها. من ناحية أخرى، تواصل ضغط العائلة لمدة لا تقل عن ستة أشهر. تواصل غضبهم منها وامتنعوا عن الحديث والتواصل معها.

حاولت مروى بعد مرور هذه الفترة «العصيبة» أن تستعيد حياتها الطبيعية فأعادت فتح حسابها على الفايسبوك والانستغرام لكن بمجرد خروجها إلى الشارع واجهت وابلا من النظرات والهمسات والكلام الموبوء من الناس في محيط حيّها. كانت في حالة انهيار نفسي جعلها تعتقد أن كل تجمّع من الناس تمر به ليس له من حديث غيرها أو استعراض حكايتها. هذا الوضع جعل تجاوز ما حصل والاندماج في الحياة الاجتماعية مجددا أمرا عسيرا.

ويتواصل الإبتزاز...

فعلا، اتضح لها فيما بعد أن الحكاية لم تُنس. في هذا السياق، سردت لنا مروى حكاية ذاك الأربعيني الذي ما إن خرجت بعد أشهر حتى تلقّفها مذكرا إياها بما وقع :»كان يتبعني أينما ذهبت يحاول أن يستوقفني ويكلمني ويسرّب إلى مسامعي أن تلك الصور الإباحية والجريئة هي صوري. ظل يضايقني ويلاحقني في كل مكان. ثم تجاوز ذلك ليبادر بتوجيه الرسائل، التي تتضمن تلك الصور المفبركة، من خلال الميسنجر. بلغت به الوقاحة إلى حد طلب إقامة علاقة جنسية. كنت في كل مرة أتجنب التفاعل أو الرد وألجأ إلى تقنية الحظر(البلوك) لكنه سريعا ما يعيد إرسال خطابات بذات المحتوى عبر حسابات أخرى. كما توصل إلى

لم تجد مروى إلى جانبها إلا بعض الصديقات اللواتي التففن حولها وهونّ عليها محنتها. هذا الدعم ساعد في الرفع من معنوياتها لاحقا وخفف من شعورها بالضيم.

معرفة رقم هاتفي الخاص. وتواصلت مضايقاته اليومية والمستمرة قرابة الأشهر الثلاثة، ذقت فيها أنواعا من المعاناة النفسية». لم تنقطع مضايقاته إلا حين هددته بإبلاغ عائلته وزوجته ولمس جديتي وعزمي على تنفيذ ذلك.

الصمت ليس الحل

واليوم، وهي على بعد مسافة زمنية مما حدث، تعي مروى أن الابتزاز الرقمي هو جريمة متكاملة الأركان لكنها تعترف، في ذات الحين، أنها لم تكن تملك الشجاعة الكافية للتشكي واسترجاع حقها رغم امتلاكها لأدلة إدانة ضد من كان يمارس ضدها العنف. هي تعترف أنها تهاونت في ذلك بسبب شدة خوفها وخجلها.

مروى تجزم أن انتهاكات عديدة تمارس ضد النساء والفتيات عبر هذا الفضاء الواسع و«الزئبقي» لذلك فهي تنصحهن بألا يترددن في تقديم شكاوى للمؤسسات المعنية. وتحث مروى ضحايا العنف الرقمي على تأمين حساباتهن الشخصية من خلال امتلاك المعرفة التقنية الضرورية لذلك حتى يحمين أنفسهن من «أخطار» الفضاء الرقمي لتجنب ما يمكن أن ينجر عن هذه الجرائم الرقمية من أذى نفسي، بالخصوص.

وعند سؤالها عما تغير فيها إثر هذه التجربة المريرة، تقول: «لقد تغيرت نظرتي إلى طرق معالجة مثل هذه المشاكل. أشعر اليوم أنني قادرة على مواجهتها بأكثر قوة وحكمة. لقد أمنت حساباتي بتغيير كلمات المرور والتجأت إلى بعض الأصدقاء ممن يمتلكون خبرة في المجال لاستقاء النصيحة منهم والتمكن من مختلف أساليب الحماية الإلكترونية».

إن ما روته لنا مروى من خلال شهادتها كشف أنّ التهاون في مسايرة المبتز والخوف من تهديداته واجتناب مواجهته والإحساس بالذنب والخوف من ردود أفعال المحيط من شأنه أن يؤدي، في الغالب، إلى استمراره في الابتزاز والتهديد. في هذه الحالة يصبح الأمر شبيها بكرة الثلج إن لم يقع إيقافها بقوة -وهنا أقصد قوة القانون- فهي ستواصل، حتما، تضخمها إلى أن تبلغ حجما كبيرا قد يؤدي بالكثيرات من ضحايا هذا النوع من العنف إلى التفكير في الانتحار في أفضل الحالات، وربما تنفيذه في الحالات القصوى.

تعي مروى أن الابتزاز الرقمي هو جريمة متكاملة الأركان لكنها تعترف، في ذات الحين، أنها لم تكن تملك الشجاعة الكافية للتشكي واسترجاع حقها.

سرد ذاتي بقلم مريم أولاد الشايب

«لن أكون الضحية القادمة»
قصة شاهدة على العنف الرقمي

ساعات اليوم تأبى المرور، عقارب الساعة تسير ببطء شديد، أقضّي عشر سنوات في اليوم الواحد فقط ...

هكذا كنت أشعر بمرور الوقت في تلك الفترة. في زمن ليس ببعيد، تحديدا سنة 2019 نجوت، او أعتقد أنني نجوت، من السقوط في هاوية كادت تذهب بي إلى نقطة اللاعودة.

تعود بي الذاكرة إلى ليلة من ليالي جانفي / يناير الباردة ويا نِعَم برودة الطقس حينها! لم يكن مطمعي ليلتها سوى تدفئة جسدي المنهك. وفي لمح البصر تغيّرت أولويات حياتي!

رن الهاتف في ساعة متأخرة بتوقيت تونس، انحبست أنفاسي وتسارعت -فجأة- الحرارة إلى جسدي. إنها أختي الصغرى المقيمة في بلد أجنبي تتصل وبصوت يرتعش لتقول لي وهي باكية:

- مرحبا مريم (اسم مستعار)، أنا آسفة لم أكن أرغب في ذلك، أعي جيدا أنني أخطأت ولكن لا حلّ أمامي الآن...

طبعا لم أكن قادرة على فك رموز هذه الكلمات. كانت منهارة وخائفة. بعد دقائق من الإنصات تمكنتُ من معرفة السبب.

تقول أختي: كنتُ على علاقة مع شاب تونسي قال إنه يدرس هنا (تقصد البلد الأجنبي). هي علاقة حديثة لم تتجاوز ستة أشهر. طلب مني إرسال صور حميمية لي، لا أدري كيف استجبت لطلبه. بعدها هددني بنشرها

> **طلب مني إرسال صور حميمية لي، لا أدري كيف استجبت لطلبه. بعدها هددني بنشرها وإرسالها إلى أفراد العائلة إن لم أقدم له ما يطلب من المال.**

وإرسالها إلى أفراد العائلة إن لم أقدم له ما يطلب من المال. لم يعد باستطاعتي توفير ذلك خصوصا وأن وضعي المادي صعب. أنا على وشك الرسوب وحالتي النفسية متدهورة ...» هكذا قالت لي بصوت متقطع.

ضاق صدري حينها وانحبست الكلمات في حلقي. أصبت بدهشة أدخلت اضطرابا على كافة وظائف جسدي، حتى أنني للحظة ما اعتقدت أنني في عالم مواز. كل ما استطعت قوله هو : متى كان ذلك؟ من هو هذا الشاب؟ المخيف في إجابتها أنّه لم يكن لها أي لقاء مباشر معه ولو لمرّة. كلّ ما تعرفه عنه هي تلك الصور المنشورة على حساب الفايسبوك الخاص به وبعض التسجيلات الصوتية التي قد تكون لشخص آخر. كيف لي أن أتصرف في مثل هذه الوضعية فقد غاب صوت العقل وأصبح تفكيري أخرس بل تحوّل جسدي إلى جثة متحركة.

كيف لي أن أساند أختي وأحمي عائلتي...

منذ تلك الليلة، بات لي شخصيتان، جسدان، وجهان... باختصار أصبحت أتلوّن وفق محيطي. فأنا متماسكة، عقلانية وقوية في نظر أختي. وأنا مسؤولة، حاضنة ومستقلة في نظر عائلتي. أما أنا، فطفلة هشة في نظرتي إلى نفسي.

هكذا تكون وضعية «الشاهد.ة على العنف». عنف خارج عن السيطرة وهو بمثابة قنبلة مؤقتة يمكنها أن تنفجر في أي لحظة. أتحدث عن العنف في الفضاء الرقمي.

كيف لي أن أتصرف؟ هل أتجه إلى القانون وأنا من المدافعات عن إنفاذه؟ هل أخبر عائلتي علّي أجد الدعم وأنا أشد العارفات بردّة فعل أبي؟ كيف أساند أختي دون أن أنزلق في دائرة اللوم والعتاب؟ كل هذه الأسئلة ما انفكت تدور في ذهني بشكل جنوني.

كان عليّ التفكير في حلّ والخروج من هذا المأزق بأخف الأضرار، دائما ما رددت هذه الكلمات. وشرعت في تحديد الأولويات وهي كالآتي :

- طمأنة أختي وإقناعها بأن القانون في صفها وذلك لتعزيز ثقتها وإرباك المعتدي

- «ربح الوقت»، أقول هذا لأني ساهمت مرتين في تزويد أختي بالمال لإسكات المعتدي

- إخبار أمي لكسب حلفاء في حال وقوع مشكل

- في الأثناء كنت دائما ما أتحدث مع صديقتي التي كانت تمتص طاقتي السلبية وتوفر لي الدعم النفسي.

وانسحب المعتدي وتوقف منسوب العنف

بعد مدة دامت شهرين تقريبا، نجحت هذه المراحل في وقف منسوب العنف الرقمي، فقد تمكنت أختي من مواجهة المعتدي وبمجرد تهديده بالتوجه إلى القضاء قام بالانسحاب. حاولت إقناعها بالتوجه فعلا إلى القضاء حال عودتها إلى تونس لكنها رفضت بحجة أنها «لا تريد إعادة فتح هذا الملف المظلم في حياتها».

كانت فعلا مرحلة عصيبة في حياتها وفي حياتي أيضا. هذه التجربة جعلتي، لفترة ما، متسمّرة في مكاني عاجزة عن العودة إلى الوراء أو المضي إلى الأمام. تحسست عن قرب تلك المسافة الفاصلة بين ما هو نظري وما هو عملي. فلطالما وُصفت تونس بـ «بلد حقوق النساء في العالم العربي» وذلك لثورية تشريعاتها. لكن تبقى هذه القوانين والتشريعات متربعة في سقفها الزجاجي إذا ما امتنعت الضحية عن تفعيلها لأسباب اجتماعية ثقافية صرفة. بصفتي «شاهدة» لا يحق لي رفع قضية نيابة عن المتضررة المباشرة إذ ينص الفصل الرابع عشر من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والطفل على «واجب الإشعار» دون سواه.

لعلّ نهاية القصة ليست بالمأساوية ولكنها ليست، أيضا، بالمثالية. فرغم يقيني بضرورة إدانة المعتدي ومحاسبته إلا أني شاركت في مرحلة ما في تحقيق مآربه المادية. ورغم مساندتي اللامشروطة لأختي إلا أني فشلت في إقناعها بالتوجه إلى القضاء.

وختاما أقول : لن أكون الضحية القادمة !

سرد ذاتي بقلم حنان شقرون

حساب ثان! بصور جريئة! ما القصة؟

قد لا يتبادر إلى ذهنك أبدا وأنت آخذة حاسوبك، الذي تعطل فجأة لأسباب تقنية تجهلينها، أن هذه الحركة أو هذا القرار البسيط - الذي لا مفر منه- يمكن أن يغير مفهومك حول التعامل مع الأشياء ومع الناس من حولك ويمكن أن يلقنك درسا يصعب نسيانه بل درسا تستخلصين منه عبرا كثيرة.

تلك هي خلاصة حادثة وقعت لي واكتشفت من خلالها أن العالم يمكن أن يكون شيئا آخر غير الذي أعرفه وأستكين له.

لمن يعرفني عن قرب، يعلم ولعي الشديد باقتناص اللحظات الجميلة التي أعيشها سواء أكنت وحيدة أو رفقة أصدقائي وصديقاتي أو أفراد عائلتي وذلك بتوثيقها من خلال صور وفيديوهات عادة ما أحن إليها لأعود وأتصفحها بعد أن أضحت ذكرى جميلة. غالبا ما كانت تتجمع الصور على هاتفي بالمئات فأنقلها على الحاسوب باعتبار سعة ذاكرته وتقبله لعدد كبير من المعلومات صورا كانت أو غيرها.

لقد كان الحاسوب المنزلي وسيلة أتقاسم استعماله مع زوجي وابنتي إن اقتضى الأمر ذلك. كانت الصور الموثقة فيه تتراوح بين تلك الشخصية جدا إلى العائلية.

وكان ذلك اليوم الذي تعطل فيه الحاسوب. فلم يعد يُفتح رغم محاولاتي البائسة. فكرت يومها أن أستعين بخدمات أحد المختصين أو التقنيين من العارفين. أحد هؤلاء كان محله على بعد أمتار من منزلي وهو ما شجعني على الاستعانة به واللجوء إلى خدماته.

في الواقع، كانت هذه الخطوة بداية مسار من المعاناة النفسية التي اعترف أنها أرهقتني وأرقتني وإن لم تدم سوى أيام معدودات.

لم تتجاوز المدة ثلاثة أيام، استعدت على إثرها الحاسوب، سعيدة بتجاوز هذا العطب التقني وسعيدة أكثر باحتفاظي بكل محتوياته.

البروفايل المستراب

قرابة الثلاثة أشهر مرت منذ تجاوزت هذا الإشكال التقني إلى أن هاتفتني صديقة مقربة مني تتساءل عن سر حساب فايسبوكي ثان يحمل اسمي وصورتي على «البروفايل» وعبرت عن دهشتها لـ«جرأتي المفترضة» في نشر صور لي بلباس البحر.

في البدء، لم أصدق ما قيل لي إلا حين اطلعت بنفسي على الرابط وراعني تنزيل صور أخرى بعضها أكثر حميمية وجرأة وكذلك بعض الفيديوهات التي توثق لحظات استمتاعي بالبحر مع بعض الصديقات.

اختلطت في ذهني الأمور ولم أستوعب ما حصل، فكرت من الفاعل؟ هل هو عدو خفي؟ أو مجامل قريب مُتخفّ في ثوب صديق؟ وإن كان، لماذا ومن أين له أو لها بالصور؟

في البدء، لم أصدق ما قيل لي إلا حين اطلعت بنفسي على الرابط وراعني تنزيل صور أخرى بعضها أكثر حميمية وجرأة.

آه، تذكرت أن صوري المنشورة على هذا البروفايل الغريب لم تنشر من قبل، وهي «محفوظة»،كما كنت أعتقد دوما، في حاسوبي الشخصي الذي يُفتح بكلمة سر، ولم أعره لأي كان ولم يستعمله غيري تقريبا.

تراءى لي الأمر غريبا وشعرت شعور المُستهدَف وأحسست بالخجل الشديد من أولئك الأصدقاء في الحساب المزعوم (والذين تربطني ببعضهم صداقات حقيقية وعلاقات مهنية) فالفاعل لم يكتف بسرقة الصور فقط بل أرسل طلبات صداقة إلى أصدقاء آخرين بعضهم أعرفهم. واكتشفت وأنا أقرأ بعض التعاليق على صوري أنهم يخاطبونني كما لو كنت الشخص المعني والحقيقي ويتلقون ردا ممّن انتحل شخصيتي. غالبا ما كانت التعليقات ذات مضمون مناف للحياء أو تتضمن عبارات مشينة.

دوامة من الأفكار والفرضيات تقاذفنني، خانني التصرف الصحيح لفترة فلم أعد أعرف ما أفعل، إلى من أتوجه، وكيف أتصرف.

وبعد تفكير، خلصت إلى احتمال وحيد وانحصرت بذلك الشبهة: لقد تمت سرقة الصور منذ ثلاثة أشهر تحديدا أثناء إصلاح الحاسوب.

ولئن أراحني هذا الاستنتاج مبدئيا إلا أنه أدهشني وطرح في ذهني عديد التساؤلات ولم أتوان في التوجه نحو «الرجل» للاستفسار ومواجهته بكل القرائن الدالة على «جرمه». غير أنه استغرب «التهمة التي نسبتها إليه» وأنكر وأقسم أنه ليس الفاعل وحين تمسكت بموقفي وجه شكوكه نحو زميل له كلفه بمهمة إصلاح الحاسوب فهو وإن كان صاحب الدكان فإنه يلتجئ في بعض الأحيان إلى الاستعانة بغيره ممن لهم مهارات تقنية.

لن أصمت وسألاحق المعتدي

أطلعته على الحساب الوهمي وعلى بعض الصور الموجودة في ذات الوقت في الحاسوب لأثبت له صحة ما رويت ثم أرعدت وهددت أنني إن لم يتم سحب الصور سوف أمر للقيام بإجراءات أخرى (في الحقيقة لا أعرفها) أيا كان الفاعل هو أو غيره وأعلمته أن هذا يعد عنفا واعتداء فوعدني بأنه سيجد حلا لهذا الأمر إن كان الفاعل زميله.

واكتشفت وأنا أقرأ بعض التعاليق على صوري أنهم يخاطبونني كما لو كنت الشخص المعني والحقيقي ويتلقون ردا ممّن انتحل شخصيتي. غالبا ما كانت التعليقات ذات مضمون مناف للحياء أو تتضمن عبارات مشينة.

المهم، أن الحساب اختفى بعد يوم ولم يعد له وجود. لكن الأهم أن هذه الواقعة جعلتني أفترض أنه في حالة الإخفاق في التوصل إلى الجاني فماذا سيكون الحل؟ وهل كان سيمر إلى أشكال أخرى من العنف الرقمي كالابتزاز والمساومة؟ إلى أيّ جهة كان من المفروض أن أتوجه؟ من هي الجهة أو الأطراف المعنية؟ هل يمكن للقانون في تونس أن ينصفني حين أشتكي الفاعل؟ ماذا يمكن أن أقدم لأثبت أنني ضحية اختراق واستيلاء على معطياتي الشخصية؟ هل يصنف المشرع هذا في خانة العنف المبني على النوع الاجتماعي وإن كان مسرحه «افتراضيا»؟ من يكفل حقي في تقاسم الفضاء الرقمي مع الآخرين في كنف احترام الخصوصيات والحريات الشخصية؟ كيف أحمي نفسي ومعطياتي؟...

هي مجموعة تخمينات جالت بخاطري اليوم وأنا أسرد قصتي لكم وددت لو كنت حينها أحمل وعيا أكبر (كما اليوم) يجعلني أبحث فيها وأتقصّى سبل التّعاطي مع مثل هذه الوقائع التي لا تقل إجراما عن تلك التي يزخر بها الفضاء المادي تُجاه النساء.

هذا لا يمنع أنني كثيرا ما كنت أشعر بالذنب إزاء ما حصل وأحمّل نفسي جزءا هاما من المسؤولية. فلو كنت أمتلك بعض المعارف المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية لكنت أكثر حرصا وانتباها وقدرة على التوقي من مثل هذه الجرائم الرقمية ولتفاديت -ربما- ما وقع.

سنوات مرّت على تلك الحادثة، خَبرت أثناءها أن العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي يستهدف النساء والفتيات بشكل خاص باعتبارهن الفئة الأكثر عرضة للجرائم الإلكترونية، والتي أضحت في تزايد نتيجة توفر مناخ مناسب للتخفي والإفلات من العقاب في ظل غياب وجود قانون «صريـح» يجرم هذه الأفعال.

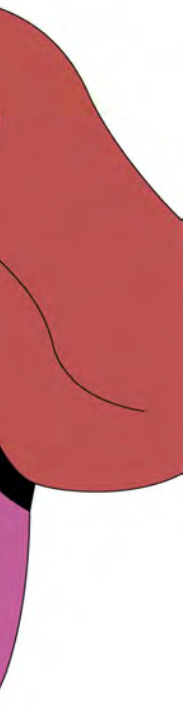

هذا لا يمنع أنني كثيرا ما كنت أشعر بالذنب إزاء ما حصل وأحمّل نفسي جزءا هاما من المسؤولية. فلو كنت أمتلك بعض المعارف لكنت أكثر حرصا وقدرة على التوقي من هذه الجرائم الرقمية.

العنف الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
تحليل البُعد النفسي الاجتماعي

د. ريم وائل
استشارية النوع الاجتماعي
والدراسات الجندرية في برنامج سلام@

د. رائد الشريف
مدير برنامج السلامة الرقمية في الشرق
الأوسط وشمال افريقيا

السلامة الرقمية ليست فقط مسألة فنية أو قانونية، لقد أصبحت قضية صحية عامة لأنها تؤثر في جميع العائلات والأفراد في المجتمع. فاستخدام هذا النهج الشامل القائم على مبادئ الصحة العامة، يتيح لبرنامج سلام@ استكشاف أبعاد العلاقات الجندرية المختلفة والمتشابكة وفهمها في استخدام التكنولوجيا. إذ توجد عوامل متعددة ومهمة تُشكل تجارب النساء في العنف الرقمي. على سبيل المثال، حجم المعرفة الرقمية لدى المرأة نفسها وإمكانية الوصول إلى المعلومات والمعرفة بشكل عام والخلفيات الثقافية والاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، فإن دعم المرأة النفسي والاجتماعي هو إلى حد كبير، العامل الأكثر أهمية والأكثر تأثيراً في تجربتها مع العنف، سواء عبر الإنترنت أو خارجه.

إن الدعم النفسي الاجتماعي هو مصطلح واسع يعكس طبقات متعددة من الدعم والتمكين التي يمكن أن تتمتع بها المرأة. وهو يبدأ من الدعم الأسري والمجتمعي، ويمتد إلى الدعم النفسي والاجتماعي المهني الذي يوفره أخصائيون نفسيون أو جمعيات نسوية تدعم النساء المعنفات. هذه العوامل المتعددة تُشكل تجربة النساء الرقمية ولا سيّما عندما يتعرضن إلى عنف جندري من خلال وسائل التكنولوجيا. تناقش هذه المقالة بعد العنف الجندري النفسي الاجتماعي في سياق تجربة المرأة العامة في المساحة الرقمية. وتشير المقالة أيضا إلى رؤى من معرفة برنامج سلام@ في هذا المجال وخبرته.

إن وجود أنظمة الدعم النفسي والاجتماعي الفعالة، على الصعيدين الاجتماعي والمهني، ضروري ليضمن للنساء تجربة رقمية إيجابية وآمنة. **أولا**، بوجود هذا الدعم، ستتعرف المرأة على مبادئ السلامة الأساسية والمواطنة الرقمية، وتتمكن من ممارستها بثقة. وبذلك ستتمكن من الرد على الهجمات الإلكترونية، والوصول إلى جهات الدعم المناسبة عند الضرورة، واتخاذ قرارات مستنيرة إزاء هذا العنف. **ثانيًا**، وجود أنظمة دعم نفسي واجتماعي فعالة تحدد مسار المرأة المعنفة، وفرصتها في العدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، مع وجود الدعم الكافي، ستتمكن المرأة المعنّفة من أن تقرّر لنفسها صونا لصحتها النفسية وليس خوفا على شرف أو ترابط عائلي أو خشية أي أطراف أخرى. قد تشمل هذه الاختيارات التبليغ عن العنف أو مواجهة الجناة أو التركيز على الشفاء الذاتي. كما أن، الدعم النفسي والاجتماعي يحرر المرأة من لوم نفسها على العنف ويمنحها الوقت الكافي لشفاء الذات. **ثالثا**، تساعد هذه الأنظمة النساء أيضًا في تحديد مجالات التحسين الذاتي، مثل تبني ممارسات سلامة رقمية أفضل أو تعلم آليات تأقلم مفيدة. وبذلك يكون الدعم النفسي والاجتماعي الفعّال ضروريا لتعزيز علاقة صحية بين المرأة ووسائل التكنولوجيا.

الدعم النفسي الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لا شكّ أن نظام الدعم النفسي والاجتماعي القوي يمكن أن يبنى علاقة المرأة بالتقنيات الرقمية أو يهدمها، إلا أنه للأسف لا يحظى بالاهتمام المطلوب من الجهات المعنية. تُظهر تجربة سلامات على مدار العامين السابقين (في المغرب والجزائر وتونس والأردن والكويت والبحرين ومؤخراً ليبيا) أن النساء بشكل عام لا يتمتعن بالدعم النفسي والاجتماعي والأسري المهني الكافي والقوي الذي يمكّنهن من الاستفادة من المجال الرقمي، ويضمن سلامتهن في الوقت نفسه.

الدعم الاجتماعي

غياب المساواة الهيكلية بين الجنسين والنظام الأبوي المتجذر في أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يحرم النساء من الدعم الاجتماعي في رحلاتهن الرقمية. فطبقا للمعايير الأبوية المسيطرة في المنطقة، يكون للمرأة دائما وصيّ ذكر، سواء كان أبًا أو زوجا أو أخا أو ابنا أو أحد الأقارب الذكور. يتحكم هذا الوصي في وصول المرأة إلى المجال العام ومشاركتها فيه، سواء كان عبر الأنترنت أو خارجها. لذلك، من الشائع جدًا أن تجرّد المرأة في المنطقة من وكالة

نفسها والسيطرة على قدرتها في استخدام وسائل التكنولوجيا. على سبيل المثال، أكّد أحد أبحاث برنامج سلام@ مع مقدمي خدمات الدعم النفسي، أن العديد من الفتيات والنساء في المنطقة يجبرن على مشاركة كلمات حساباتهن السرية مع أفراد عائلاتهن. وفي بعض الأحيان يضطررن أيضا إلى تسليم هواتفهن في المساء المبكر لأوصيائهن حتى يتمكن الأوصياء من التحقق من نشاط النساء عبر الإنترنت.

عندما تتعرض النساء للعنف الرقمي في هذه المجتمعات الذكورية الأبوية، فمن المتوقع أن يُحرمن تماما من أي دعم نفسي أو اجتماعي، بل قد يتعرض أيضا للإيذاء المضاعف. تلك الديناميكيات تنعكس بوضوح في حادثة انتحار الفتاة المصرية بسنت خالد ذات السبعة عشر عاماً، التي لم تستطع تحمل وصمة العار الاجتماعية والتنمر بعد أن تم ابتزازها بصور خاصة بها -كما هو متوقع- لم تتلق «بسنت» دعمًا مهنياً مُتخصصا أو اجتماعيًا بعد الابتزاز. بل وكان أحد تصريحات والدها الأولى بعد انتحارها هو «قلبي موجوع، ده شرف عائلة وبلد والمفروض المتهمين يأخذوا أقصى عقوبة». بالإضافة الى ذلك، وجهت «بسنت» مذكرة الانتحار الى والدتها قائلة «ماما يا ريت تفهميني، أنا مش البنت دي فى الفيديو، ودي صور مفبركة والله العظيم وقسما بالله دي ما أنا، يا ماما أنا بنت صغيرة، مستهلش اللى بيحصلّي ده، أنا جالي اكتئاب». على الصعيد نفسه، ركزت معظم التغطية الإعلامية والتصريحات من قبل عائلتها على أخلاق «بسنت» وتفوّقها الدراسي وحفظها للقرآن، بالرغم من أنها معلومات غير مهمة في القضية. وهكذا تحوّل التركيز في قضية «بسنت» من كونها ضحية عملية عنف رقمي وابتزاز، إلى رؤيتها كمذنبة وتحتاج إلى تبرئة. يوضح سياق ما بعد انتحار «بسنت» الضغط النفسي التي تعرضت له، فضلا عن غياب الدعم النفسي والاجتماعي والمهني. هذه ليست قصة فريدة من نوعها، لكنه موقف تخشاه النساء والفتيات كل يوم في جميع أنحاء المنطقة.

العديد من الفتيات والنساء في المنطقة يجبرن على مشاركة كلمات حساباتهن السرية مع أفراد عائلاتهن.

قام برنامج سلام@ بعدة أبحاث في المنطقة حول أثر العنف الرقمي النفسي والاجتماعي، وقد أكدت هذه الأبحاث الديناميكيات الجندرية والاجتماعية السابق ذكرها. استفسرت استطلاعات برنامج سلام@ عن قدرة النساء على طلب الدعم أو محاولة ذلك من العائلة والأصدقاء عند تعرضهن للعنف الرقمي، وكانت النتيجة أن معظم النساء لم يلجأن لأحد، أو لم يشعرن بالتمكين الكافي لطلب المساعدة. إذ جاءت النسب المئوية لعينة البحث كالتالي الجزائر 67% ، الأردن 68% ، الكويت 78% والبحرين 63.4%. فضلا عن ذلك، أظهرت دراسة أخرى لبرنامج سلام@ أجريت مع سياسيات تونسيات أن العنف السيبرني يتم تطبيعه تمامًا من قبل الأحزاب السياسية، دون محاولة جادة لمكافحته. ترى الأحزاب أن إدانة حالات العنف الرقمي علنا كافية لأن العنف «ضريبة» يدفعها كل السياسيات والسياسيين، وهم على علم بذلك عند دخولهم المجال العام. ولكن في الحقيقة، هذا النهج يتجاهل الفروقات الجندرية عند التعرض للعنف، وأن العنف يصبح أكثر شخصنة ويأخذ طبيعة جنسية عندما يوجه إلى النساء. ووفق ما ورد، لا ترغب الأحزاب السياسية في تقديم أي دعم نفسي أو تدريب للنساء حول كيفية الاستجابة للعنف الرقمي.

قام برنامج سلام@ بعدة أبحاث في المنطقة حول أثر العنف الرقمي النفسي والاجتماعي، وقد أكدت هذه الأبحاث الديناميكيات الجندرية والاجتماعية.

الدعم النفسي والاجتماعي المهني

من خلال أنشطة برنامج سلام@ المقدمة في المنطقة، وجدنا أن الدعم النفسي والاجتماعي المهني إما غائب أو غير كافٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ كشف البرنامج التحديات التالية:

1. **يتأثر مقدمو الخدمات بالثقافة العامة المجتمعية**، مما يضر بمبادئ الدعم النفسي والاجتماعي التوجيهية وأهمها الخصوصية والسرية وذلك بسبب عدة عوامل مثل الذكورية السامة وغياب التدريبات المناسبة. على سبيل المثال، قد يقوم مقدمو الخدمة بمشاركة المعلومات الخاصة بالضحية مع أسرتها أو غيرهم من دون موافقتها أو حتى علمها. و يكون هذا الفعل بحسن نية لتقديم المساعدة للضحية و ليس لغرض دنيء.
2. **الفهم الخاطئ أو الناقص عن العنف الرقمي من قبل مقدمو الخدمات النفسية والاجتماعية.** فقد كشفت أبحاث سلامات أن بعض مقدمي الخدمات النفسية همشوا قصص العنف الرقمي ووصفوها بأنها «مستحيلة» أو «غير ممكنة». كما أنهم يرون أن العنف الرقمي أقل خطورة و تأثيراً على الضحية، بالمقارنة مع العنف غير الرقمي. وثق بحث سلامات أن بعض مقدمي الخدمات استخدموا عبارات مثل «الحمد لله ، كان العنف على الإنترنت فقط» في مخاطبة الضحايا. هذا يدل على أن مقدمي الخدمات قد لا يقدرون مدى صدمة لضحايا وخوفهم، مما يضر بمستوى الخدمات المقدمة. تعكس هذه النتائج حاجة قوية إلى التدريب وزيادة الوعي بين مقدمي الخدمات حول طبيعة العنف الرقمي.

> **أن إدانة حالات العنف الرقمي علنا كافية لأن العنف «ضريبة» يدفعها كل السياسيات والسياسيين، وهم على علم بذلك عند دخولهم المجال العام.**

3. **خدمات الدعم النفسي والاجتماعي غير متوفرة بكثرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولا تلبي الحاجة.** يؤدي هذا النقص إلى إرهاق مقدمي الخدمة جسديا وعاطفيا، وتجريدهم من الوقت والموارد للرعاية الذاتية. بالطبع، توجد فروق بين بلدان المنطقة ترجع إلى عوامل اقتصادية وسياسية. على سبيل المثال يُقدم الدعم النفسي والاجتماعي في الغالب من قبل جمعيات المجتمع المدني ومؤسساته، والذي يتم استهدافه سياسيًا في العديد من البلدان في المنطقة. لذلك، في بعض الأحيان تُجبر المنظمات غير الحكومية التي تقدم مثل هذه الخدمات على وقف عملياتها، أو تعجز عن توفير بعض خدمات الدعم النفسي عالية التكلفة مما يقلل من وصولها إلى العديد من المُعنّفات.
4. **الافتقار إلى الإشراف والتوجيه المتاح لمقدمي الخدمات النفسية والاجتماعية:** الإشراف هو أحد سبل الدعم الموجه للأخصائيات والأخصائيين، خاصة العاملات والعاملين مع ضحايا العنف. الإشراف هو نظام دعم جماعي بين مقدمي هذه الخدمات، ويركز على التطوير المهني والشخصي ومناقشة مشاكل عملية وتشارك حلول جماعية. يعمل الإشراف كآلية لضمان الجودة ويساعد على الوقاية من الإرهاق والصدمات الثانوية أو غير المباشرة عند العاملات والعاملين.
5. **افتقار الدعم الحكومي وغير الحكومي الموجه إلى الخدمات النفسية والاجتماعية.** غالبًا ما توجّه الموارد إلى أبعاد العنف الرقمي الفنية والقانونية. على سبيل المثال، أشارت استشارية نفسية في الأردن إلى أن معظم برامج التدريب موجهة نحو الدعم التقني، وخصوصا إلى شرطة مكافحة الجرائم الإلكترونية. هذا التفضيل يعكس التركيز على الجانب القانوني ومحاولة اعتقال الجناة، ويهمش الجانب النفسي، وشفاء الضحايا نفسيا.

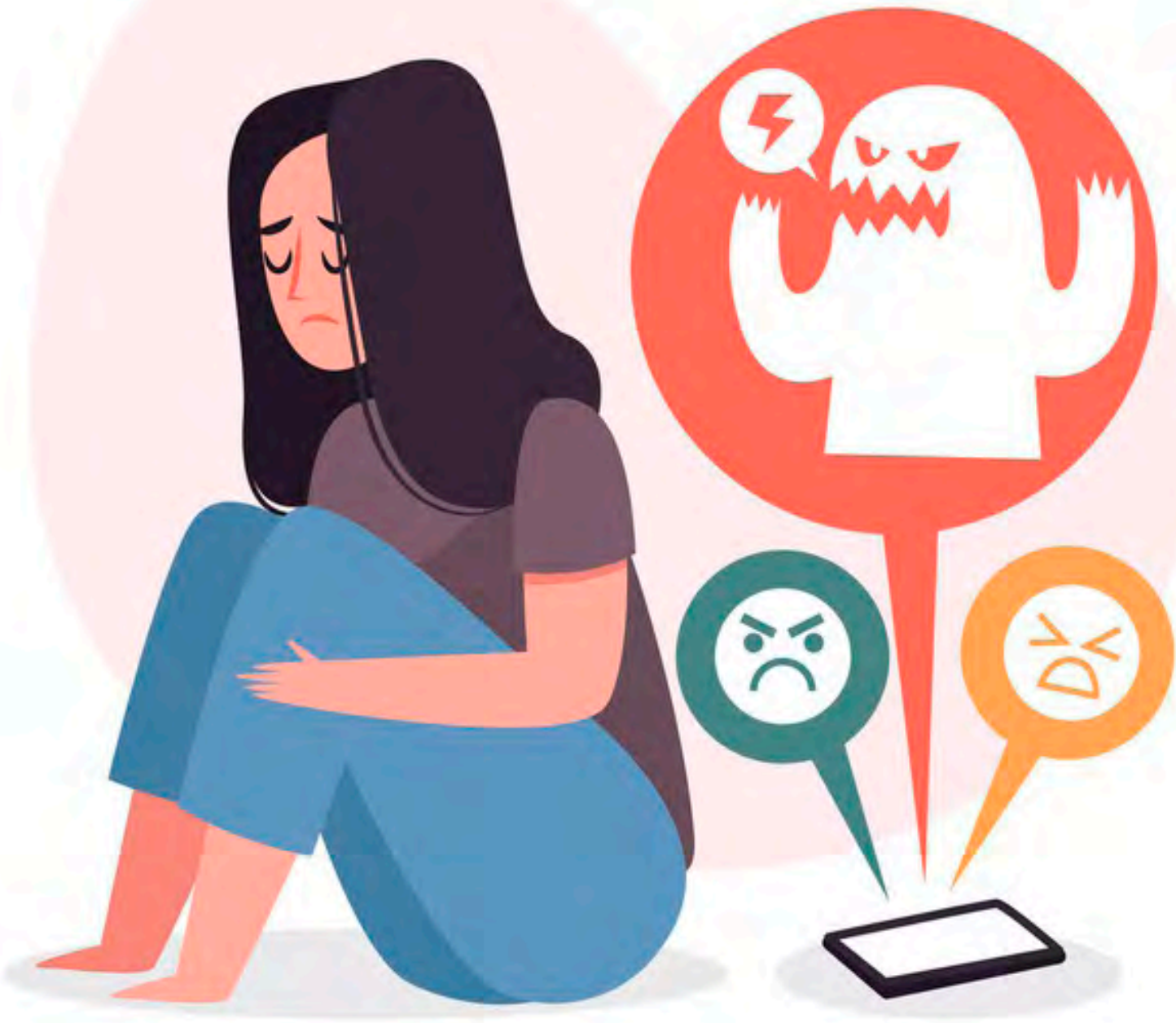

مساهمة البرنامج في المجال النفسي والاجتماعي

خلال العامين السابقين، قام برنامج سلام@ بالعديد من الأنشطة الموجهة لزيادة الوعي لدى النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولسدّ فجوات المعرفة والمهارات في مجال السلامة الرقمية. فالاحتياج العاجل إلى الدعم النفسي والاجتماعي سرعان ما لفت انتباه فريق سلام@، وأصبح طابع العنف الرقمي النفسي الاجتماعي هو أكبر فجوة واضحة فى المنطقة، وبالنظر إلى كل الأسباب السابق ذكرها، ركّز فريق سلام@ في بداية البرنامج على الحملات التوعوية المبسّطة و المفهومة، التي تخاطب النساء والفتيات وتزودهن بالمعرفة والمهارات التي تقوّي سلامتهن الرقمية وتعزّزها. فضلا عن ذلك، قام فريق برنامج سلام@ بالتدريبات التقنية الموجهة إلى النساء لتزويدهن بالمعلومات لتغطية احتياجاتهن الأساسية، بل واحتياجات النساء من عائلاتهن وأصدقائهن ومعارفهن، لإيجاد تأثير مضاعف.

لم يكن العنصر النفسي والاجتماعي أساسيا فى بداية البرنامج، ولكنه حظي باهتمام كبير لأهميته التي ظهرت لاحقاً. لذلك، قام فريق برنامج سلام@ بتقديم دعم نفسي لأكثر من 100 سيدة تعرضن إلى عنف رقمي فى المنطقة، من خلال عدة جلسات قد تصل إلى 8 جلسات في بعض الحالات. ركّز هذا الدعم على إرشاد النساء لمعرفة اختياراتهن وتقييمها، واتخاذ الخطوات المناسبة لظروفهن، سواء أكان بالإبلاغ عن الجرائم أو الوصول إلى أنواع دعم أخرى. فقد قابل الفريق حالات مختلفة تتراوح بين الاحتياج إلى تدخلات بسيطة إلى الأكثر تعقيدًا. على سبيل المثال، تواصلت سيدة من الجزائر مع برنامج سلام@، و كان رجل يبتزها منذ فترة طويلة و يهددها بنشر صور لها. أصيبت باكتئاب حاد وأبدت رغبتها في الانتحار عدة مرات. أجرى فريقنا جلسات دعما لها إلى أن اتضح أنها بحاجة إلى دعم نفسي مع متخصصة نفسية ، لذلك قام فريق سلام@ الجزائر بإحالتها إلى منظمة أخرى، مع توجيهها لتقديم بلاغ للشرطة.

لمعالجة هذه المشكلة على نطاق أوسع، تعاون البرنامج مع مستشارة إقليمية في الدعم النفسي والاجتماعي، فرح شاش، لتطوير دليل موجه لمقدمي الدعم النفسي والاجتماعي في المنطقة. هذا الدليل يمكّنهم من فِهم أبعاد العنف الرقمي المختلفة والمتشابكة والاستجابة بشكل أدق للضحايا. إذ يأمل البرنامج في إلهام الكثير من مقدمي الخدمات النفسية والاجتماعية في المنطقة ودعمهم. هؤلاء جميعا هم الذين يعملون بلا كلل لدعم ضحايا العنف الرقمي.

> **الاحتياج العاجل إلى الدعم النفسي والاجتماعي سرعان ما لفت انتباه فريق سلام@، وأصبح طابع العنف الرقمي النفسي الاجتماعي هو أكبر فجوة واضحة فى المنطقة.**

العنف الرّقميّ يستهدف الناشطات داخل أطر العمل السياسي

أ. آمال قرامي
أستاذة في الدراسات الجندرية

يعتبر العنف الرقمي من بين أهمّ المواضيع التي تستدعي مزيد الاستقصاء والتحليل نظرا إلى النتائج المترتبة عنه على حيوات الشابّات والنساء، وغياب وعي المستعملين/ات لهذه الوسائل التواصلية الحديثة بالمخاطر الناجمة عن التفاعل في الفضاء الرقمي وبناء العلاقات مع الآخرين من خلال الميديا الاجتماعية. ويجد الاهتمام بموضوع العنف الرقمي ضدّ الفاعلات في المجال العام -وخصوصا المجال السياسي- ما يبرّره بعد ارتفاع منسوب العنف، ضدّ هذه الفئة من الناشطات بالذات واستشراء ظاهرة الإفلات من العقاب وميل عدد من المشرّعين في السنوات الأخيرة، إلى التطبيع مع ثقافة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وهو أمر يدفعنا إلى التساؤل عن أثر فاعلية الشابّات في المجتمع. فهل أصبح نشاط النساء وممارسة مواطنتهن والعمل السياسي من العوامل التي تزعج فئة من حاملي/ت الثقافة الذكورية؟

تثبت شهادات النساء والشابات اللواتي خضن تجربة العمل السياسي فضلا عن آرائهن ومواقفهن مدى إفادتهن من التطور التكنولوجي والثقافة الرقمية إذ استطعن إثبات وجودهن والتعبير عن آرائهن السياسية والقيام بالتعبئة وتنظيم الحملات وغيرها. غير أنّ هذا الفضاء الرقمي سرعان ما تحوّل إلى فضاء غير آمن إذ كلّما ازدادت مرئية الناشطات تضاعفت الحملات التي تستهدف تشويه صورهن وتدمير حياتهن الأسرية وترويعهن. وهكذا أصبح العنف الرقمي وسيلة لإزاحة النساء عن المجال السياسة.

وتعترف الناشطات بأنّ أغلب الأحزاب ‹تطبّع› مع العنف وتعتبره من الممارسات المرتبطة بلعبة الرجال، «man's game» وهو من الاستراتيجيات الشائعة للإطاحة بالخصوم ولذلك نجد أغلب الأحزاب تكتفي بإصدار بيانات الإدانة ولا تكترث بتقديم الرعاية النفسية لضحايا العنف أو تمكينهن من دورات تدريبية لدعم قدراتهن على التصدي للتنمّر أو التهديد أو... بل إنّ أغلب الأحزاب تذهب إلى أنّ العنف هو ضريبة الفاعلية ولابدّ من دفع ثمن المرئية.

> **أغلبهنّ مقتنعات بأنّ العنف الممارس عليهن في الفضاء الرقمي يستدعي إجراءات تتجاوز سنّ القوانين إلى القيام بإصلاحات شاملة في مجال التربية والتعليم والإعلام.**

والناظر في أشكال العنف الممارس في الفضاء الرقمي ينتبه إلى أنّ غاية المعتدين إلحاق الضرر بالناشطات نفسيا واجتماعيا وتجريدهنّ من شرعيتهن السياسية باعتبارهن فاعلات وزعيمات ونماذج قدوة قد نلن ثقة الناخبين. وإذ يتعمّد المعنّفون انتهاك كرامة النساء وزعزعة ثقتهن في أنفسهن وتهديد أمنهن واستقرارهن الأسري فإنّهم يعملون أيضا على تحويلهن من ناشطات سياسيات إلى مجرد أجساد توضع موضع التحديق الذكوري: فتقيّم ملامح الحسن فيها وتنتقد مواضع القبح وفق المعايير التي يعترف بها ممارسو العنف ثمّ يُشهّر بها ويُتندّر....

و لا يخفى أنّ تشويه سمعة النساء يهدف إلى توتير علاقتهن بأسرهن مما يجبر أولياء الأمور على ممارسة ضغط على الناشطات حتى يغادرن عالم «النشاطية». وليس تفعيل «قوامة الرجال» إلاّ محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها والحفاظ على النظام الجندري القائم على تراتبية هرمية يحافظ فيها الرجال على امتيازاتهم.

ويتّضح أنّ تعنيف الناشطات هو شكل من أشكال التأديب الذي يروم ردع «المتطاولات» على السلطة الذكورية. إنّه تأديب لكلّ من تجاوزت الأدوار التي ينسبها المجتمع إلى النساء وقرّرت أن تزاحم الرجال، وهو أيضا ردّ على من فارقن الفضاء الداخلي الخاصّ بهن حسب التقسيم الثقافي وصرن حاضرات بقوّة في الفضاء العامّ. وفق هذا الطرح يبدو العنف عقابا يُسلّط على المرأة المتمرّدة على منظومة الأدوار والتراتبية الهرمية والراغبة -في ذات الوقت- في تغيير مواقع الرجال «الزعاماتية».

ويدرك من يتابع سرديات عدد من الناشطات ما خلّفته التجارب السياسية لديهن من شعور بالمرارة إذ أنّ العنف الممارس ضدّهن في الفضاء الرقمي قد يتشابك مع العنف الذي يستهدفهن داخل أُطر العمل السياسي، أي داخل الحزب أو في المجالس البلدية أو في البرلمان سواء من الزملاء أو الرفقاء والقيادات فضلا عن العنف الممارس في الفضاء العامّ. ويفضي كلّ ذلك إلى تنغّص الناشطات بما يحقّقنه من أهداف وما ينجحن في إنجازه من خلال أدائهن السياسي المتميّز.

وبالرغم من تمكّن الناشطات من المساهمة في سنّ القوانين عبر ممارسة الضغط أو تقديم المقترحات والمشاريع أو ترؤس اللجان داخل المجلس التأسيسي أو البرلمان والتصويت على القوانين التي نوقشت فإنّ أغلبهنّ مقتنعات بأنّ العنف الممارس عليهن في الفضاء الرقمي يستدعي إجراءات تتجاوز سنّ القوانين إلى القيام بإصلاحات شاملة في مجال التربية والتعليم والإعلام وغيرها والتفكير في آليات جديدة ومراجعة عدّة مسائل تتعلّق بالتنشئة الاجتماعية وتهذيب السلوك وغيرها.

الفضاء الرقمي: بين حرية التعبير والإساءة إلى الناشطات في الحياة الجمعياتية في تونس

د. سنيم بن عبد اللّه
مختص في علم الاجتماع

ظل الفضاء العام في المجتمع التقليدي التونسي، على امتداد عدة عصور، حكرا على العنصر الرجالي رغم إسهام النساء في الإنتاج الاقتصادي العائلي، لاسيما الحرفي والفلاحي. ولكن هذا التواضع في الحضور النسائي في الفضاء العام، لم يمنع بروز شخصيات نسائية لعبت دورا هاما في رسم ملامح تاريخ تونس، وهو ما أكدته مثلا مشاركة العديد من التونسيات خلال الفترة الاستعمارية في القرن العشرين في حركة التحرير الوطني[1] وفي مقاومة نظام الحكم الديكتاتوري قبل 14 جانفي 2011.

1 KAZDAGHLI Habib (coordonné par), Mémoire de femmes, Tunisiennes dans la vie publique 1920-1960, Tunis, CREDIF, ISHMM, 1993, 360.

وإثر الأحداث التي شهدتها تونس خلال نهاية 2010 وبداية 2011، مثل ضمان حقوق الإنسان تحديا هاما. ونتيجة هشاشة مسار الانتقال الديمقراطي وتنامي تأثير التيارات المتشددة، أضحت المحافظة على مكاسب النساء أولوية في سياق تم فيه التشكيك في مبدإ المساواة بين الجنسين وفي شرعية الحقوق التي تتمتع بها النساء، لاسيما منها تلك التي جاءت بها مجلة الأحوال الشخصية.

الشبكات الاجتماعية: فضاءات نضالية جديدة

وقد عرفت تونس خلال العشرية الأخيرة نضالا متزايدا، نسائيا ورجاليا، من أجل الدفاع عن مكاسب النساء وضمان المساواة بين الجنسين، في ظل التخوفات من الرجوع عن المكاسب المحققة في مجال حقوق النساء. وقد تنوعت وسائل النضال الفردية والجماعية مثل المناصرة، والعرائض، والتعبير على الشبكات الاجتماعية، والوقفات التنديدية، والمسيرات، والمظاهرات، ورفع القضايا لدى المحاكم في مواجهة الأطراف المشككة في مكاسب التونسيات والمطالبة بالتخلي عن الحقوق المنصوص عليها في القوانين.

وبفضل ديناميكية الحياة العامة[2]، برزت قيادات نسائية لم تكن معروفة سابقا من قبل الرأي العام وظهرت وجوه نسائية نضالية جديدة مدافعة عن حقوق الإنسان والنساء، سواء أكان ذلك في الفضاء المادي أو الفضاء الرقمي. وظهرت قيادات نسائية جمعياتية، من أجيال مختلفة، مؤمنة بالعمل التطوعي ومدافعة عن قضايا متنوعة. كما منحت الفضاءات الجمعياتية فرص التعبير والمشاركة لعدد متزايد من النساء فتطورت بذلك التحالفات الجمعياتية.

وعلاوة عن الجمعيات النسوية التي تأسست قبل 14 جانفي 2011، ظهر جيل جديد من الجمعيات التي تعنى بأوضاع النساء. وقد تناول مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة بالتحليل 244 جمعية في مختلف ولايات البلاد التونسية عبرت صراحة في مبادئها عن اهتمامها بالمساواة بين الجنسين وبحقوق النساء في دراسة نشرها سنة 2014. وقد نجح عدد من الجمعيات النسوية والجمعيات المناضلة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والناشطين من الجنسين، في مقاومة انتهاكات حقوق الإنسان وفي التأثير على قرارات هامة في مسار الانتقال الديمقراطي مثل إقرار التناصف بين النساء والرجال صلب القائمات على أساس التناوب العمودي في انتخابات أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، ودسترة حقوق النساء، والتنصيص على المساواة بين الجنسين في دستور 2014، وقد رفع تونس التحفظات على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإصدار القانون الأساسي عدد 58 المؤرخ في 13 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، واعتماد التناصف العمودي والأفقي في الترشح لعضوية المجالس البلدية والجهوية.

النساء والرقابة الذاتية تفاديا للعنف في الفضاء العام

وبالرغم من الحراك الذي تعرفه تونس منذ 14 جانفي 2011، الذي مكن عددا متزايدا من المواطنين والمواطنات من الانخراط في الحياة العامة، ما تزال الفئات النسائية تعاني من قلة المشاركة في الشأن العام وتظل فضاءات المشاركة في تسيير شؤون المجتمع أقل انفتاحا على الفئات النسائية مقارنة بالفئات الرجالية بالرغم مما تقره روح القوانين للجنسين على حد سواء من حق الإسهام في تجسيم مفهوم الإرادة العامة. كما تتعرض النساء إلى أشكال مختلفة من العنف في الفضاء العام، وهو ما بينته دراسة مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام

2 تطور عدد الجمعيات من أقل من 10000 جمعية قبل 14 جانفي 2011 إلى 24193 جمعية بداية سنة 2022 تنشط في مجالات مختلفة كانت غير مغطاة من قبل المتدخلين أو محتكرة من قبل الدولة. وتجاوز عدد الأحزاب الـ200 حزبا.

حول المرأة «الكريديف» حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء العام[3]. وإزاء غياب شعور النساء بالأمان، صرحت المستجوبات في إطار هذه الدراسة باعتمادهن رقابة ذاتية على أنفسهن، تفاديا للعنف الذي من المحتمل أن يتعرضن له في الفضاء العام.

العنف الرقمي والهيمنة الذكورية

وبالرغم من الصعوبات المواجهة في تحقيق مسار الانتقال الديمقراطي، يتمتع التونسيون والتونسيات بحرية تعبير متزايدة مقارنة بالفترة السابقة لـ14 جانفي 2022. وطرحت في الفضاء المادي والفضاء الرقمي الكثير من المواضيع للنقاش كان يصعب في السابق تناولها من قبل الجنسين. وفي هذا السياق، برز العنف الرقمي الموجه ضد الناشطات في الحياة الجمعياتية متشبعا بالهيمنة الذكورية، وهو ما ينتهك حقهن في حرية التعبير، ويسيء إلى كرامتهن، ويكرس دونيتهن. ويعد هذا العنف في العالم الرقمي امتدادا للعنف الحاضر في حياة الكثير من النساء في العالم المادي.

إن تردد النساء أحيانا في استخدام الأنترنت نتيجة احتمال تعرضهن للعنف يمكن أن يقلص من حظوظهن في الاستفادة من هذا الإطار التكنولوجي متعدد الاستعمالات. وفي هذا السياق، يشير الأمين العام للجمعية العامة في تقرير متعلق بـ «الحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات» إلى مختلف أشكال العنف الرقمي ضد الناشطات في المجتمع المدني إذ «وصفت المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي استُشرن في إعداد هذا التقرير المضايقات المتفشية على الإنترنت والاعتداءات عليهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي تبدو أنها منسقة. وكثيرا ما تشمل هذه الحملات نشر صور مزورة، تكون عادة ذات طابع جنسي وجنساني، ونشر معلومات تهدف إلى تشويه السمعة وغالبا ما تكون ملأى بتنميطات جنسانية ضارة وسلبية ورسائل تهديد على الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك دعوات الاغتصاب الجماعي والقتل وانتهاك حرمة الحياة الخاصة».

ويمكننا الاستشهاد باستطلاع رأي قامت به منظمة FEMALE سنة 2021 حول «العنف الرقمي بحق المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط : التجارب والتمثلات». يثبت هذا الاستطلاع أن 55.70% من المستجوبات تعرضن لهجمات قائمة على أساس الجنس والعنصرية ورهاب المثلية، 30.40% منهن تعرضن للعنف أو لتهديدات بالعنف أو القتل و33% منهن لا يتخذن أي خطوة لمواجهة العنف الإلكتروني أو وضع حد له.

العنف الرقمي : خسائر نفسية واجتماعية واقتصادية

ويترتب عن هذه الأشكال المتعددة من العنف الرقمي ضدّ الناشطات في الحياة الجمعياتيّة خسائر نفسية واجتماعية واقتصادية كما هو شأن مختلف أشكال التمييز المضرة بالفرد والجماعة.

كما يساهم العنف الرقمي الموجه ضد الناشطات في الحياة الجمعياتية في الحد من تعدد الآراء والمواقف الضرورية في الأنظمة الديمقراطية ومن إقصاء النساء عن الحوارات المجتمعية التي قد تتعمد تفادي التفاعلات الرقمية خوفا من الإساءات المحتملة إليهن.

ويتعمد عدد من مستعملي الأنترنت ومستعملاته في بعض الأحيان استخدام الأدوار النمطية ذات العلاقة بدور النساء الإنجابي للتساؤل عن مشروعية مشاركة النساء في الشأن العام لا سيما وهم يجعلون العناية بشؤون البيت حكرا على النساء.

ويساهم كل من الشعور بالإفلات من العقاب من مرتكبي العنف الرقمي ضد الناشطات في الحياة الجمعياتية واعتماد ضحايا هذا العنف الصمت وتجنبهن التبليغ عنه في استمرار هذا التمييز القائم

3 CREDIF, Etude nationale sur la violence fondée sur le genre dans l'espace public, Tunis, CREDIF, ONU Femmes, 2016.

على النوع الاجتماعي. ليصبح العالم الرقمي مروجا للهيمنة الذكورية ومكرسا للصور النمطية عن النساء والرجال.

ويعكس تعرض النساء للعنف الرقمي الهيمنة الذكورية التي مازالت تخترق العالم الرقمي والذي يتم قبوله وتبريره ولا ينهى عنه. كما أن هذا العنف، يرسخ دونيتهن ويشكك في المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في القوانين. ويمكن أن يترتب عن هذا التمييز نفور النساء من المشاركة في الحياة العامة، ومن بينها الجمعياتية، نتيجة عدائية العالم الرقمي إزاءهن.

لقد منح الأنترنات للأفراد من الجنسين فرصا كثيرة للتعبير لم تكن متوفرة في السابق. ولكن هذا الاستخدام التكنولوجي يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة تحت تأثير دوافع تعبير متباينة. وقد يترتب عن ذلك تهديد السلم الاجتماعي الهش حيث تكون تداعياته غالبا أكثر إساءة للنساء مقارنة بالرجال.

يتدخل اليوم الفضاء الرقمي في تونس في تحديد مشهد الشأن العام وفي توجيه تطوراته. ويأثر في بلورة المواقف والتمثلات والممارسات لدى النساء والرجال الذين يستخدمون أكثر فأكثر الأنترنت في حياتهم اليومية وينشطون أكثر فأكثر على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي سياق التفاعلات الرقمية المختلفة والمتعددة، يظهر العنف ضد النساء بشكل بارز ويتم توجيهه إلى النساء الناشطات في الحياة الجمعياتية لأن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي يشمل كل الفئات النسائية حتى وإن اختلفت أشكاله أو تنوعت ملامح مرتكبيه.

العنف الرقمي وغياب ثقافة حقوق الإنسان

ويؤكد العنف الرقمي الموجه ضد النساء الناشطات في الحياة الجمعياتية غياب ثقافة حقوق الإنسان لدى مرتكبيه. وتجدر الإشارة إلى أن العنف الرقمي يمكن أن يشمل كل الناشطين والناشطات في الحياة الجمعياتية. ولكن تظل النساء أكثر عرضة للتمييز من الرجال بسبب العلاقات التراتبية بين الجنسين والتي تخترقها علاقات هيمنة ونفوذ. فينخرط العالم الرقمي في إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية القائمة في العالم المادي لدى مختلف المؤسسات الاجتماعية مثل العائلة، والمدرسة، والأحزاب، ووسائل الإعلام. وينضاف العنف الرقمي إلى أشكال العنف الأخرى المسيئة للنساء (النفسي/المعنوي، الجسدي، الاقتصادي، الجنسي...). فيصبح استخدام الأنترنت في هذه الحال معاديا لحقوق الإنسان ومهددا للنساء وفضاء غير آمن لهن.

> **العنف الرقمي يمكن أن يشمل كل الناشطين والناشطات في الحياة الجمعياتية. ولكن تظل النساء أكثر عرضة للتمييز من الرجال بسبب العلاقات التراتبية بين الجنسين والتي تخترقها علاقات هيمنة ونفوذ.**

الجمهور والعنف الرّقمي ضد الصّحفيات التونسيات

د. هدى الحاج قاسم
مختصة في علوم الإعلام والاتصال

يشغل ملفّ العنف الرّقميّ اليوم حيّزا كبيرا من اهتمام المجتمع الدّوليّ، لا سيّما بعد الإقبال المتزايد على استعمال فضاءات التّواصل الاجتماعيّ في السّنوات الأخيرة، ومع تفشّي جائحة الكوفيد 19 في العالم واللّجوء إلى توظيف الأنترنت لإدارة شؤون الحياة اليوميّة والتّواصل عن بعد، ظهر إلى الوجود عنف سيبرنيّ، تطال آثاره مختلف فضاءات الحياة ومجالاتها.

ومن بين ضحايا هذا النّوع من العنف نجد الصّحفيين والصّحفيات الذين يواجهون أشكال عنف رقميّ نذكر منها التّهديد الإلكترونيّ الذي يمسّ من حرّية الصّحافة. وفي هذا السياق، تُقرّ منظّمة «مراسلون بلا حدود» في تقريرها «التّنمّر الإلكترونيّ ضدّ الصّحفيّين: عندما تُطلق الجيوش الإلكترونيّة اعتداءاتها» الصّادر سنة 2018 أنّ «الهرسلة الإلكترونيّة ظاهرة تنتشر على الصّعيد الدّوليّ، وتُمثّل اليوم أحد أخطر التّهديدات على حرّية الصّحافة».

كما تؤكّد دراسة «العنف ضدّ الصّحفيّات عبر الأنترنت: لمحة عن انتشاره وآثاره على الصّعيد العالميّ» الصّادرة عن منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلم والثّقافة والمركز الدّوليّ للصّحفيّين سنة 2020، كيف أنّ «الاعتداء على الصّحفيّات عبر الأنترنت يُمثّل مشكلة وخيمة طيلة سنوات عديدة. ويبدو الآن أنّه يتزايد بوتيرة أكبر وبصورة غير قابلة للسّيطرة في جميع أنحاء العالم».

وليست تونس بمنأى عن السّياق العالميّ المهدِّد لحرّية الصّحافة وللصّحفيات على وجه الخصوص. فقد ذكر التّقرير السّنويّ الخامس حول سلامة الصّحفيّين الصّادر سنة 2021 عن النّقابة الوطنيّة للصّحفيّين التّونسيّين، أنّ الاعتداءات المسجَّلة في الفترة الممتدّة بين 1 نوفمبر 2020 و25 أكتوبر 2021، طالت 220 شخصا من بينهم 13 صحفيّا و86 صحفيّة، 20 منهنّ تعرّضن لاعتداء على أساس النّوع الاجتماعيّ. وأشار التّقرير ذاته إلى أنّ أغلب مرتكبي-ات العنف الرّقميّ هم-هنّ نشطاء-ات مواقع التّواصل الاجتماعيّ حيث تمّ تسجيل 26 حالة اعتداء من قِبلهنّ-هم منها 20 اعتداء ضدّ صحفيين و06 اعتداءات ضد صحفيات. فكيف تتجلّى صورة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس؟

الصّحفيات التّونسيات، ضحايا للعنف الرّقميّ

ساهمت ثقافة العنف السّائدة في المجتمع بشكل كبير في تعنيف النّاشطات في الحياة العامّة ومن بينهنّ الصّحفيّات. وقد امتدّ هذا العنف إلى الفضاءات الرّقميّة، إذ أنّ خرق مبادئ حرّية الرّأي والتّعبير وقيم المساواة كان في أكثر من مرّة سببا في مهاجمة عدد من الصّحفيّات على خلفية آرائهنّ الخاصّة ومواقفهنّ من بعض المسائل ذات الصّبغة العامّة.

وفي مقال أكاديمي صادر عن مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (كريديف) بعنوان «الجمهور والعنف الرّقميّ ضد الصّحفيات التّونسيات»، بيّنا كيف أنّ الصّحفيات التّونسيات المستجوَبات واجهن، في مرّات عدّة وبصورة متكرّرة وحتّى متواصلة، عنفا رقميّا لفظيّا ومعنويّا (سبّ وتنمّر وقذف وتشهير...) وحملات تشويه ممنهجة. كما تعرّضن أيضا لتهديدات بالاعتداءات المادّية، ومحاولات للتّتبّع الإلكترونيّ واختراق المعطيات الشّخصيّة عبر الأنترنت، وتشويه السّمعة، إلخ.

> **الهرسلة الإلكترونيّة ظاهرة تنتشر على الصّعيد الدّوليّ، وتُمثّل اليوم أحد أخطر التّهديدات على حرّية الصّحافة.**

وتُخلّف هذه الاعتداءات المسيئة للصّحفيات العديد من الآثار النّفسيّة والاجتماعيّة والمهنيّة كالاكتئاب والعزلة والانسحاب من الفضاء الرّقميّ واعتماد استراتيجيّة التّخفّي وتجنب الظهور إعلاميّا. كما يتسبّب العنف الرّقميّ في تهديد السّلامة الجسديّة وإيذاء الصّحفيات ضحايا العنف الرّقميّ.

وفيما يتعلّق بردود الأفعال الممكنة، اتّجهت أغلب الصّحفيات المستجوَبات إلى الجهات النّقابيّة بدرجة أولى، فيما خيّرت أخريات الصمت. كما اتّفقن جميعهنّ على أنّ محاسبة المعتدين-يات جزائيّا مازال أمرا صعبا

الجمهور يمارس عنفا رقميّا ضدّ الصّحفيات التّونسيات

بعد إبراز دور الجمهور في ارتكاب العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس، قمنا في مقالنا الأكاديميّ «الجمهور والعنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات التّونسيّات» بتقسيمه إلى ثلاثة أنواع:

- «جمهور المؤسّسة الإعلاميّة»، وهو الذي يتهجّم على الصّحفيّة بسبب انتمائها إلى مؤسّسة إعلاميّة معيّنة، دون أن تكون قد أخطأت مهنيّا.

وتُخلِّف هذه الاعتداءات المسيئة للصّحفيات العديد من الآثار النّفسيّة والاجتماعيّة والمهنيّة كالاكتئاب والعزلة والانسحاب من الفضاء الرّقميّ واعتماد استراتيجيّة التّخفّي وتجنب الظهور إعلاميّا.

وذلك لطول الإجراءات وبطئها ولاعتقادهنّ الرّاسخ بأنّ «رفع الشّكاوى لن يفضي أبدا إلى نتيجة عمليّة يُعاقَب وفقها المعتدون بسبب تعطّل المسار القضائيّ وتفشّي سياسة الإفلات من العقاب».

ولفضاءات التّواصل الاجتماعيّ كالفايسبوك مسؤوليّة كبرى في تفشّي ظاهرة العنف الرّقميّ ضدّ النّساء ومنهنّ الصّحفيات. فهي توفّر للمعتدين-يات الإمكانيات الرّقميّة لممارسة العنف السّيبرنيّ دون منعه أو معاقبة مرتكبيه إلاّ في مرّات قليلة وبعد إلحاح شديد من الضّحيّة ذاتها، رغم قدرة إداراتها على ذلك. وعلى سبيل الذّكر، نشير إلى أنّ العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيّات يُمارَس من قِبل حسابات أشخاص بهويات مكشوفة وبشكل متكرّر دون تدخّل إدارة الفايسبوك لحذفها مثلا أو منع نشرها.

- «جمهور الصّحفيّة»، وهو المتقبّل المباشر للمضمون الإعلاميّ الذي تنتجه الصّحفيّة ويتمّ نشره عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ، أو لرأيها الخاصّ الذي تعبّر عنه في الفضاءات الرّقميّة. ولا يَفصل هذا الجمهور بين صفة الصّحفيّة المهنيّة وبين آرائها أو مواقفها الخاصّة أو أنشطتها العائليّة مثلا. ويشمل هذا الجمهور أشخاصا مقرّبين مثل زملائها-زميلاتها في العمل أو أشخاصا لا تربطهم بها صلة قرابة مثل المتابعين-ات.
- «جمهور الصّفحات الرّقميّة» وهو جمهور يتصيّد كلّ تعليق أو تدوينة مسيئة للنّساء عموما.

واستنادا إلى هذه المعطيات، فإنّنا نلمح تغيّر علاقة الجمهور بالصّحفيّ-ة، إذ أصبح الجمهور يعتمد أسلوبا متطرّفا للتّعبير عن آرائه ومواقفه. وقد بات من الضروريّ أيضا إعادة التّفكير في «الجمهور الرّقميّ»، ولا سيّما في «التّفاعلات» التي يُصدرها تجاه الميديا والصّحفيّين عموما والصّحفيات على وجه الخصوص.

العنف الرّقميّ ضدّ النّساء والتّوصيات على المستوى الوطنيّ

لمقاومة جريمة العنف الرّقميّ ضدّ الصّحفيات في تونس، ينبغي على المؤسّسات الإعلاميّة حماية الصّحفيات العاملات بها، وذلك بالحرص على تطبيق ما ورد في قوانينها الأساسيّة من فصول ذات علاقة بهذه المسألة وتحيين مدوّناتها السّلوكيّة والتّحريريّة بإضافة فصول تحمي الصّحفيّة من الجرائم المرتكَبة عبر الأنترنت. وتتّضح واجبات هذه المؤسّسات كذلك في صناعة مضامين إعلاميّة قارّة في شبكاتها البرامجيّة ومخطّطات عملها تساهم في التّنديد بممارسات العنف ضدّ النّساء عموما والصّحفيّات خصوصا. كما ينبغي أن تحرص المؤسّسات الإعلاميّة كذلك على تكوين الصّحفيات وإثراء ثقافتهنّ وتطوير معارفهنّ في باب مناهضة العنف الرّقميّ المسلَّط عليهنّ والتّمكّن من إجراءات الأمن والسّلامة الرّقميّة، وذلك عبر تنظيم برامج تدريبيّة بالشّراكة مع هياكل إعلاميّة ومدنيّة مختصّة.

وللدّولة أيضا مسؤوليّة تتولاّها لمناهضة العنف الرّقميّ المبنيّ على النّوع الاجتماعيّ من خلال مراجعة النّصوص التّشريعيّة القائمة أو سنّ قانون جديد ووضع التّدابير الكفيلة بمحاسبة مرتكبي-ات جميع الجرائم الرّقميّة المختلفة لا سيّما منها ضدّ النّساء والفتيات.

كما ينبغي أن تضطلع هياكل المجتمع المدنيّ بدورها في توعية المجتمع وتذكيره بمبادئ حرّية الرّأي والتّعبير على الأنترنات، عبر تنظيم الحملات والنّدوات وحلقات النّقاش واللّقاءات المباشرة. وقد أصبح من الضّروريّ اليوم التّفكير في «مأسسة» الجمهور والعمل على وضع سياق تعديل ذاتيّ لسلوكه في تلقّي المضامين الإعلاميّة والتّفاعل معها للحدّ من العنف الرّقميّ، كأن يتمّ بعث مجلس للجمهور يحدّد مواثيق أخلاقيّة لتعامل الجمهور مع الميديا في حدود ما تسمح به القوانين الوطنيّة والدّوليّة.

ينبغي على المؤسّسات الإعلاميّة حماية الصّحفيات العاملات بها، وذلك بالحرص على تطبيق ما ورد في قوانينها الأساسيّة من فصول ذات علاقة بهذه المسألة وتحيين مدوّناتها السّلوكيّة والتّحريريّة بإضافة فصول تحمي الصّحفيّة من الجرائم المرتكَبة عبر الأنترنت.

فالعنف الرّقميّ كما نراه نموذج سوسيو-اقتصاديّ تعتمده الفضاءات الرّقميّة لجلب جمهورها عبر مضامين رقميّة كثيرة لمناهضة حرّية الرّأي والتّعبير ومتواطئة مع تجاوزات قانونيّة عديدة...

العنف الرّقميّ في العالم، ممنهج ومهيكل

إنّ العنف ضدّ الصّحفيات في الفضاءات الرّقميّة جريمة ينبغي العمل على تعزيز وعي المجتمع بخطورتها، وأن تتصدّى لها الإرادات السّياسيّة في الدّول، وأن يعاقِب عليها القانون. فالعنف الرّقميّ أصبح اليوم جريمة منظَّمة تديرها شبكات الاتّصال الرّقميّة التي تَستخدم مستعمِليها-مستعملاتها كأداة لاقتراف تلك الجريمة في حقّ البشريّة. وهي وإن كانت تُخلّف آثارا نفسيّة وجسديّة ومهنيّة صعبة على ضحاياها، إلاّ أنّها تحرّك دورة اقتصاديّة عالميّة تعتمد أساسا على رواج هذه الشّبكات وعلى إدمان الجمهور عليها والتصاقه بها في كلّ مجالات حياته، وهنا يكمن التّحدّي الكبير الذي تواجهه البشريّة اليوم. فالعنف الرّقميّ كما نراه نموذج سوسيو-اقتصاديّ تعتمده الفضاءات الرّقميّة لجلب جمهورها عبر مضامين رقميّة كثيرة لمناهضة حرّية الرّأي والتّعبير ومتواطئة مع تجاوزات قانونيّة عديدة. وهو جمهور يخلق ديناميكيّة وتفاعليّة رقميّة في هذه الفضاءات تستقطب المعلِنين وتنسج حركيّة اقتصاديّة تتاجر بكرامة النّاس وحقوقهم ومشاعرهم ومعطياتهم الشّخصيّة وحياتهم الخاصّة. ولا يختلف هذا النّموذج السّوسيو-اقتصاديّ الرّقميّ في الميديا الاجتماعيّة عن النّموذج السّوسيو-اقتصاديّ الذي تعتمده الميديا التّقليديّة في نظام معولَم ميكانيزماته الرّئيسيّة تحقيق الثّروة الماليّة على حساب قيمة المضمون الإعلاميّ المعنويّة.

إنّ العنف الرّقميّ اليوم ظاهرة مستجدّة في المجتمعات فرضها تنامي استعمال الفضاءات الرّقميّة. وهي أيضا ظاهرة تجلب معها ممارسات جديدة كثيرة بات من الضّروريّ على الباحثين-ات والخبراء-ات تدقيق النّظر في زواياها. وباعتبار الصّبغة الميدياتيكيّة التي تكتسيها هذه الفضاءات الرّقميّة، فإنّ الجمهور يُعَدّ محورا رئيسيّا في دراسة علاقة الصّحفيّين-ات صانعي-ات المضامين الإعلاميّة بمتقبّلي-لات رسائلهم-هن الإعلاميّة الرّقميّة.

العنف الرّقميّ ضدّ النساء في تونس (ملخص)

ألفة يوسف
مختصة في اللسانيات الاجتماعية
والبحوث الحضارية

سندس قربوج
خبيرة في علم النفس

1. مقدّمات منهجيّة

تتناول هذه الوثيقة المرجعيّة ظاهرة العنف الرّقمي ضدّ النّساء في تونس وتصف مظاهر هذا العنف وأنواعه وآثاره على الضّحايا ولا سيّما الآثار النّفسيّة وتبيّن خصوصيّاته بمقارنته مع سائر ضروب العنف، وتبحث في سياقاته وخلفيّاته الثقافيّة والاجتماعيّة.

لماذا العنف الرّقمي؟

- الوسائل التكنولوجيّة المستحدثة كانت منطلقا لوجود هذا النوع الجديد من العنف الّذي يحتاج دراسات معمّقة حوله.
- ندرة الدّراسات الّتي تتعرّض إلى العنف الرّقمي بتونس عموما، وندرة الدّراسات المهتمّة بالعنف الرّقمي ضدّ المرأة. ولعلّ أهمّ ما وجدنا منها، الدّراسة الاستطلاعيّة للكريديف الّتي أنجزها الدكتور صادق الحمّامي سنة 2020 بعنوان: «**العنف ضدّ النّساء في الميديا الاجتماعيّة: الفايسبوك نموذجا**»، والكتاب الّذي ألّفته: ألفة يوسف بعنوان: «**أحلى كلام، دراسة في الشّتائم الفايسبوكيّة (2011-2018)**». وإنّنا وإن أفدنا من هذين البحثين فإنّنا نشدنا تقديم عمل أشمل في مجال العنف الرّقمي إزاء النّساء بتونس.

ماهية هذه الدّراسة ومنهجها

كان منهج هذه الدّراسة استقرائيّا من خلال النّظر في مدوّنة متنوّعة تتألّف من:

- صفحات من مواقع التّواصل الاجتماعيّ فايسبوك وأنتستغرام، وهي صفحات لشخصيّات نسائيّة معروفة يشاركن في الفضاء العامّ.
- محادثات مباشرة مع مجموعة من النّساء ضحايا العنف الرّقمي بتونس ومع بعض الشّاهدات القريبات من الضّحايا.

وقد مكّنتنا هذه المدوّنة من الإحاطة بعدد كبير من أنواع العنف الرّقمي ووجوهه. وقد وزّعت هذه الورقة التّوجيهيّة حول العنف الرّقمي في تونس إلى ثلاثة محاور:

- محور وصفيّ حدّدنا فيه مفهوم العنف الرّقمي وأنواعه وخصائص ضحاياه ومختلف آثار العنف عليهنّ،
- ومحور تأويليّ وقفنا من خلاله على خطورة العنف الرّقمي بالنّظر إلى العنف غير الرّقمي، وحلّلنا فيه دور الأرضيّة الثّقافيّة في تكريس خطورة العنف الرّقمي تجاه المرأة.
- أمّا القسم الثّالث فخصّصناه لتوصيات عمليّة من أجل مناهضة العنف الرّقمي، ومن أجل حماية الضّحايا قانونيّا وثقافيّا ونفسيّا واجتماعيّا.

لماذا العنف الرّقمي ضدّ النّساء بتونس؟

صحيح أنّ العنف الرّقمي يمكن أن يطال الرّجال والنّساء، ولكنّ نظرة سريعة في الأرقام تؤكّد أنّ ترسانة القوانين التونسيّة الّتي تحمي المرأة لم تمنع تفشّي العنف الرّقمي ضدّ النّساء بتونس إذ بيّنت الدّراسة الاستطلاعيّة للكريديف لسنة 2020 أنّ 51% من المستجوبات تعرّضن للعنف اللفظي على الفايسبوك، وأنّ 24% تعرّضن للتحرّش الجنسي، وأنّ 19% تعرّضن للهرسلة المعنويّة رقميّا.

وإذا كانت هذه الأرقام تشير إلى عدد من النساء تحدّثن عن العنف الرّقمي اللّواتي كنّ ضحيّة له، فإنّ التّعامل اليوميّ مع الشّبكة الرّقمية يبيّن أنّ عددا كبير من التّونسيّات يتعرّضن للعنف الرّقمي ويكتمن الأمر لأسباب عديدة أهمّها الخوف من ردود أفعال المحيط (أسرة وأصدقاء ومتابعين...). ومن جهة أخرى، فإنّ الملاحظة المباشرة لما يجري على الشّبكات الاجتماعيّة بتونس وخصوصا الفايسبوك تدعم التّفشّي الجندريّ للعنف الرّقمي. فيكفي أن يتصفّح الباحث الصّفحات العامّة للنّساء التّونسيّات، ولا سيّما المشتغلات بالشّأن العامّ منهنّ حتّى يلاحظ انتشار العنف الرّقمي إزاءهنّ.

واستنادا إلى هذا كلّه، أمكننا أن نقرّ أنّ العنف الرّقمي تجاه المرأة في تونس ليس مجرّد أحداث منعزلة، ولكنّه في طريقه إلى أن يغدو ظاهرة شائعة، وهو لذلك يستأهل البحث والنّظر والتّعمّق.

لاحظنا استهانة بالعنف الرّقمي بالمقارنة مع سائر أنواع العنف. يظهر ذلك على المستوى القانونيّ أوّلا إذ أنّ القانون 58-2017 المتعلق بالقضاء على العنف المسلط على المرأة والّذي يهدف إلى وضع التّدابير الكفيلة بالقضاء على كلّ

أشكال العنف ضدّ المرأة باتّباع مقاربة شاملة، لم يستخدم عبارة «**العنف الرّقمي**». ولئن كان هذا القانون يتعهّد بقضايا العنف الرّقمي ضدّ النّساء، فإنّ غياب المصطلح الصّريح: «**العنف الرّقمي**» في نصّ القانون هو مؤشّر على عدم شيوع المفهوم وعدم تمكّنه القانونيّ.

وقد عدنا إلى صفحة «أنا زادة» الّتي أنشأتها جمعيّة «أصوات نساء» الّتي أنشئت منذ 2019، والّتي تندرج في سياق حركات «أنا أيضا» (me too) المنتشرة في جميع أنحاء العالم. ولاحظنا ندرة الإشارة إلى حالات عنف رقميّ في هذه الصفحة الفايسبوكيّة. وهذا مؤشّر آخر على عدم استقرار هذا الضّرب من العنف في المخيال الجمعيّ.

وتأكّدت الاستهانة بالعنف الرّقميّ في بحثنا من خلال إشارة بعض النّساء ضحايا العنف الرّقمي إلى أنّهنّ، قبل تعرّضهنّ لهذا العنف، ما كنّ يعرفن ماهية العنف الرّقمي ولا حقوقهنّ في هذا المجال، ولم يولين كبير أهمّية لآثاره. وقد عدنا إلى هذا كلّه بالتّحليل في هذه الدراسة.

2. ما هو العنف الرّقميّ؟

العنف الرّقمي ضدّ النّساء هو نوع من أنواع العنف المسلّط ضدّ النّساء عموما. وقد عُرّف العنف الرّقمي بأنّه «كل اعتداء أو التّهديد بهذا الاعتداء المادي أو المعنوي أو الجنسي أو الاقتصادي ضد المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس وذلك باستعمال شبكة الاتصالات». وقد تبنّينا جلّ ما ورد في هذا التّعريف، وحاولنا الإضافة إليه وتدقيقه: أضفنا الاعتداء اللّفظيّ، وهو شائع عبر المحامل الرّقمية، وربّما لا يشمله مصطلح العنف المادّي بالضّرورة. وغيّرنا عبارة «باستعمال» شبكة الاتّصالات بعبارة «انطلاقا من» شبكة الاتّصالات أو «اعتمادا عليها»، ذلك أنّ بعض العنف ينطلق من الشّبكة الرّقمية ليغدو عنفا في الواقع الفعليّ. ونحن نعدّه جزءا لا يتجزّأ من العنف الرّقمي. ومن هنا فإنّنا عرّفنا العنف الرّقمي بأنّه «**كلّ اعتداء أو تهديد باعتداء لفظيّ أو مادّي أو جنسيّ أو اقتصاديّ أو نفسيّ يمارس ضدّ المرأة اعتمادا على أيّ نوع من أنواع المحامل الرّقمية**».

والعنف الرّقمي له وجوه متنوّعة أهمّها:

العنف اللّفظيّ والتّهديد عبر الفضاء الرّقمي-انتحال هويّة على الفضاء الرّقميّ- نشر صور أصليّة موجودة على الفضاء الرّقمي العامّ دون إذن صاحبتها، ونشر صور مبدّلة (فوتوشوب) أو التهديد بنشرها بغرض الابتزاز أو التّشهير أو سواهما-نشر صور للضّحيّة نشرت في الفضاء الخاصّ، ذات طابع حميمي أو برنوغرافيّ، أو التّهديد بنشرها بغرض الابتزاز أو التشهير أو سواهما-الكشف عن معطيات شخصيّة (doxing) أو التّهديد بكشفها بغرض الابتزاز أو التّشهير أو سواهما- التّحرّش الجنسيّ-التّهديد بالعنف المادّي أو الجنسيّ-تعنيف المرأة في الحياة الفعليّة مع تصويره ونشره عبر المحمل الرّقميّ.

3. لماذا يجب عدم الاستهانة بالعنف الرّقميّ؟

من خلال الدّراسة تبيّنّا أنّ عددا من الضّحايا ومن محيطهنّ يعتبر(و)ن أنّ العنف الرّقميّ أقلّ خطورة من سائر أنواع العنف الأخرى. وهم يستهينون /هنّ يستهنّ بهذا الضّرب من العنف معتبرين/معتبرات أنّه ليس إلاّ عنفا رقميّا. فكأنّ اتّصال هذا الضّرب من العنف بالعالم الافتراضيّ يجعله هو أيضا عنفا افتراضيّا.

والحال أنّ العنف الرّقميّ قد يفوق ضروب العنف الأخرى خطورة لتميّزه بخصوصيّات منها:

- **أنّ العنف الرّقميّ شامل** يحتوي العنف النفسي والعنف اللفظيّ والعنف الجنسيّ والعنف الاقتصاديّ والعنف المادّيّ بل إنّ العنف الرّقميّ قد يتجسّم في الواقع. ويبدو منطقيّا أن يشمل العنف الرّقمي جميع أنواع العنف ضدّ المرأة لأنّ توصيف هذا العنف بالرّقمي ليس تخصيصا للعنف في ذاته، وإنّما هو تخصيص للعنف من حيث المحمل المعتمد في تحقيقه.

- **الانتشار السّريع للعنف الرّقمي**

جلّ أنواع العنف ضدّ المرأة تكون في الفضاء الخاصّ. وحتّى إن كان العنف ضدّ المرأة في فضاء عامّ وأمام شهود، فإنّ عدد هؤلاء الشّهود يكون محدودا بحدود الفضاء والزّمان اللّذين يتمّ فيهما فعل العنف. وفي مقابل ذلك

فإنّ الاعتداء الرّقمي يتمّ في فضاء وزمن افتراضيّين سمتهما الانفتاح على عدد لانهائيّ من الشّهود الممكنين. وهذا ما يحوّل العنف الرّقميّ في كثير من الأحيان إلى «فضيحة» يستغلّها المعتدي وتخشاها الضّحيّة.

- **تخفّي المعتدي**

قد تعرف بعض ضحايا العنف الرّقمي المعتدين عليهنّ معرفة شخصيّة، على أنّ بعضهنّ الآخر لا يعرفن المعتدي. وفي هذه الحال تجهل الضّحيّة كلّ شيء عن المعتدي في الفضاء الرّقمي باستثناء هويّته المزيّفة أحيانا. ذلك أنّ طبيعة الفضاء الرّقمي تسمح بإمكان التّخفّي، وحتّى اعتماد الرّسائل الصّوتيّة والكاميرا ليسا ضامنين لإثبات التّعامل مع شخصيّة حقيقيّة.

المعتقدات الخاطئة حول العنف الرّقميّ بتونس، وهي متعدّدة منها:

- أنّه لا يمكن اعتبار العنف الرّقمي ذي الطّابع الجنسيّ عنفا فعليّا نظرا إلى انعدام الاتّصال الجسديّ الفعليّ
- لا يمكن اعتبار العنف الرّقمي ذي الطّابع الجنسيّ عنفا فعليّا في حال كان الطّرفان يعرف بعضهما بعضا ويقيمان علاقة معا (زوجان، خطيب وخطيبة، صاحب وصاحبة...)
- ما لم تبح الضّحيّة بما تتعرّض له، فهذا يعني أن لا وجود لاعتداء.
- يكفي أن تقطع الضّحيّة اتّصالها الافتراضيّ مع المعتدي حتّى يتوقّف الاعتداء الرّقمي (تغيير كلمة المرور، إغلاق الصّفحة على الشّبكات الاجتماعيّة...)

4. صورة ضحايا العنف الرّقميّ

في ذاتهنّ

كل امرأة تستخدم الفضاء الرّقمي العامّ يمكن أن تكون عرضة للعنف الرّقمي. وقد لاحظنا أنّ أغلب الفنّانات والسّياسيّات والكاتبات والمنتميات إلى المجتمع المدنيّ كنّ عرضة للعنف الرّقمي. فكلّما كانت المرأة مشتغلة بالشّأن العامّ أو معروفة من العموم كان إمكان تعرّضها للعنف الرّقمي أكبر.

لكنّ هذا لا ينفي وجود سمات مخصوصة لضحايا العنف الرّقمي ممّن هنّ على علاقة بالمعتدين. ومن خلال عينة الدّراسة تبيّن لنا أنّ جلّ النّساء المستجوبات اللّواتي كنّ ضحايا عنف رقميّ ذي طابع جنسيّ، هنّ نساء يتميّزن بنقص في اعتبار الذّات، ويحملن عن أجسادهنّ وذواتهنّ صورة سلبيّة، ولهنّ تمثّل سيّء لمظهرهنّ الجسديّ. وهذا يشجّع على إقامة العلاقات الافتراضيّة الّتي تتخفّى فيها الضّحيّة وراء الحاسوب. ومن السّمات المميّزة لجلّ ضحايا العنف الرّقمي هي حداثة عهدهنّ بالفضاء الرّقمي من جهة وعدم معرفتهنّ بأساليب الحماية الرّقمية من جهة أخرى.

في علاقتهنّ بالمعتدين

يشمل النّوع الثّاني من الضّحايا أولئك اللّواتي تكون بينهنّ وبين المعتدين علاقة مخصوصة، ويمكن أن تكون هذه العلاقة قائمة في الواقع الفعليّ. ويمكن أن تكون العلاقة مزيجا بين الواقع الفعليّ والواقع الافتراضيّ، وفي هذه الحالة يكون تعرّف الضّحيّة إلى المعتدي افتراضيّا ثمّ يكون اللّقاء في الواقع. ويمكن أن تقتصر العلاقة على الفضاء الافتراضيّ فلا تتجاوزه.

وعادة ما تنشأ بين الضّحية والمعتدي الّذي تعرفه (افتراضيّا و/أو في الواقع) علاقة وطيدة تقوم على استراتيجيّات مخصوصة أهمّها:

استراتيجيّة التّعلّق واستراتيجيّة لعب دور الضّحيّة واستراتيجيّة اكتساب الثّقة واستراتيجيّة تعميق الهشاشة لدى الضّحيّة واستراتيجيّة السّيطرة واستراتيجيّة الازدواج في السّلوك واستراتيجيّة بيان لا جدوى الشّكوى.

5. آثار العنف الرّقمي على النّساء

لئن تمّ أخيرا الاعتراف بخطورة آثار العنف على المرأة، فإنّ آثار العنف الرّقمي على الضّحايا ما زالت في بعض الأحيان ممّا يستهان به ولا يعترف به. والواقع أنّ الأمر مخالف تماما لهذا المعتقد الخاطئ، ذلك أنّ العنف الرّقمي له على الضّحايا آثار خطيرة في مستويات عديدة منها:

على المستوى الصّحّيّ

- **الصّحّة الجسديّة**

يتجسّم أثر العنف الرّقمي أساسا في آلام جسديّة/نفسيّة psychosomatique شأن الصّداع، وكذلك في اضطرابات السّلوك الغذائيّ وسواها من اضطرابات أخرى.

الصّحّة النّفسيّة

مـن أشـدّ آثـار العنـف الرّقمـي تجسّـما تلـك التـي تتّصـل بالصّحّـة النّفسـيّة، وأهمّهـا الاكتئـاب والقلـق النّفـسيّ واضطـراب مـا بعـد الصّدمـة، ولهـا جميعـا أعـراض متعـدّدة.

على مستوى علاقة الضحيّة بالمعتدي

مـن خـلال العنـف الرّقمـيّ يقيـم المعتـدي علاقـات خطـيرة مـع الضّحيّـة تعتمـد عـلى:

السّيطرة

إنّ علاقـة السّـيطرة النّفسـيّة للمعتـدي عـلى الضّحيّـة هـي اسـتراتيجيا أساسـيّة في الاعتـداء الرّقمـي نظـرا إلى إحسـاس الضّحيّـة بأنّهـا باسـتمرار تحـت الرّقابـة بواسـطة الوسـائل الرّقميـة. وعندمـا تتحقّـق هـذه السّـيطرة فـإنّ مـن آثارهـا إخضـاع الضّحيّـة إلى الرّقابـة وانعزالهـا.

الإحساس بالوصم وبالذّنب

يمكـن أن تـؤدّي جملـة الرّسـائل السّـلبيّة الموجّهـة للضّحيّـة إلى إحساسـها بالوصـم ممّا يؤثّـر في صورتها أمـام نفسـها. وهـي بذلـك تسـتبطن جميـع الرّسـائل السّـلبيّة الّتـي توجّهـت إليهـا مـمّا يـؤدّي إلى إحساسـها بالذّنـب وبالخجـل.

الشّعور بالخذلان

يتـأتّى الشّـعور بالخـذلان مـن إحسـاس الضّحيّـة بأنّهـا وقعـت فريسـة شـخص آلتـه ثقتها فخانهـا. وكلّـما زادت ثقـة الضّحيّـة في المعتـدي، كان تأثـير الخـذلان أشـدّ صدمـة عليهـا.

الشّعور بالعجز

غالبـا مـا تجـد الضّحيّـة نفسـها أمـام تسـارع نسـق الاعتـداء الرّقمـيّ في وضعيّـة عجـز تـامّ عـن التّصـدّي للعنـف نظـرا إلى اسـتعمال المعتـدي لعديـد الآليّـات كالتّهديـد والمسـاومة والتّشـهير. ويـؤدّي الإحسـاس بالعجـز إلى تعميـق الإحسـاس بالخـوف وبالانكـماش.

على مستوى علاقات الضّحيّة بالمحيط

يؤثّر العنف الرّقمي في الضّحيّة:

- بتغيـير نمـط حياتهـا بإعاقتهـا عـن مزاولـة أنشـطتها الاجتماعيّـة المألوفـة الّتـي كانـت تقـوم بهـا سـابقا.
- بتراجعها عن المشاركة في الشّأن العامّ.
- وقـد يـؤدّي العنـف الرّقمـي إلى تشـنّج العلاقـات داخـل الأسرة، فإمّـا أن يتجـاوز العنـف الضّحيّـة إلى أفـراد عائلتهـا أو أن تتحـوّل العائلـة نفسـها إلى معنّـف(ة) للضّحيّـة وتحميلهـا مسـؤوليّة مـا جـرى لهـا، ولا سـيّما إذا مـا اتّصـل الأمـر بنـشر صـور حميمـة للضّحيّـة.

الآثار الاقتصاديّة

يكـون للعنـف الرّقمـي آثـار اقتصاديّـة تتمثّـل في الابتـزاز المـاليّ مـن المعتـدي للضّحيّـة. وقـد يطـال العنـف الاقتصـاديّ محيـط الضّحيّـة. ويمكـن تفسـير المبالـغ الطّائلـة الّتـي تدفعهـا الضّحايـا رغـم ضعـف مسـتوى معيشـتها الاقتصـاديّ أحيانـا واضطرارهـا إلى الاقـتراض أحيانـا أخـرى، بالخـوف الكبـير مـن الفضيحـة.

الآثار الرّقمية

لا شـكّ أنّ الاعتـداءات الرّقميـة تـؤدّي إلى تغيـير سـلوك الضّحيّـة في الفضـاء الرّقمـي. ويكـون ذلـك بـــ :

- القطع التّامّ مع الفضاء الرّقمي بحذف كلّ حساباتها.
- اجتناب الفضاء الرّقمي إلاّ لضرورة التّواصل الدّنيا.

وقـد يحمـل الاعتـداء الرّقمـيّ بعـض الضّحايـا إلى المقاومـة عـبر تغيـير السّـلوك الرّقمـي نحـو مزيـد مـن الحمايـة بمـا يحقّـق السّـلامة الرّقميّـة.

6. دور الأرضيّة الثّقافيّة في تكريس خطورة العنف الرّقميّ تجاه المرأة في تونس

مـن خـلال اسـتقرائنا واقـع العنـف الرّقمـي عـلى المـرأة في تونـس، تبيّنّـا وجـود تأثـير واضـح للسّـياق الثّقـافي في خصوصيّـة هـذا العنـف. وهـذا منطقـيّ إذ أنّ العنـف المسـلّط عـلى المـرأة ينغـرس في سـياق اجتماعـيّ وثقـافيّ يتأثـر بـه المعتـدي وتتأثّـر بـه الضّحيّـة ويتأثّـر بـه الشّـهود. وقـد اهتممنـا بتأثـير هـذا السّـياق الثّقـافيّ في خطـورة العنـف الرّقمـي ضـدّ المـرأة في تونـس مـن خـلال ديناميكيّـة العلاقـة بـين المعتـدي والضّحيّـة، قبـل الاعتـداء وبعـده، ومـن خـلال موقـف الشّـهود مـن العنـف الرّقمـي.

من خلال ديناميكيّة العلاقة بين المعتدي والضّحيّة

أبـرز مـا يميّـز ديناميكيّـة العلاقـة بـين المعتـدي والضّحيّـة في العنـف الرّقمـي هـو التّناظـر بـين وهـم القـوّة (ثقافيّـا) لـدى المعتـدي ووهـم الهشاشـة (ثقافيّـا) لـدى الضّحيّـة. ومنطلـق هـذا التّناظـر سـمات في المخيـال الثّقـافيّ أهمّهـا:

- سهولة وصم المرأة بالجسد ومعضلة الشّرف.
- المرأة لها أدوار مخصوصة لا تخرج عنها.
- اعتبار الزّواج الإنجاز الأهمّ للمرأة.
- ضمور الحرّيّات الشّخصيّة.

من خلال مواقف الشّهود من العنف الرّقمي

مساندة الضّحيّة

هنـاك حـالات نجـد فيهـا شـهودا للعنـف الرّقمـي عـلى المـرأة يسـاندون الضّحيّـة. وأضعـف أنـواع هـذه المسـاندة هـو رفـض متابعـة الاعتـداء الرّقمـي والانسـحاب في صمـت، وقـد تتجسّـم المسـاندة إمّـا عـبر الـكلام المشـجّع ومـدّ يـد العـون النّفـسيّ أو عـبر ردّ الفعـل والتّهجّـم عـلى المعتـدي. وقـد تكـون المسـاندة الفعليّـة بدعـوة الضّحيّـة إلى رفـع الأمـر إلى القضـاء.

ومـن المفيـد أن نشـير في هـذا المسـتوى إلى أنّ مسـاندة ضحيّـة العنـف الرّقمـيّ تكـون أكـبر في حـال تصـوّر الشّـهود أنّ الضّحيّة ليسـت «لهـا أيّ مسـؤوليّة» في الاعتـداء الّـذي تعرّضـت لـه، وذلـك إذا تعـرّض حسـابها للقرصنـة أو إذا سرقـت معطياتهـا الشّخصيّة. وهـذه المسـاندة زائفـة لأنّهـا تتّجـه مـن منظورهـم إلى «ضحيّـة مثـلى» (victime idéale).

مساندة المعتدي

بيّنـت الدّراسـة وجـود بعـض الشّـهود المحايديـن الّذيـن يكتفـون بمعاينـة الاعتـداء دون التّعبـير عـن أيّ موقـف. وهـذه المتابعـة السّـلبيّة هـي أدنى ضروب مسـاندة المعتـدي. فمشـاهدة العنـف دون التّعبـير عـن رفضـه ودون التّنديـد بـه ودون القيـام بواجـب الإشـعار هـو ضرب مـن ضروب التّطبيـع معـه. عـلى أنّ مسـاندة المعتـدي قـد تتجسّـم بأشـكال مباشرة مختلفـة تعـبّر جميعهـا عـن المخيـال الثّقـافيّ السّـائد بوجـوه معيّنـة أهمّهـا:

- **تحـوّل الشّـهود إلى معتديـن في نـوع مـن التّكاتـف «الذّكـوريّ».**
- **إذكاء البطريركيّة وتعميق الخوف من العائلة.**
- **تحميل الضّحيّة ذنب العنف الرّقميّ.**

من خلال خطر تيسير تحقّق أهداف العنف الرّقمي تجاه المرأة

بيّنّـا أنّ سـمات الأرضيّـة الثّقافيّـة تسـاهم في تيسـير تحقّـق أهـداف العنـف الرّقمـي ضـدّ المـرأة، وذلـك بـ :

- تكريـس النّظـرة الدّونيّـة التّقليديّـة للمـرأة: المـرأة موضـوع وليسـت ذاتـا.
- الإقصاء من الفضاء العامّ الافتراضيّ والواقعيّ
- تعميـق التّمثّـل المعيـاريّ الّـذي يجعـل الرّجـل أفضـل مـن المـرأة.
- المحافظـة عـلى الأدوار التّقليديّـة للمـرأة، وتضييـق إشـعاعها في الفضـاء العـامّ أو اشـتغالها بالشّـأن العـامّ.
- تحميـل الضّحيّـة مسـؤوليّة الاعتـداء عليهـا وجعلهـا تتحـوّل مـن ضحيّـة إلى مسـؤولة عـن العنـف في نـوع مـن قلـب لـلأدوار صـادم.

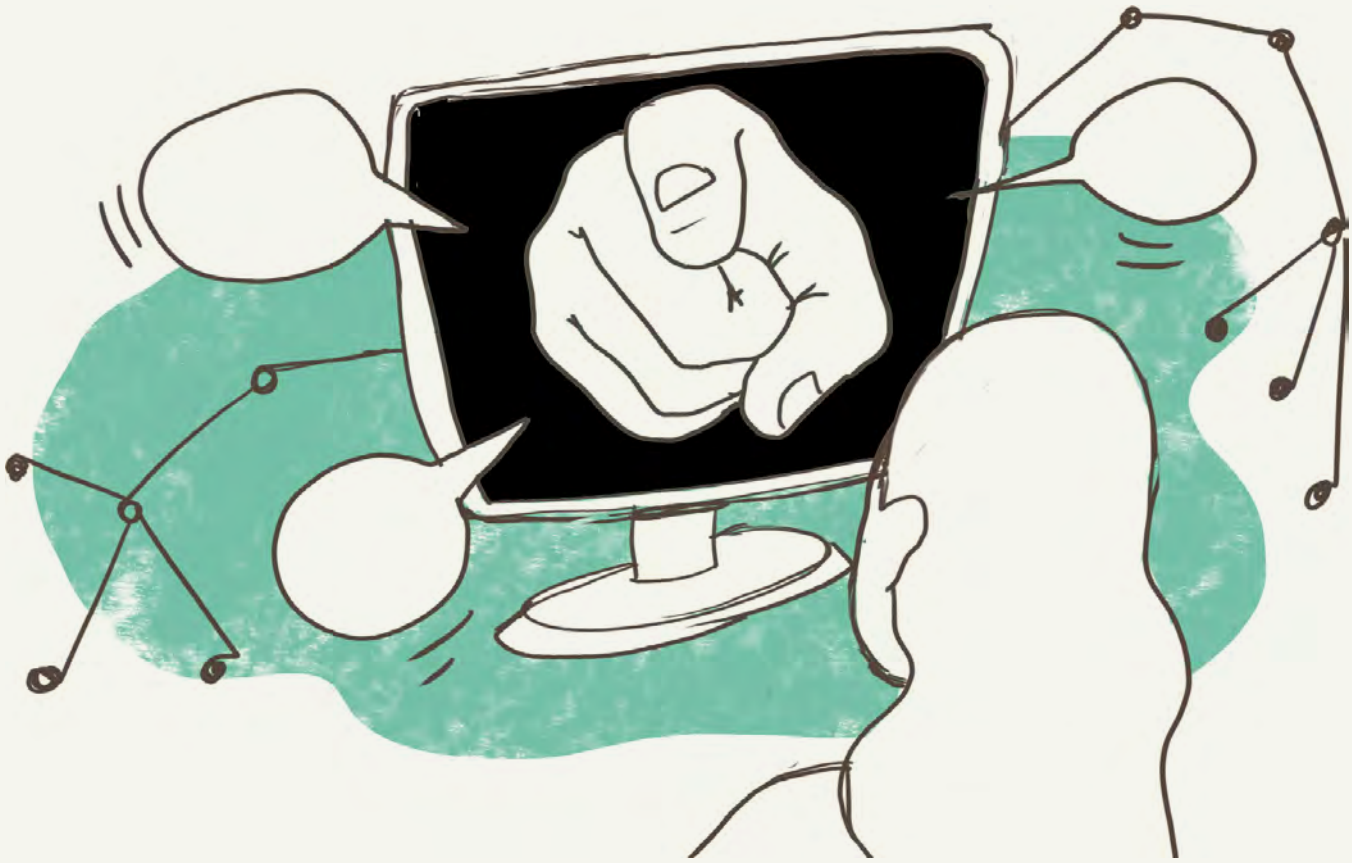

مبادئ عامّة

الموجود

- إنّ مجابهة هذه الظاهرة لا بدّ من أن تراعي جملة من العوامل:
- يعتبر منسوب العنف الرّقمي المسلّط على النساء مهولا خصوصا إذا اعتبرنا أنّ الرّقمنة واقع حديث نسبيّا
- قلّة من ضحايا العنف الرّقمي يلتجئن للتبليغ عن الاعتداءات التي تسلّط عليهن.
- آثار العنف الرّقمي تطال مختلف أوجه حياة النساء على المدى القريب والبعيد
- لم يبلغ الوعي بظاهرة العنف الرّقمي المسلّط على النساء وبآثاره درجة كافية على الصّعيد الاجتماعي ولدى جلّ المتدخلين.
- إنّ سبل التصدي لهذه الظاهرة وأنساق ذلك التّصدّي لا يتماشيان مع سرعة تنامي العنف كمّيا وكيفيّا. وهذا ما يجعله يكتسي طابعا وبائيّا (pandémique).

المنشود

- الوعي بأنّ العنف الرّقمي هو واحد من أنواع العنف المسلّط على النّساء.
- إقرار التشريعات إقرارا صريحا بأنّ العنف الرّقمي هو واحد من أنواع العنف المسلّط على النّساء.
- ضرورة مواكبة القوانين للواقع الرّقمي وتطوّره السّريع.
- عدم الاستهانة بالعنف الرّقمي، ونشر الوعي بأنّ العنف الرّقمي ضدّ المرأة هو في مثل خطورة سائر أنواع العنف الأخرى المسلّطة عليها بل هو أخطر أحيانا.
- ضرورة جمع كلّ المعطيات الخاصّة بالعنف الرّقمي ضدّ النّساء نظرا إلى شحّها وندرتها.
- استراتيجية التّصدّي للعنف الرّقمي والوقاية منه ينبغي أن تراعي وجهة نظر الضّحايا.
- استراتيجية التّصدّي للعنف الرّقمي والوقاية منه ينبغي أن تضمن للمرأة مكانها في الفضاء العامّ وفي الفضاء الرّقمي الآمن.

أساليب مناهضة العنف الرّقميّ

نشر الوعي بالعنف الرّقمي والوقاية منه

- نشر مبادئ الحماية الرّقميّة، ويكون ذلك بإدخالها ضمن المناهج الدّراسيّة، وبالتّعريف بالجمعيّات المختصّة في هذا المجال. (أغلب الضّحايا لسن على علم بأدنى ضرب من ضروب الحماية الرّقمية).
- القيام المتواتر بحملات تحسيسيّة للتّعريف بالعنف الرّقمي وبيان خطورته.

- القيام المتواتر بحملات تحسيسيّة لتأكيد وجود عقوبات رادعة للعنف الرّقمي.
- اعتماد الإعلام التّقليديّ والإعلام الرّقمي (يوتوب، تويتر، فايسبوك...) من أجل التّعريف بالعنف الرّقمي وبيان خطورة آثاره على الضّحايا.
- إدماج الضّحايا ضمن حملات الوقاية من العنف الرّقميّ.

الوقاية من العنف المسلّط على النساء في الفضاء الرّقمي:

- يعتبر البعد الأوّل من الوقاية مسؤوليّة باعثي الوسائط الرّقمية ومراقبي الولوج إليها. إذ لا بدّ من تطوير إجراءات الأمان الرّقمي لمواكبة تطوّره السريع ولضمان الحدّ الأقصى من الأمان للنساء في هذا الفضاء.
- أمّا البعد الثاني فيقوم على العمل على تطوير السلوك الاجتماعي المرتبط باستعمال الوسائط الرّقمية وذلك عبر إدماج مبادئ عدم التمييز وأخلاقيات التّعامل في الفضاء الرّقمي في كافة مراحل التعليم والتكوين بالإضافة إلى ضرورة انخراط الإعلام التّقليديّ في التّعريف بهذه الظاهرة والتوعية بمخاطرها كما أسلفنا القول.

مراجعة المنظومة الرّدعيّة

- بالمتابعة الدّورية للقوانين والتشريعات وتعديلها بما يواكب التّطوّر السريع للعالم الرّقمي وللأنواع الجديدة والمستحدثة من العنف.
- بإنفاذ القوانين وتطبيقها للقطع مع واقع عدم المساءلة وعدم المحاسبة الّذي يعمق من هشاشة الضحايا ويؤسّس لثقافة العنف الرّقمي.

التّعهّد بالضحايا

- يعتبر التّعهّد بالنّساء ضحايا العنف عامّة والعنف الرّقمي بصفة خاصّة من أهمّ أوجه القضاء على هذه الظّواهر إذ انه يتوّج مسار التصدّي لها، ويمكّن الضحايا من بلوغ مرتبة النّاجيات من العنف والخروج من دائرته.

إن التّعهّد مسار متكامل يعتمد على شبكة تدخّل صحيّ، نفسي، أمنيّ وقضائيّ. وهو يقوم على مبادئ عامة في التعامل مع الضحايا حدّدتها الدّراسة وضبطتها وبيّنتها. ويبقى أهمّ ضمان لنجاعة التّعهّد بالنساء ضحايا العنف الرّقمي هو جودة العمل الشّبكيّ بين مختلف الأطراف المتدخّلة والتّنسيق بينها.

واقع النّصوص القانونيّة والتعاطي القانوني والمؤسساتي مع العنف الرّقمي ضدّ النساء في تونس (ملخص)

أنوار منصري
قاضية بالمحكمة الإدارية

شيماء الرياحي
قاضية بالمحكمة الإدارية

إذا كانَ العنف القائم على أساس التمييز بين الجنسين بالفضاءات العامة ظاهرة تعانيها النساء، فإنهن يواجهن بالقدر ذاته اليوم انتشار أشكال متعددة للعنف بالفضاءات الرقمية، مع تزايد المضايقات والعنف المبني على النوع الاجتماعي على شبكة الإنترنات.

وقد أضحى عدد النساء ضحايا العنف الرقمي في تزايد، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنات عموما، فمن الإساءات اللفظية في الرسائل الخاصة، إلى سلوكيات التنمر والابتزاز وحملات تشويه السمعة من خلال نشر الصور والفيديوهات الشخصية، ومن أخطرها التهديد بالعنف والمسّ بالسلامة الجسدية للنساء[1].

ويتم عبر الأنترنات إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية وذلك بالاستناد إلى الإمكانات التي أتاحتها منصات التواصل الاجتماعي من خلال سهولة إنشاء حسابات وهمية بأسماء مستعارة تشجع العديد من الأشخاص على ممارسة أفعالهم التمييزية تجاه النساء، دون خوف من العقاب وهي أفعال تسبب الأذى للضحايا بطريقة لا تقل خطورة عن العنف الجسدي، ويكون في الأغلب أكثر خطورة، خاصة إذا تم نشر فيديوهات أو صور شخصية للضحايا، ذلك أن أثر هذا العنف الرقمي يمتد في الزمن عندما تبقى المضامين محمّلة على الإنترنات، ويتسبب في مشاكل عائلية قد تؤدي بالنساء إلى حالة نفسية خطيرة.

وأمام تفشي هذه الظاهرة فلا مناص من إخضاعها إلى موجبات القانون حتى لا يكون الفضاء الرقمي فضاء اللاقانون والحال أن هذا الأخير هو جزء من الفضاء العام الذي يشمله القانون عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة الذي تبنّى تعريفا موسّعا للعنف المسلّط على النساء إذ أنّه يعتبر كلّ اعتداء مادي أو معنوي ضدّ المرأة في الحياة العامّة أو الخاصّة[2] يمثل عنفا ضدّها ومن ثمّ فإنّ العنف الرقمي، وبالنّظر إلى طبيعة المجال السيبرني، يمكن أن يندرج في إطار مظاهر العنف ضدّ المرأة في الحياة العامّة.

[1] يتخذ العنف الرقمي مظاهر متعددة لعل أهمها :
- عبر مضايقات عن طريق التعليقات، نشر الأكاذيب المسيئة للسمعة، تهديدات وهرسلة معنوية نشر صور أو مقاطع فيديو جنسية عبر حسابات مجهولة.

[2] كما ورد بالفصل 2 من القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة أنّه : «يشمل هذا القانون كل أشكال التمييز والعنف المسلط على المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين مهما كان مرتكبوه وأيّا كان مجاله .»

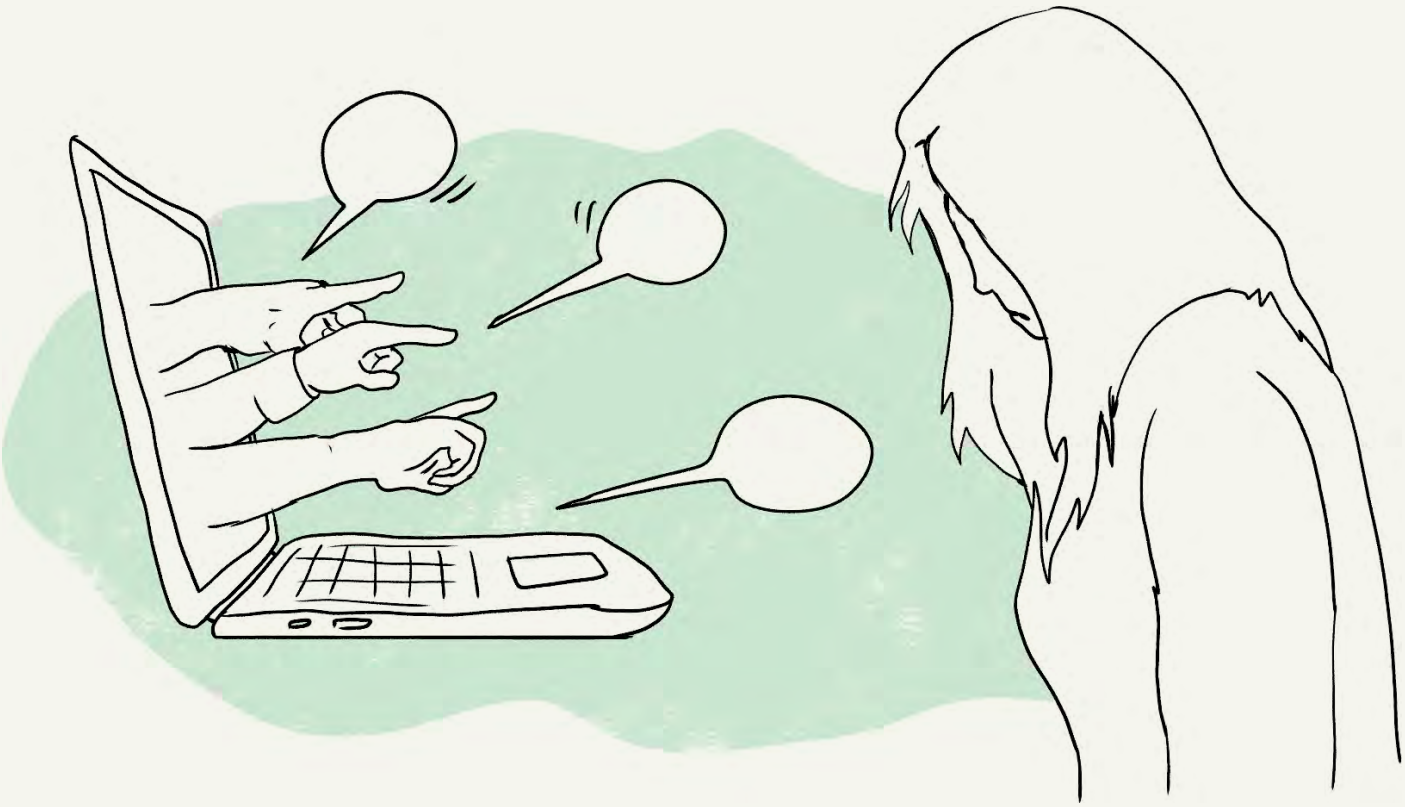

ويؤدي غياب التقاضي بشأن هذه الاعتداءات لا محالة إلى انتشار ثقافة الإفلات من العقاب ويترتب عنه حرمان النساء من الحضور في هذا الفضاء الذي أصبح اليوم لا فقط مجالا لحرية التعبير بل كذلك ومع تفشي جائحة الكورونا الفضاء الأسلم للحصول على مستلزمات الحياة الضرورية.

ويتبين بالرجوع إلى المنظومة القانونية التونسية أنها لم تنظم الجرائم الرقمية بنص خاص في الغرض، بل اتسمت بوجود نصوص عامة ومتفرقة من شأنها توجيه القاضي نحو تجريم الاعتداءات التي تُرتكب بواسطة شبكات المعلوماتيّة و»تتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات[3] أو من يعتدي علنا على الأخلاق الحميدة أو الآداب العامة بالإشارة أو القول أو يعمد علنا إلى مضايقة الغير بوجه يخل بالحياء وكل من يلفت النظر علنا الى وجود فرصة لارتكاب فجور وذلك بكتابات أو تسجيلات أو إرساليات سمعية أو بصرية أو الكترونية أو ضوئية[4] أو التهديد باعتداء يوجب عقابا جنائيا وذلك مهما كانت الطريقة المعتمدة[5].

ومن أهم التحديات التي تواجهها النساء ضحايا الجرائم الرقمية بالإضافة إلى التمكن من سبل التقاضي هي إثبات هذه الجرائم عبر الدخول إلى الوسائط المعلوماتية ومعاينة أركان هذه الاعتداءات، فضلا عن أنّ معاقبة المعتدي على أهميتها تبدو في بعض الحالات غير كافية ما لم يتم سحب المنشور سند الجريمة من الفضاء الرقمي.

[3] الفصل 86 من مجلة الاتصالات: «يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسنتين و بخطية من مائة إلى ألف دينار كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات »
الفصل 85 من مجلة الاتصالات: «يعاقب طبقا لأحكام الفصل 253 من المجلة الجنائية كل من يفشي أو يحث أو يشارك في إفشاء محتوى المكالمات والمبادلات المرسلة عبر شبكات الاتصالات، في غير الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك .»

[4] الفصل 226 من المجلة الجزائية: «يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر و بخطية قدرها ألف دينار كل من يعتدي علنا على الأخلاق الحميدة أو الآداب العامة بالإشارة أو القول أو يعمد علنا إلى مضايقة الغير بوجه يخل بالحياء ويتوجب نفس العقوبات المذكورة بالفترة المتقدمة كل من يلفت النظر علنا إلى وجود فرصة لارتكاب فجور وذلك بكتابات أو تسجيلات أو إرساليات سمعية أو بصرية أو الكترونية أو ضوئية.»

[5] الفصل 222 من المجلة الجزائية: «يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى خمسة أعوام وبخطية من مائتين إلى ألفي دينار كل من يهدد غيره باعتداء يوجب عقابا جنائيا وذلك مهما كانت الطريقة المستعملة في هذا التهديد.ويكون العقاب مضاعفا إذا كان التهديد مصحوبا بأمر أو متوقفا على شرط حتى وإن كان هذا التهديد بالقول فقط.

وفي هـذا المجـال يتّجـه التأكيـد عـلى دور الهيـآت والمؤسسـات المختصـة في الغـرض والتـي يمكـن أن تكـون لا فقـط مـلاذ الضحايـا مـن النسـاء بـل كذلـك المنظومـة القضائيـة ولعـل أهمهـا الوكالـة التونسـية للسـلامة المعلوماتيـة[6] التـي تلعـب دورا وقائيـا مهـما في تصـوّر الإجـراءات الاسـتباقية والحمائيـة مـن مختلـف الأنشـطة الإجراميـة التّـي تتخّـذ الوسـائط التكنولوجيـة والأنترنـات وسـيلة للاعتـداء عـلى الأشـخاص وأموالهم وعـلى البرمجيات عـلى المسـتوى الوطنـي، فضـلا عـن دورهـا التوجيهـي مـن خـلال تلقّـى شـكاوى مـن مواطنـين ومواطنـات بخصـوص أعـمال عنـف قـد يتعرّضـون إليهـا عـلى الفضـاء الرّقمـي لكنّهـا لا تتعهّـد بهـا بـل يقتـصر دورهـا عـلى الاسـتماع والتوجيـه إلى الجهـات القضائيّـة المختصّـة. وتعتـبر الوكالـة أيضـا مـلاذا لهـن في صـورة تعرضهـن لشـبهة جريمـة لمـا توفـره مـن إرشـاد وتوجيـه.

كـما أنّ الوكالـة الفنيـة للاتصـالات[7] التـي هـي هيـأة تتـولّى «تأمـين الدعـم الفنـي للأبحـاث العدليـة في جرائـم أنظمـة المعلومـات والاتصـال، ومـن مهامّهـا الأساسـية تلقـي أذون البحـث ومعالجتهـا ومعاينـة جرائـم أنظمـة المعلومـات والاتصـال الصـادرة عـن السـلطة القضائيـة طبقـا للتشريـع الجـاري بـه العمـل يمكـن أن تسـاعد النسـاء ضحايـا العنـف الرقمـي عـبر إذن عـلى عريضـة.

وفي صـورة وجـود صعوبـات للنسـاء ضحايـا العنـف الرقمـي للوصـول إلى الهيـآت التنظيميـة سـابقة الذكـر فبإمكانهـن التوجـه مبـاشرة إلى المرصـد الوطنـي لمناهضـة العنـف ضـد المـرأة الـذي أوكل لـه الأمـر عـدد 4506 لسـنة 2013 المنظـم لـه مهمـة جمـع المعطيـات حـول حـالات العنـف المسـلط عـلى المـرأة مـن خـلال تلقـي الشـكاوى أو الإشـعارات عـبر آليـة الخـط الأخـضر التـي يرجـع حسـب الفصـل 9 مـن ذات الأمـر القيـام بمهمـة الإصغـاء والتوجيـه والتنسـيق مـع الجهـات المختصـة في مجـال التعهد بالنسـاء ضحايـا العنـف.

ومـن خـلال مـا تقـدم فـإن الجرائـم الرقميـة المسـلطة على النسـاء والأطفـال ليسـت خـارج مجـال تطبيـق القانـون وهـي مجرمـة ،غـير أنّ اللجـوء إليهـا بقـي محـدودا لعـدم الإلمـام بهـا وبآليـات إنفاذهـا.

[6] أحدثت بمقتضى القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 والمتعلق بالسلامة المعلوماتية.

[7] أحدثـت بمقتـضى الأمـر عـدد 4506 لسـنة 2013 المـؤرخ في 6 نوفمـبر 2013 المتعلـق بإحـداث الوكالـة الفنيـة للاتصـالات وبضبـط تنظيمهـا الإداري والمـالي وطـرق تسـييرها كـما وقـع تنقيحـه واتمامـه بمقتـضى الأمـر الحكومـي عدد 985 لسنة 2017 المؤرخ في 15 أوت 2017.

التوصيات

من خلال دراسة واقع التشريع في تونس المقترح ما يلي لإرساء سياسة تقطع مع الإفلات من العقاب:

- تجميع النصوص القانونية المتناثرة والمتفرقة والمتعلقة بالجرائم الرقمية في مجلة واحدة[8] يمكن أن تنير سبيل الضحايا والمتداخلين في مجال ردع الجرائم الرقمية المسلطة على النساء على غرار القضاء ومأموري الضابطة العدلية والوحدات المختصة بجرائم العنف ضد المرأة .
- وضع نص خاص بالجرائم الإلكترونية يتضمن بالضرورة التنصيص الصريح بأن الأصل في الإبحار في الفضاء الرقمي هو حرية التعبير وأن الحدّ منه لا يكون إلا عند ارتكاب جرائم يتم تعريفها تعريفا دقيقا واضحا غير فضفاض. كما يتّجه التنصيص صلب هذه الأحكام القانونية على قائمة عقوبات تتناسب مع طبيعة الفعل الضار والضرر اللاحق بالضحية. كما يجدر التنصيص صلب هذا القانون على أنّ استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لارتكاب الجرائم هو ظرف تشديد في العقاب في صورة كان الغرض من ذلك الاستعمال التعدّي على حقوق النساء والأطفال باعتبارهما ضحية على معنى القانون عدد 58 لسنة 2017 عبر مختلف أشكال العنف المسلط على الضحية (الاستغلال الجنسي، إنتاج المواد الإباحية وترويجها، التحرّش الجنسي الإلكتروني...).
- ضمان تعويض عادل وشامل للعنف الرقمي المسلط على النساء.
- ضرورة تحكم المتدخلين في مجال تطبيق القوانين بالآليات الكفيلة بحسن إنفاذه بخصوص الجرائم الرقمية المسلطة على النساء والتي تضمن جمع الأدلة والإثباتات بخصوصها هيآت عمومية وذلك قصد القطع مع سياسة الإفلات من العقاب لغياب التمكن من تكنولوجيا الانترنات.
- ضرورة وضع دليل ميسر يكفل الولوج إلى الخدمات العمومية التي تتولاها الهيآت العمومية لتمكين النساء من الانتفاع بتلك الخدمات.

[8] الجرائم المنصوص عليها بالمجلة الجزائية و تلك الواردة بالقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وكذلك مجلة الاتصالات والمرسوم المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر لوضع الفعل المادي المجرم الذي أصبح يرتكب في المجال الرقمي في مجال القانون المعني به وتلافي التضارب بين النصوص القانونية.

بالنسبة إلى الوحدات المختصة بجرائم العنف ضد المرأة

- السعي إلى وضع وثيقة مرجعية يمكن أن تساعد النساء على حسن إدارة شكاواهن وتوجيههن خصوصا بالنسبة إلى الجرائم الرقمية.
- يتّجه تكوين أعوان الوحدات المختصة من النساء والرجال في المجال المعلوماتي والجرائم الرقمية حتى يكون العمل أكثر نجاعة في ضمان أمن النساء من كل عنف.

التوصيات على مستوى الجهاز القضائي

يُتّجه إلى مراعاة التجارب المقارنة في مجال الجرائم الرقمية والولوج إليها والاطلاع على مدى تطور أساليبها وذلك عن طريق التعاون وتبادل الخبرات بين الدول سواء في المجال التقني أو القضائي.

يُراعى عند البتّ في الملفات المعروضة على القضاء، الاتفاقيات الدوليّة المصادق عليها من الدولة التونسية لأنها تُعدّ جزءًا لا يتجزّأ من المنظومة القانونيّة الوطنية وهو ما من شأنه أن يضفي مزيدا من التناسق والواقعية على الأحكام التي تصدر في هذا المجال.

ينبغي حوكمة التشريع وجعله يلائم التقدم التكنولوجي في هذا المجال، ذلك أنّ حماية النساء والفتيات من العنف المسلّط عليهن على الفضاء الرّقمي ينبغي ألا يؤدي إلى نسف بقية الحقوق والحريات التّي يخوّلها التقدّم الرقمي والفضاء السيبرني خصوصا بالنّظر إلى أثر ذلك على مكاسب المجتمع في مجال حرّية الرأي والتعبير.

تُوضع قائمة مرجعيّة من قبل المحاكم في الخبراء المعتمدين من قبل المحاكم في اختصاص الأمن السيبرني والحماية من العنف الرقمي.

يُتّجه إلى إدراج تكوين مستمر للقضاة حول الجريمة الرقمية وطرق التعاطي القضائي مع هذه الجرائم خصوصا منها المتعلقة بالعنف المسلط على النساء وخصوصا التساخير التي يعدّها القضاة المتعهدون بهذه الجرائم.

يُتّجه إلى إدراج الجرائم الالكترونية القائمة على أساس التمييز بين الجنسين في برنامج تكوين الملحقين القضائيين لدى المعهد الأعلى للقضاء قبل التحاقهم بالعمل.

مصطلحات
في العنف الرقمي
ضد النساء والفتيات

في السلامة الرقمية

- **«السلامة السيبرنية»** أو «السلامة الرقمية»، «السلامة الإلكترونية»، السلامة عبر الانترنت»، «سلامة الإنترنت»: هو مسار وثقافة ونظام عيش وتعامل عبر الإنترنت لتجنب أنواع مختلفة من التهديدات الرقمية.

- **«حوكمة الإنترنت» :** أي تطوير السياسات، المعايير واللوائح التنظيمية بالإضافة إلى تنمية عالم الفضاء الإلكتروني وتطويره.

- **«الأمن السيبرني»** أو «أمن المعلومات» أو «أمان الكومبيوتر» أو أمن تكنولوجيا المعلومات»: هو آلية لحماية مزود الإنترنت، أجهزة الكومبيوتر، الأجهزة الإلكترونية والبرامج المعلوماتية كما الشبكات من أي دخول غير مصرح به أو هجمات. وهو استراتيجية تطوير أدوات للدفاع عن شبكاتنا الرقمية وأجهزتنا وحمايتها من الهجمات.

- **بيانات ذات طابع شخصي:** أو معطيات شخصية والمعرّفة حسب القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية ككل البيانات مهما كان مصدرها أو شكلها والتي تجعل شخصا طبيعيا معرّفا أو قابلا للتعريف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستثناء المعلومات المتصلة بالحياة العامة.

- **معالجة بيانات ذات طابع شخصي:** عملية أو مجموعة عمليات تخص البيانات الشخصية بوسيلة آلية أو غيرها مثل الجمع، التسجيل، التنظيم، التعديل، الاسترجاع، المعاينة، الحفظ، الكشف بواسطة النقل، الضبط، الإفشاء أو بشكل عام العرض علانية، الدمج، المحو، منع الوصول او الإلغاء.

- **التشفير:** بشكل عام هو عملية الحفاظ على سرية المعلومات (الثابت منها و المتحرك) باستخدام برامج و بروتكولات لها القدرة على تحويل وترجمة تلك المعلومات إلى رموز بحيث إذا ما تم الوصول إليها من قبل أشخاص غير مخول لهم بذلك لا يستطيعون فهم أي جانب منها لأن ما يظهر لهم هو خليط من الرموز والأرقام و الحروف الغير مفهومة، يتم تشفير الملف وفك التشفير عن طريق كلمة السر.

في العنف الرقمي ضد النساء والفتيات

- **«العنف السيبرني ضد النساء»** وهو أيضا «العنف المسيّر ضد النساء عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، «العنف المسيّر عبر التكنولوجيا»، «العنف السيبرني ضد النساء والفتيات»،» العنف بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ضد المرأة».

وهو عبارة عن مزيـج من المضايقات والإساءات المكثفة والمستمرة عبر الإنترنت والتي تشمل اعتداءات هادفة. وهي كثيرا ما تتضمن تهديدات بالعنف البدني و/أو الجنسي وانتهاك الخصوصية والأمن الرقميين من خلال الكشف عن معلومات متعلقة بالهوية، ومفاقمة المخاطر التي تهدد سلامة النساء والفتيات. ويمتد العنف ضد المرأة على الإنترنت إلى أي عمل من أعمال العنف ضد المرأة تُستخدم في ارتكابه أو تساعد عليه وتزيد من حدته، جزئيا أو كليا، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كالهواتف المحمولة والهواتف الذكية، أو الإنترنت، أو منصات ووسائط التواصل الاجتماعي، أو البريد الالكتروني، والذي يستهدف امرأة لأنها امرأة، أو يؤثر في النساء بشكل غير متناسب.

- **العصابة الرقمية:** هجوم يحدث عبر تكتل مجموعة من الأشخاص عبر الإنترنت لإهانة و/أو تهديد و/أو تشويه سمعة شخص ما أو التخطيط بالقيام بهجمات رقمية على أنظمة معينة.

- **«المحتال العاطفي الرقمي»** أو «المحتال الرومنسي»: هو الشخص الذي يقوم بالاحتيال على الضحية عبر إنشاء حسابات مواقع تواصل اجتماعي مزيفة وانشاء علاقة ذات طابع رومنسي. في الغالب يقدمون هوية وهمية لسرقة بيانات إلكترونية لشخص آخر. ويعتبر الاحتيال العاطفي بمثابة خداع وعمل إجرامي.

- **الجرائم التي تمس المعلومات الشخصية:** تشمل الأفعال الإجرامية التي تتعلق بمعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي دون حيازة تصريح أو ترخيص مسبق يتيح القيام بمعالجة، وإفشاء معلومات ذات طابع شخصي لأشخاص لا يحق لهم الاطلاع عليها.

- **استقصاء المعلومات الشخصية أو التجسس :** هو عملية جمع واسترجاع معلومات غير مصرح بها عن شخص ما ونشرها.

- **سرقة الهوية الرقمية :** سرقة المعلومات الشخصية والمالية لشخص ما واستخدامها للإضرار بشخص آخر أو بنفس الشخص.

- **الانتحال الإلكتروني أو الرقمي :** نوع من انتحال صفة، عبر حساب مزيف ووهمي عبر وسائل الميديا الاجتماعية أو مختلف وسائل التواصل على الفضاء الرقمي.

- **تسريب معلومات شخصية:** هي من الأفعال الكيدية يقوم بها المعتدي-ة من خلال نشر تفاصيل خاصة عن شخص آخر مثل رقم الهاتف وعنوان منزله ... أو قد يقوم المخترقون لمواقع معينة قصد بيع هذه المعلومات حول المستخدمين.ات أو بغاية تسريبها فحسب.

- **الملاحقة أو المطاردة الرقمية :** استخدام الوسائل الإلكترونية لمتابعة شخص ما، المراقبة السرية، الاتصال، إرسال رسالة نصية والإحراج عبر الإنترنت

- **التصيد الاحتيالي :** هجوم عبر الإنترنت يمكن للمسلل-ة من خلاله سرقة بيانات شخص ما عبر البريد الإلكتروني، الرسائل النصية، مواقع الميديا الاجتماعية عبر النقر على رابط أو تنزيل ملف يسمح باختراق وقرصنة الجهاز أو الحساب.

- **التنمر الالكتروني:** شكل من أشكال المضايقة المتعمدة، الإهانة، الاعتداء أو التهديدات عبر الانترنت أو عبر الأجهزة الإلكترونية في المجال الرقمي.

- **الابتزاز الجنسي عبر الإنترنت:** تهديد شخص ما بتوزيع معلومات خاصة وحساسة عنه، تسمى «المعلومات الرهينة» وذلك في حال رفضه تقديم صورا ذات طابع جنسي أو خدمات جنسية أو مال.

- **جرائم الاستغلال الجنسي للقاصرين-ات :** : وهي الأفعال التي تتعلق باستغلال القاصرين-ات في أعمال جنسية، وتشمل الرسوم أو الصور أو الكتابات أو الأفلام أو الإشارات أو أية أعمال إباحية يشارك فيها قاصرون أو تتعلق باستغلال القاصرين-ات في المواد الإباحية. وتشمل أيضاً إنتاج مواد إباحية للقاصرين-ات بقصد بثها بواسطة نظام معلوماتي.

- **الرسائل الجنسية غير الرضائية:** تتضمن الرسائل الجنسية غير الرضائية إرسال رسائل أو صور صريحة دون موافقة المستلم/ة.

- **«doxxing»** أو اختراق مواقع مجهولة ونشر معلوماتها: اطلق اسم « doxxing » على هذه العملية استنادا إلى كلمة «docs» وهي مختصر لكلمة «documents» (أي وثائق)، وتعرف هذه العملية أيضا doxing/ d0xing وهي تبدأ بنشر المعلومات الشخصية لشخص ما في بيئة تمارس الترهيب أو تشجعه. وتطبق هذه العمليات عادة على الأنترنت. ويتم استخدام المعلومات من قبل أطراف أخرى في حملات تشمل المضايقات والتهديدات والسخرية.

كلمات تقنية

كلمات تتعلق بالعنف الرقمي

Cette même loi habilite la haute autorité de Communication à ordonner aux fournisseurs de services d'hébergement de retirer les contenus enregistrés sur leur serveur. Cette mesure est intéressante dans la mesure où la responsabilité de protéger les mineurs incombe à tous les citoyens et que la possibilité de signalement renvoie un message fort d'union contre la cyber-violence subie par les mineurs.

Le cyber-harcèlement

En Espagne, le cyber-harcèlement est un délit punissable de trois mois à deux ans d'emprisonnement et est considéré comme une circonstance d'aggravation, le fait que la victime ait été dans une relation amoureuse avec le harceleur, ou si la personne harcelée est un descendant ou un ascendant[7]. L'article 222-33-2-2 du code pénal français réprime le fait de harceler une personne par des propos ou comportements répétés ayant pour objet ou pour effet une dégradation de ses conditions de vie se traduisant par une altération de sa santé physique ou mentale. L'utilisation d'un service de communication au public en ligne est une circonstance aggravante.

La revanche pornographique

La France incrimine « **la revanche pornographique** », qui consiste en la mise en ligne de photos ou vidéos à caractère sexuel sans le consentement de la victime, souvent dans un but de vengeance suite à une rupture, ou pour faire du chantage sur les contenus possédés (y compris si la victime avait donné son accord pour la captation du contenu). En effet, l'article 226-2-1 du code pénal introduit par la loi du 7 octobre 2016 réprime « le fait, en l'absence d'accord de la personne pour la diffusion, de porter à la connaissance du public ou d'un tiers tout enregistrement ou tout document portant sur des paroles ou des images présentant un caractère sexuel, obtenu, avec le consentement exprès ou présumé de la personne ou par elle-même ».

En France, un portail public PHAROS de signalement des contenus ou des comportements illicite, a été mis en place. Cette plateforme est animée par des enquêteur.rices formé.e.s à la lutte contre la cybercriminalité, ils n'ont pas de pouvoir coercitif pour faire supprimer les messages de harcèlement mais ils et elles peuvent les constater et en capturer les preuves. Un signalement sur le portail PHAROS ne vaut pas dépôt de plainte mais lors d'une démarche de dépôt de plainte, donner les références du signalement sur PHAROS aux enquêteur.rice.s leur permettra de récupérer les éléments recueillis par la plateforme.

Ces exemples démontrent bien que la lutte contre la cyber-violence ne peut se faire sans des dispositions législatives spécifiques offrant des moyens de protection et de coercition efficaces.

7 https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2021/662621/EPRS_STU(2021)662621_EN.pdf

noter que le champ d'application de cette loi est très restreint, il ne s'applique que dans les cas de violence domestique.

La diffusion et partage de photos et vidéos à caractère sexuel

L'Italie a adopté en 2019, une loi pour l'élimination des violences faites à l'encontre des femmes et dispose dans son article 10, que quiconque diffuse ou partage ou vend ou envoie ou publie des photos ou des vidéos à caractère sexuel sans le consentement de la personne concernée, pourrait encourir une peine d'emprisonnement allant d'un an à six ans et une amende entre 5000 euros à 15000 euros. Ce qui est très intéressant et innovateur dans cette peine, c'est qu'elle est aussi applicable aux acteurs secondaires, qui reçoivent ces contenus et les envoie à d'autres personnes sans le consentement de la personne et cela sans qu'il y ait ou non intention de nuire ». Le fait d'incriminer l'acte de partager des photos et des vidéos quel que soit le rang de la personne dans la chaine de diffusion est d'une extrême importance, parce que la dangerosité de cette forme de cyber-violence tient en partie à la célérité de diffusion sur le cyberespace[3].

Les pays-bas incriminent également depuis le 1 janvier 2020, la diffusion et le partage des photos ou vidéos à caractère sexuel mais aussi la création de photos ou vidéos de nature sexuelle[4]. Cette disposition tient compte de la réalité de cette forme de cyber-violence. Nombreuses femmes ont subi des menaces et des problèmes familiaux, économiques et autres à cause de la diffusion d'images à caractère sexuel, créées en toutes pièces.

En France, une procédure de notification des contenus manifestement illicites par les personnes estimant avoir subi un dommage du fait de ces contenus est prévue à l'article 6, I, 5 de la loi du 21 juin 2004 sur la confiance dans l'économie numérique. Les hébergeurs ayant pris connaissance de l'illicéité manifeste des contenus stockés doivent donc les retirer promptement, sachant qu'ils sont censés engager leur responsabilité civile et pénale, s'ils ne le font pas[5].

La cyber-violence à l'encontre des mineurs

La cyber-violence faite à l'encontre des filles et aux mineurs en général est un phénomène grave et il est nécessaire que les pays prennent des dispositions sérieuses et spéciales pour l'éliminer. La Lithuanie a essayé d'adopter des dispositions juridiques pour éliminer ce phénomène[6].

La loi sur l'éducation dans son article 23 offre la possibilité aux citoyens de signaler sur une plateforme gouvernementale les contenus illicites, de nature pédo-pornographique dans le cyber-espace.

3 Amendments to the Criminal Code, the Criminal Procedure Code and three provisions on the protection of victims of domestic violence and gender-based violence (2019)
http://www.senato.it/service/PDF/PDFServer/BGT/01118871.pdf
and http://www.senato.it/japp/bgt/showdoc/18/ListEmendc/0/51600/index.html

4 Stevens, D. (2020) Regulating Deepfake Technology: Legislative possibilities in the Netherlands to obstruct the use of deepfake technology for the creation of non-consensual pornography.

5 https://www.egalite-femmes-hommes.gouv.fr/wp-content/uploads/2017/04/GuideCyberviolences-3.pdf

6 http://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/87440/99659/F1201368360/LTU87440%20ENG.pdf

Malgré la rareté des recherches, les études ont démontré que les femmes sont davantage ciblées par certaines formes de violences que les hommes : harcèlement sexuel, traque furtive. Face à l'inexistence de mesures internationales ou régionales pouvant s'y référer, il était important d'étudier les stratégies juridiques et institutionnelles adoptées par certains pays pour lutter contre ce phénomène de la cyber-violence fondée sur le genre en appliquant des mesures spécifiques adaptées à des formes répandues de cyber-violence.

La Roumanie est le seul pays européen qui a introduit une définition de la violence cybernétique à l'encontre des femmes[2], ainsi les formes dans lesquelles, elle se manifeste sont le cyber-harcèlement, des messages en ligne à caractère sexuel, la publication d'informations et de contenus sans le consentement de la personne, l'utilisation des réseaux sociaux et d'emails dans le but de menacer, faire taire, provoquer, humilier la victime. La liste d'actes pouvant être qualifiés de violence cybernétique est non-exhaustive. Il est toutefois important de

2 Suite à l'amendement législatif de 2020, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2021/662621/EPRS_STU(2021)662621_EN.pdf.

Il est important d'affirmer que les droits fondamentaux des femmes, tels que consacrés dans les conventions régionales et internationales, dans la jurisprudence et dans les normes devraient être aussi protégés dans l'espace numérique par l'interdiction de cyber-violence

La résolution 31/13 du Conseil des Droits de l'Homme a consacré le principe selon lequel les droits de l'homme dont disposent les personnes hors ligne doivent être aussi protégés en ligne. Il est important d'affirmer que les droits fondamentaux des femmes, tels que consacrés dans les conventions régionales et internationales, dans la jurisprudence et dans les normes devraient être aussi protégés dans l'espace numérique par l'interdiction de cyber-violence. Il est important d'insister que les violences faites à l'encontre des femmes dans l'espace numérique nécessitent un soutien et une protection particuliers et différents de ceux réservés classiquement aux violences faites à l'encontre des femmes hors ligne.

Selon la Rapporteuse spéciale sur la violence contre les femmes : « la violence en ligne à l'égard des femmes couvre tout acte de violence fondée sur le genre qui est commis, facilité ou aggravé pleinement ou partiellement par l'utilisation des TIC, par exemple les téléphones portables et les smartphones, Internet, les plateformes des médias sociaux ou les courriers électroniques, et qui vise une femme parce qu'elle est une femme ou touche spécialement la femme.»

Il est important de rappeler que l'article 12 de la Déclaration universelle des Droits de l'Homme et l'article 17 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques consacrent le droit à la vie privée. « De nombreuses formes de violence en ligne sont en soi des actes de violence fondée sur le genre, qui violent les droits des femmes et des filles au respect de la vie privée ; par exemple, la publication ou l'affichage en ligne sans consentement de photographies intimes ».

Les états doivent agir avec la diligence voulue pour prévenir les actes de violence à l'égard des femmes enquêter sur ces actes et en réprimer les autres. En matière de protection et pour garantir le respect de la vie privée, l'Etat devrait mettre en place une procédure pour l'effacement immédiat des contenus préjudiciables fondés sur le genre en supprimant le matériel original ou en bloquant la diffusion.

Est-il possible de combattre les différentes manifestations de la cyber-violence avec des textes juridiques généraux, ne prenant pas en compte la spécificité de ce phénomène? Existe-il un cadre juridique international applicable à la violence en ligne à l'égard des femmes et des filles ? Quels sont les efforts nationaux d'ordre législatif et institutionnel visant à combattre la violence en ligne et la violence facilitée par les technologies de l'information et de la communication à l'égard des femmes ?

La cyber-violence est un phénomène en perpétuel évolution, il est difficile de le contenir dans une définition au vu de sa complexité et de ses manifestations multiples. Il n'y aucune mesure législative au niveau international ou régional pour combattre la cyber-violence faite à l'encontre des femmes, mais ils existent des textes législatifs qui traitent de la question des violences faites à l'encontre des femmes en général.

La Convention sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes dispose que « La violence à l'égard des femmes s'entend comme englobant, sans y être limitée, les formes de violence énumérées ci après:

a) La violence physique, sexuelle et psychologique exercée au sein de la famille, y compris les coups, les sévices sexuels infligés aux enfants de sexe féminin au foyer, les violences liées à la dot, le viol conjugal, les mutilations génitales et autres pratiques traditionnelles préjudiciables à la femme, la violence non conjugale, et la violence liée à l'exploitation;

b) La violence physique, sexuelle et psychologique exercée au sein de la collectivité, y compris le viol, les sévices sexuels, le harcèlement sexuel et l'intimidation au travail, dans les établissements d'enseignement et ailleurs, le proxénétisme et la prostitution forcée;

c) La violence physique, sexuelle et psychologique perpétrée ou tolérée par l'Etat, où qu'elle s'exerce ».

Cette définition non-exhaustive des violences faites à l'encontre des femmes, tout comme la définition offerte par la Convention d'Istanbul et d'autres conventions internationales, repose sur le fait que le terme « **violence à l'égard des femmes**» doit être compris comme une violation des droits de l'homme et une forme de discrimination à l'égard des femmes, de plus le terme « **violence à l'égard des femmes fondée sur le genre** » désigne toute violence faite à l'égard d'une femme parce qu'elle est une femme ou affectant les femmes de manière disproportionnée.

Des dispositions législatives spéciales, une arme efficace contre la cyber-violence

élaboré par **Lina Reguigui**

Certains cas de violence en ligne fondée sur le genre ont soulevé l'opinion publique en Tunisie et ont engendré d'importants débats sur l'importance de modifier la législation actuelle pour y inclure une disposition traitant de la cyber-violence. Il est vrai que dans le contexte juridique actuel, le champ d'application des lois en vigueur peut certes couvrir certaines formes de violence en ligne[1] mais ne permet pas aux victimes de faire dûment valoir leurs droits à la justice et à la réparation, ce qui contribuerait par la suie à l'instauration de la culture de l'impunité.

1 Anwar Mnasri, « La teneur des textes juridiques et le traitement légal et institutionnel des violences numériques subies par les femmes en Tunisie ».

Recommandations au niveau de l'organe judiciaire

- Il est préconisé de s'ouvrir sur des expériences comparatives dans le domaine des délits et crimes numériques et de s'inspirer du développement de leurs méthodes, à travers la coopération et l'échange d'expériences entre les pays, que ce soit dans les domaines techniques ou judiciaires.
- Il est important de se référer aux conventions internationales dûment ratifiées par l'Etat tunisien. En effet ces dernières devraient être prises en considération, lors de la présentation des dossiers devant la justice, car elles font partie intégrante de l'ordre juridique national, ce qui donnerait plus de cohérence et de réalisme aux décisions rendues dans ce domaine.
- Il est judicieux d'instaurer une bonne gouvernance de la législation et d'assurer sa cohérence afin de s'adapter au progrès technologique dans ce domaine. Ceci étant dit la protection des femmes contre les violences numériques ne doit pas violer les autres droits et libertés que le progrès numérique et le cyberespace ont eu le mérite de développer, notamment en tenant compte de l'impact que cela a eu sur les acquis de la société dans le domaine de la liberté d'opinion et d'expression.
- Il est recommandé que les tribunaux dresseraient une liste de références relatives aux expert.e.s accrédité.es dans le domaine de la sécurité numérique et de la protection contre les cyber- violences.
- Il serait indispensable d'organiser des formations continues pour les juges, sur la criminalité numérique et les méthodes judiciaires de son traitement, en particulier celles liées aux violences faites aux femmes, d'une part et aux réquisitions ordonnancées par les juges saisis à statuer sur ces crimes, d'autre part.
- Il est important d'insérer les violences numériques faites à l'encontre des femmes dans le programme de formation des auditeur.rices de justice auprès de l'Institut supérieur de la magistrature et cela avant leur titularisation.

Les recommandations

En étudiant la réalité de la législation tunisienne en la matière, il serait judicieux de mettre en place une stratégie afin de contrecarrer l'impunité :

- Rassembler les textes juridiques épars et dispersés liés aux crimes numériques dans un seul code[8] qui pourrait orienter les victimes et les intervenants dans le domaine de la lutte contre les crimes numériques commis contre les femmes, tels que la magistrature, les officiers de police judiciaire et les unités spécialisées dans la criminalité de violence subie par les femmes.
- L'élaboration d'un texte relatif spécifiquement à la cybercriminalité, disposant que le principe de la navigation dans l'espace numérique est la liberté d'expression, et que limiter ce dernier ne serait possible que lorsque les crimes sont définis d'une manière précise, claire et nullement large.

Ce texte de loi tendrait également à inclure dans ses dispositions une liste de sanctions proportionnées à la nature de l'acte dommageable et du préjudice causé à la victime. Il convient également de préciser dans cette loi que l'utilisation des technologies modernes de l'information et de la communication modernes pour commettre des crimes constitue une circonstance aggravante de la peine dans le cas où le but de cette utilisation serait de porter atteinte aux droits des femmes et des enfants en tant que victimes au sens de la loi n° 58 de 2017 à travers diverses formes de violence (exploitation sexuelle, production et distribution de matériel pornographique, harcèlement sexuel numérique….).

- Garantir une indemnisation juste et complète pour les femmes ayant subies des violences numériques.
- La nécessité pour les intervenant.e.s dans la mise en œuvre des lois, de contrôler les mécanismes qui assurent leur bon fonctionnement et leur efficacité quant à la protection des femmes contre les crimes numériques. Lesquels mécanismes pourraient assurer la collecte des preuves par les organismes publics, afin de rompre avec la politique de l'impunité due à la non-maîtrise des technologies de l'Internet.
- Il est nécessaire d'élaborer un guide simple pour assurer l'accès aux services publics sous la direction des instances publiques pour permettre aux femmes de bénéficier de ces services.

Concernant les unités spécialisées d'enquête sur les infractions de violence à l'égard des femmes

- Œuvrer à élaborer un document de référence pouvant orienter les femmes et les aider à gérer leurs plaintes, notamment en ce qui concerne les violences numériques.
- Former les agents féminins et masculins relevant des unités spécialisées dans le domaine de l'information et des délits et crimes numériques, vise à rendre le travail plus efficace pour assurer la sécurité des femmes contre toute violence.

8 Les délits prévus par le Code pénal et ceux prévus dans la loi relative à l'élimination de la violence à l'égard des femmes, ainsi que le Code de Télécommunications et le décret relatif à la liberté de la presse, de l'impression et de l'édition pour placer l'acte criminel matériel qui a été commis dans l'espace numérique dans un texte spécifique qui lui sera consacré et d'éviter ainsi les conflits entre les différents textes juridiques.

en appui au système judiciaire, dont l'Agence Nationale de Sécurité Informatique (ANSI)[6], qui joue un rôle préventif important en envisageant des mesures avant-gardistes et protectionnistes à l'encontre des agresseurs dissimulant leurs actes criminels sous couvert de moyens technologiques pour enfin porter atteinte non seulement à autrui et à usurper son argent mais aussi à porter atteinte aux applications au niveau national.

Bien que l'agence assure une mission d'assistance, en recevant les plaintes des citoyennes et des citoyens concernant les actes de violence auxquels ils peuvent être exposés dans l'espace numérique son rôle se limite à écouter et à orienter vers les autorités judiciaires compétentes.

Bien que l'agence ne soit pas habilitée à se charger des plaintes, elle assure un rôle important présentant ainsi aux femmes ayant subi des violences numériques un soutien, en raison des conseils et de l'orientation qu'elle fournit à ces dernières.

L'Agence Technique des Télécommunications[7] assure l'appui technique aux investigations judiciaires dans les crimes des systèmes d'information et de la communication, elle est à cet effet chargée des missions suivantes : « La réception et le traitement des ordres d'investigation et de constatation des crimes des systèmes d'information et de la communication issus du pouvoir judiciaire conformément à la législation en vigueur.»

Ainsi ladite Agence pouvant aider les Femmes Victimes de Violences Numériques par le biais des plaintes. Et en cas de difficultés pour les femmes victimes de violences numériques à recourir aux organes et institutions ci-dessus mentionnés, elles peuvent s'adresser directement à l'Observatoire national de lutte contre les violences faites aux femmes, qui conformément au décret n°4506 de 2013, lui revient la mission de collecter les données sur les cas de violences subies par les femmes en recevant des plaintes ou des notifications à travers le numéro vert qui selon l'article 9 du même décret, a la tâche d'écoute, d'orientation et de coordination avec les autorités compétentes dans le domaine d'assistance aux femmes victimes de violences.

Au vu de ce qui a précédé, il découle que les violences numériques faites à l'encontre des femmes et des enfants s'insèrent dans le cadre légal et sont incriminées. Néanmoins la référence et l'application de ces textes demeurent limitées par ignorance.

6 L'ANSI a été créée par la Loi numéro 2004-5 du 3 février 2004, relative à la sécurité informatique... La présente loi a pour objet d'organiser le domaine de la sécurité informatique et de fixer les règles générales de protection des systèmes informatiques et des réseaux.

7 **le décret n° 2013-4506 du 6 novembre 2013,** relatif à la création de l'Agence Technique des Télécommunications et fixant son organisation administrative, financière et les modalités de son fonctionnement tel que modifié et complété par le décret gouvernemental n° 2017-985 du 15 août 2017.

définition élargie des violences subies par les femmes. Cette loi qualifie toute violence physique ou morale contre les femmes dans la vie publique ou privée[2] comme étant une violence à leur encontre. Par conséquent, la violence numérique, compte tenu de la nature de l'espace cybernétique, peut s'inscrire dans le cadre des manifestations de violence à l'égard des femmes dans la vie publique.

L'absence de poursuite judiciaire à l'encontre de ces violences numériques, cause inévitablement la propagation de la culture de l'impunité et entraine la privation de présence sur cet espace, qui est devenu aujourd'hui non seulement un espace de liberté d'expression, mais aussi, avec le déclenchement de la pandémie du Coronavirus, l'espace le plus sûr pour subvenir aux nécessités de la vie.

En se référant au système juridique tunisien, il s'avère qu'il ne prévoit pas de textes spécifiques réglementant les délits commis dans l'espace numérique. Ce système se caractérise, en fait, par l'existence de textes généraux et éparpillés qui orientent le juge à incriminer les violences numériques «qui sciemment nuisent aux tiers et perturbent leur quiétude»[3] . Il s'agit aussi de quiconque porte atteinte publiquement aux bonnes mœurs ou à la morale publique par le geste ou la parole ou gène intentionnellement autrui d'une manière qui porte atteinte à la pudeur et quiconque attire publiquement l'attention sur une occasion de commettre la débauche par des écrits, enregistrements, des messages audio ou visuels, électroniques ou optiques[4] ou menaçant autrui d'attentats punissables de peines criminelles, quelle que soit la méthode adoptée[5].

Les plus importants défis que les femmes victimes de violences numériques sont tenues de relever, sont d'une part celui de pouvoir intenter des actions judiciaires et d'une autre part celui de fournir les moyens de preuves en accédant à l'espace numérique afin de constituer les éléments de preuve.

Bien que punir l'agresseur soit d'une importance majeure, ceci demeure insuffisant tant que la publication servant de preuve existe toujours dans l'espace numérique et ne peut être retirée.

A cet égard, l'accent est mis sur le rôle des organes et institutions compétents, qui peuvent à cet effet être non seulement un soutien pour les femmes victimes, mais aussi

2 Tel que prévu par l'Article 2 de la loi numéro 58 de 2017 «La présente loi concerne toutes les formes de discrimination et de violence subies par les femmes, fondées sur la discrimination entre les sexes, quel qu'en soient les auteurs ou le domaine.»

3 **Article 86 du Code de Télécommunications**:«(1) an à deux (2) ans et d'une amende de cent (100) à mille (1000) dinars quiconque sciemment nuit aux tiers ou perturbe leur quiétude à travers les réseaux publics des télécommunications.»
Article 85 du Code des Télécommunications: «Nonobstant les cas prévus par la loi, est puni conformément aux dispositions de l'Article 253 du code pénal quiconque divulgue, incite ou participe à la divulgation du contenu des communications et des échanges transmis à travers les réseaux des télécommunications.»

4 **Article 226 bis**.: «Est puni de six mois d'emprisonnement et d'une amende de mille dinars quiconque porte publiquement atteinte aux bonnes mœurs ou à la morale publique par le geste ou la parole ou gène intentionnellement autrui d'une façon qui porte atteinte à la pudeur. Est passible des mêmes peines prévues au paragraphe précédent quiconque attire publiquement l'attention sur une occasion de commettre la débauche par des écrits, des enregistrements, des messages audio ou visuels, électroniques ou optiques.»

5 **Article 222 du Code Pénal**.: «Est puni de six mois à cinq ans d'emprisonnement et de deux cents à deux mille dinars d'amende, quiconque aura, par quelque moyen que ce soit, menacé autrui d'attentat punissable de peines criminelles. La peine est portée au double si les menaces sont accompagnées d'un ordre ou assorties d'une condition, combien même ces menaces seraient verbales.»

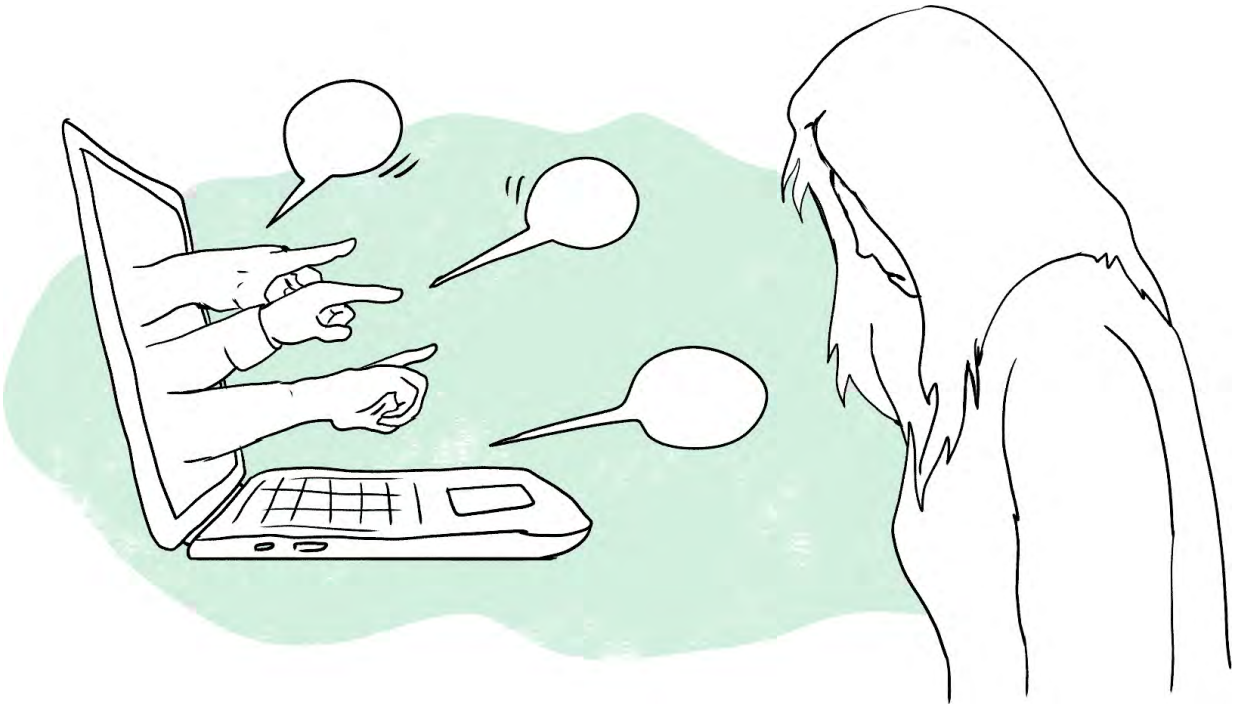

Le nombre de femmes victimes de violences numériques est en augmentation, notamment sur les réseaux sociaux et sur Internet en général. Ces violences prennent différentes formes, passant par la violence verbale dans les messages privés, aux comportements de harcèlement, de chantage et aux campagnes de diffamation à travers la publication de photos et de vidéos personnelles allant jusqu'à atteindre des formes graves qui sont la menace de violence et l'atteinte à l'intégrité physique des femmes[1].

La domination masculine est reproduite à travers internet, en usant des différentes options qu'offrent les réseaux sociaux telles que la facilité de créer des faux comptes sous des pseudonymes, ce qui encourageraient de nombreuses personnes à commettre des actes discriminatoires envers les femmes, sans crainte d'être sanctionnées.

En effet, ces actes causent des préjudices aux victimes aussi importants que ceux engendrés par la violence physique. Parfois les violences numériques s'avèrent plus graves, surtout dans le cas où des vidéos ou des photos personnelles des victimes seraient publiées et dans la mesure où les conséquences de ces dites violences s'étendent dans le temps, du moment qu'elles demeurent enregistrées sur internet, ce qui engendre des problèmes familiaux pouvant générer chez les victimes un état psychologique grave.

Face à la propagation de ce phénomène, il est inévitable de le soumettre aux dispositions de la loi afin que l'espace numérique ne devienne pas un espace de non droit, alors qu'en réalité ce dernier est régi par la loi n° 2017-58 du 11 août 2017, relative à l'élimination de la violence à l'égard des femmes qui a adopté une

1 La violence numérique prend de nombreuses formes, dont les plus importantes sont : le harcèlement par le biais de commentaires, la diffusion de mensonges diffamatoires, de menaces et d'intimidation morale, la publication de photos ou de vidéos à caractère sexuel via des comptes anonymes.

Textes juridiques et traitement légal et institutionnel des violences numériques subies par les femmes en Tunisie

Anwar Mnasri
Juge auprès du Tribunal Administratif

Chaima Ryahi
Magistrate au Tribunal Administratif

La violence, qui puise son fondement dans la discrimination entre hommes et femmes dans les espaces publics, ne cesse d'être un phénomène dont souffrent les femmes. Aujourd'hui, livrées au même sort, elles font face à la prolifération de multiples formes de violences dans les espaces numériques, avec la recrudescence des harcèlements et des violences basées sur le genre sur internet.

La prise en charge des victimes

La prise en charge des femmes victimes de violence en général et de la violence numérique en particulier joue un rôle important dans l'élimination de ces phénomènes, car l'accompagnement des femmes victimes est l'aboutissement du processus de lutte contre la violence. Ce processus englobe la prévention de la violence numérique, le travail législatif et la protection des victimes qui peuvent accéder au statut de survivantes à la violence.

La prise en charge est un travail intégral fondé sur un réseau de travailleurs et de travailleuses dans les domaines de la santé, de la psychologie, de la sécurité et dans le domaine juridique.

La prise en charge repose sur des principes fondamentaux dans la manière d'approcher les victimes.

La qualité de la mise en place du réseau et de la coordination entre les différents acteurs impliqués est la garantie la plus importante de l'efficacité de la prise en charge des femmes victimes de violence numérique.

Pistes de lutte contre la violence numérique

Promouvoir la sensibilisation et la prévention de la violence numérique

- Informer sur des principes de la protection numérique et les introduire dans les programmes éducatifs.
- impliquer les structures et les associations concernées par la sécurité numérique. (La plupart des victimes ne connaissent pas la moindre forme de protection numérique.)
- Mener des campagnes de sensibilisation pour faire connaître la violence numérique et expliquer sa gravité.
- Informer sur l'existence de sanctions dissuasives contre les auteurs de violence numérique.
- Adoption des médias traditionnels et numériques (YouTube, Twitter, Facebook…) d'un travail de sensibilisation et d'information sur la violence numérique et expliquer sa gravité de ses effets sur les victimes.
- Intégrer les victimes dans les campagnes numériques de prévention de la violence.

Prévenir la cyberviolence à l'égard des femmes dans l'espace numérique

La première dimension de la prévention est la responsabilité des utilisateurs numériques et des contrôleurs d'accès. Des procédures de sécurité numérique doivent être développées pour suivre le rythme de son développement rapide et assurer une sécurité maximale pour les femmes dans l'espace numérique.

La deuxième dimension est basée sur le développement des comportements sociaux associés à l'utilisation des médias numériques par l'intégration des principes de non-discrimination et d'éthique de l'utilisation de l'espace numérique à tous les niveaux de l'éducation et de la formation.

Réviser et développer le système de dissuasion

- Conformément à l'évolution rapide du monde numérique et aux nouveaux types de violence, les lois doivent être périodiquement révisées.
- L'application des lois peut garantir la lutte contre l'impunité des agresseurs, laquelle impunité augmente la vulnérabilité des victimes et banalise la violence numérique.

Les finalités escomptées sont

Pour éradiquer ce phénomène, il faut tenir compte d'un certain nombre de facteurs existants :

Prendre conscience de la violence numérique comme étant l'un des types de violence contre les femmes.

Reconnaitre explicitement la violence numérique comme l'un des types de violence contre les femmes par la législation.

Actualiser les lois au rythme du développement numérique.

Estimer l'impact de la violence numérique à sa juste valeur.

Recueillir les données relatives à la violence numérique faite aux femmes.

Instaurer Une stratégie de prévention de la violence numérique tenant compte du point de vue des victimes.

Mettre en place une stratégie de lutte et de prévention de la violence numérique qui accorde aux femmes leur place dans l'espace public et dans un espace numérique sécurisé.

- inverser les responsabilités en incriminant les victimes et en les tenant pour responsables de ce qui leur arrive.

À travers le renforcement de l'impact négatif de la violence numérique à l'égard des femmes

Le contexte culturel peut contribuer à la réalisation des objectifs de la violence numérique à l'égard des femmes en :

- La consécration de "l'infériorité" des femmes.
- L'exclusion des femmes de l'espace public virtuel et réel.
- Le maintien des rôles traditionnels des femmes, en réduisant leur rayonnement dans l'espace public.
- Tenir la victime pour responsable de l'agression subie.

Pour éliminer la violence numérique

Principes généraux

Pour éradiquer ce phénomène, il faut tenir compte d'un certain nombre de facteurs existants :

Le niveau de violence numérique contre les femmes est particulièrement élevé si l'on considère la numérisation comme une réalité relativement récente.

Peu de victimes de violence numérique signalent les attaques qu'elles subissent.

Les effets de la violence numérique sur la vie des femmes à court et à long terme sont considérables.

La prise de conscience du phénomène de la violence numérique à l'égard des femmes et de ses effets n'est pas suffisamment développée chez les différents intervenants dans la prise en charge des victimes.

Les moyens d'aborder ce phénomène ne sont pas compatibles avec la croissance rapide de la violence, tant quantitativement que qualitativement.

Les facteurs cités ci-dessus font que les cyberviolences ont une ampleur pandémique.

Le rôle du contexte social dans l'aggravation de l'impact des cyberviolences sur les femmes

Notre étude du phénomène des cyberviolences à l'égard des femmes en Tunisie nous a permis de vérifier l'effet déterminant du contexte culturel sur la dynamique de cette violence. Cet effet nous parait logique vu que la violence faite aux femmes est enracinée dans un contexte social et culturel qui concerne autant l'agresseur, la victime que les témoins.

Nous avons examiné l'importance du contexte socioculturel à travers la dynamique relationnelle agresseur – victime, en amont et en aval de l'agression, et à travers l'attitude des témoins de la violence numérique.

À travers la dynamique relationnelle agresseur - victime

La caractéristique la plus frappante de la relation agresseur - victime dans le cadre des violences numériques est la symétrie entre "l'illusion du pouvoir" de l'agresseur et "l'illusion de la vulnérabilité" de la victime.

Cette symétrie trouve ses origines dans l'imaginaire culturel:

- Il est facile de stigmatiser les femmes.
- La problématique de "l'honneur" est inextricablement liée à la représentation des femmes.
- Les femmes sont souvent cantonnées aux rôles reproductifs.
- Le mariage est souvent perçu comme étant la réalisation la plus importante de la femme.
- Les libertés individuelles sont mal définies et mal intégrées.

À travers l'attitude des témoins face à la violence numérique

> Le soutien des victimes: Lors des entretiens effectués auprès des femmes victimes de cyberviolences certaines interviewées nous ont rapporté qu'elles ont été soutenues par des témoins. Ce soutien peut prendre différentes formes :

- La forme la plus faible de soutien est le refus de commenter l'agression numérique ou de la partager et le retrait silencieux.
- Le soutien le plus conséquent peut consister à accorder à la femme agressée son statut de victime et à l'encourager à porter plainte.

Il est important de souligner à ce niveau que la victime de violence numérique est plus soutenue si les témoins croient qu'elle n'est «pas responsable» de l'attaque à laquelle elle a été soumise, si son compte est piraté ou si ses données personnelles ont été volées. Ce "soutien" est contreproductif parce qu'il soutient l'existence de "victime idéale".

> Le soutien de l'agresseur : L'étude a montré qu'il y avait des témoins "impartiaux" qui n'expriment aucune attitude ce qui est du moins favorable à l'agresseur car assister à la violence sans la dénoncer est une forme de normalisation.

Cependant, le soutien de l'agresseur peut prendre différentes formes directes dont les plus importantes sont :

- Les témoins deviennent des abuseurs dans une sorte de "solidarité masculine".
- tenir des propos patriarcaux et renforcer la peur des victimes.

numérique, étant donné que la victime a l'impression d'être constamment surveillée par des moyens numériques. Un tel contrôle a pour effet de censurer et d'isoler la victime.

> **La stigmatisation et la culpabilité :** Les messages négatifs adressés à la victime peuvent entraîner une stigmatisation qui affecte l'image qu'elle a d'elle-même. Ce faisant, elle intériorise les propos qui lui sont adressés, ce qui aboutit à des sentiments de culpabilité et de honte.

> **Le sentiment de déception :** La déception provient du sentiment d'être la proie d'une personne à laquelle elle a accordé sa confiance. D'ailleurs, plus la relation à l'agresseur est intime et profonde, plus l'impact de l'agression est important.

> **Le sentiment d'impuissance :** La victime se retrouve souvent confrontée à un rythme accéléré d'agressions numériques ce qui produit un sentiment d'incapacité totale de faire face à la violence. Le recourt de l'agresseur à de multiples mécanismes tels que les menaces, l'intimidation et la diffamation renforce le sentiment de peur et de replis sur soi.

Au niveau des relations de la victime avec son entourage

La violence numérique affecte la victime :

- En la poussant à changer son mode de vie et en l'empêchant d'exercer ses activités sociales habituelles.
- En diminuant sa participation à la sphère publique.
- En instaurant des relations familiales tendues. En effet la violence peut parfois atteindre la famille, et la famille peut être à l'origine de la victimisation secondaire des femmes.

Au niveau économique

La violence numérique peut avoir des conséquences économiques dues au chantage et à l'extorsion commis par l'agresseur ce qui peut aussi affecter l'environnement de la victime. Les sommes importantes versées par les victimes, parfois en dépit de leur piètre niveau de vie économique et l'obligation d'emprunter dans certains cas, s'expliquent par la grande peur du scandale.

Implications numériques

Il ne fait aucun doute que les violences cybernétiques changent le comportement de la victime dans l'espace numérique et ce par :

- Le retrait complet de l'espace numérique et la suppression de tous les comptes.
- L'accès strictement minimal à l'espace numérique.
- Les abus numériques peuvent amener certaines victimes à un comportement de résistance et de lutte contre les cyberviolences et à une meilleure sécurité numérique.

Image des victimes de violence numérique

Par rapport à elles-mêmes

Toute femme utilisant l'espace numérique public peut être exposée à la violence numérique. Nous avons noté que la plupart des femmes artistes, politiques, écrivaines et membres de la société civile ont été exposées à la violence numérique. Les femmes les plus connues du public sont susceptibles d'être victimes de violence numérique.

Toutefois, cela n'exclut pas les particularités des victimes de violence numérique qui sont en contact réel avec les agresseurs. D'après l'étude, nous avons constaté que la plupart des femmes interrogées, et qui étaient victimes de violence numérique de nature sexuelle avaient une image négative de leur corps et d'elles-mêmes. Ce manque d'estime de soi fait que les victimes se sentent plus "à l'aise" dans des relations virtuelles ou l'écran joue le rôle de paravent derrière lequel elles se cachent.

L'une des caractéristiques de la plupart des victimes de violence numérique est la récence de leur accès à l'espace numérique, d'une part, et leur manque de connaissance des méthodes de protection numérique, d'autre part.

En rapport avec les agresseurs

Le deuxième type de victimes comprend celles qui ont; avec l'agresseur; une relation spécifique : qu'elle soit dans le monde réel, ou qu'elle soit une relation virtuelle qui est transposée au monde réel, ou qu'elle soit une relation exclusivement virtuelle. Dans tous les cas de figure, le rapport de l'agresseur avec sa victime est régi par un nombre de stratégies qui assoient le rapport violent, dont : la stratégie d'attachement, la stratégie de la victimisation, la stratégie de renforcement de la confiance, la stratégie de l'approfondissement de la vulnérabilité de la victime, la stratégie de contrôle, stratégie du comportement ambivalent...

L'impact de la violence numérique sur les femmes

Bien que la gravité des effets de la violence sur les femmes ait finalement été reconnue, les effets de la violence numérique ne sont pas toujours reconnus et ce malgré le fait que leurs répercussions sur les victimes soient aussi graves que celles des violences non numériques sinon plus. Ces effets opèrent à plusieurs niveaux, notamment:

Au niveau de la santé

> **La santé physique :** L'impact de la violence numérique se traduit principalement par des douleurs physiques, des troubles psychosomatiques, des troubles du comportement alimentaire et du sommeil.

> **La santé mentale :** L'un des effets les plus graves de la violence numérique est celui lié à la santé mentale, notamment la dépression, l'anxiété et le syndrome de stress post-traumatique.

Au niveau de la relation victime - agresseur

Par le biais de la violence numérique, l'agresseur entretient des relations périlleuses avec la victime, en s'appuyant sur :

> **Le contrôle :** Le contrôle psychologique qu'exerce l'agresseur sur la victime est stratégique et essentiel dans l'agression

> l'agresseur anonyme ou "caché": Certaines victimes de violence numérique peuvent connaître personnellement leurs agresseurs, mais d'autres non. Dans ce cas, la victime ne sait pas tout sur l'agresseur, parfois caché derrière une fausse identité. La nature de l'espace numérique permet la possibilité de dissimulation, et même l'utilisation de messages vocaux et de photos ne sont pas des garanties pour l'interaction avec un personnage réel.

> les fausses croyances autour de la violence numérique en Tunisie, dont les idées suivantes:

La violence numérique de nature sexuelle ne peut être considérée comme une violence réelle en raison de l'inexistence de contact physique

La violence numérique de nature sexuelle ne peut être considérée comme une violence réelle si les deux parties se connaissent et ont une liaison (époux ou ex-époux, fiancés…)

À moins que la victime ne dévoile ce à quoi elle est soumise, cela signifie qu'il n'y a pas d'agression.

Il suffit que la victime interrompe son contact virtuel avec l'agresseur pour que l'agression numérique cesse (changement du mot de passe, fermeture de la page sur les réseaux sociaux…).

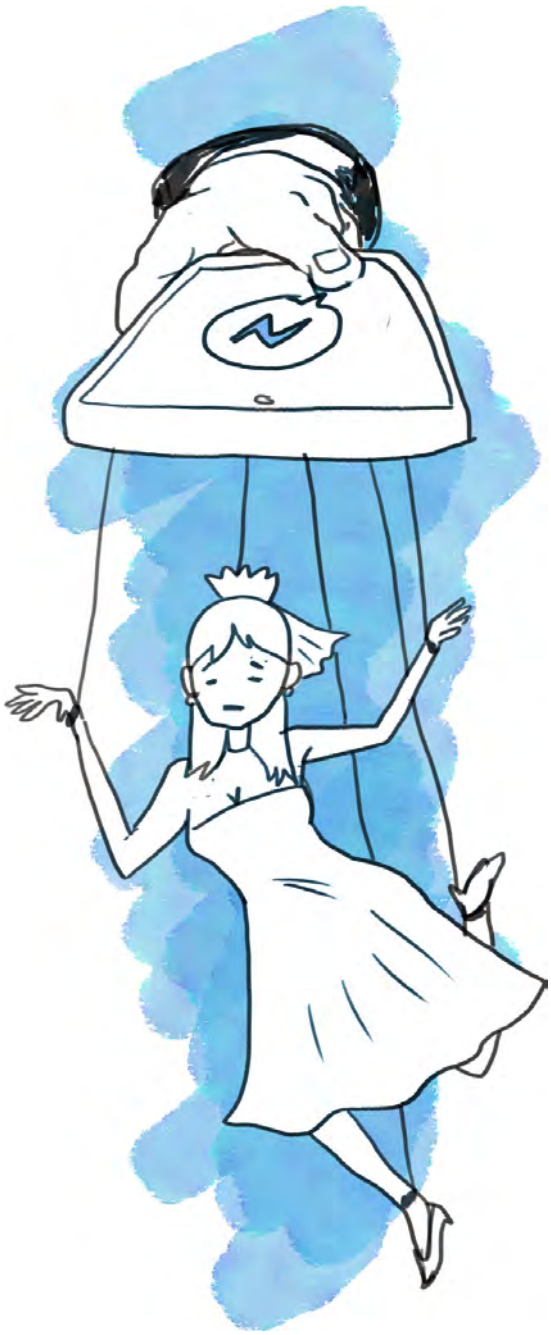

Nous avons adopté cette définition, et nous avons essayé de la spécifier en lui ajoutant «la violence verbale» qui est fréquente dans la sphère numérique. Nous avons changé le terme «au moyen des réseaux de communication» par «se basant sur» ou «partant des réseaux de communications», car de nombreux cas de violence commencent sur les réseaux sociaux pour devenir de la violence dans la sphère physique.

Ainsi, soit-il, nous avons défini la violence numérique comme étant «**toute attaque ou menace d'agression verbale, physique, sexuelle, économique ou psychologique contre des femmes au moyen de n'importe quel type de support numérique**».

La violence numérique comporte divers aspects, les plus importants étant:

- violence verbale et menaces à travers l'espace numérique
- usurpation d'identité sur l'espace numérique
- affichage d'images originales trouvées dans l'espace numérique public sans la permission de leur propriétaire, et affichage d'images changées (Photoshoppées) ou menaçant de les publier à des fins d'extorsion, diffamation ou propagande
- publication d'images de la victime publiées dans un espace privé, de nature intime ou pornographique, ou menace de les publier à des fins de chantage, de diffamation ou de propagande
- divulgation de données personnelles (doxing) ou menace de les exposer à des fins de chantage, de diffamation, de harcèlement sexuel, de menaces de violence physique ou sexuelle
- violences (commises contre les femmes dans la vie réelle) photographiées et diffusées sue le net.

Pourquoi ne faut-il pas sous-estimer la violence numérique?

L'étude a révélé qu'un certain nombre de victimes et leur entourage considèrent que la violence numérique est moins dangereuse que tous les autres types de violence. Ils sous-estiment cette forme de violence, considérant qu'il ne s'agit que "de violence virtuelle" puisqu'elle advient dans une sphère virtuelle.

La violence numérique peut être plus dangereuse que d'autres formes de violence parce qu'elle se caractérise notamment par :

> Le caractère inclusif: elle englobe la violence psychologique et verbale, la violence sexuelle, la violence économique et la violence physique. Il semble logique que la violence numérique comporte toutes sortes de violences faites aux femmes, parce que l'aspect numérique de cette violence n'est pas une fonction de la violence elle-même, mais plutôt du support qui l'étaye.

> la propagation rapide de la violence numérique : La plupart des actes de violence contre les femmes se déroulent dans un espace privé. Même si la violence faite aux femmes se passe devant témoins, leur nombre est défini par l'espace et par le temps où la violence se produit. En revanche, l'assaut numérique se déroule dans un espace et un temps virtuels marqués par l'ouverture à un nombre infini de témoins potentiels. Cela transforme souvent la violence numérique en un «scandale» exploité par l'agresseur et craint par la victime.

L'examen des contenus partagés sur les réseaux sociaux montre qu'un nombre considérable de femmes subissent des violences numériques mais ne le déclarent pas pour de nombreuses raisons, le plus important étant la peur des réactions de l'entourage (famille, amis…).

L'observation directe de ce qui se passe sur les réseaux sociaux en Tunisie, en particulier sur Facebook, confirme la propagation de la violence numérique basée sur le genre. Il suffit pour un chercheur d'examiner les pages publiques des femmes tunisiennes, en particulier les femmes intervenant dans la sphère publique, pour observer la prévalence de la violence numérique à leur encontre.

Sur la base de tout cela, nous avons été en mesure de reconnaître que la violence numérique à l'égard des femmes en Tunisie n'est pas seulement un ensemble d'événements isolés, mais qu'elle est en voie de devenir un phénomène commun et mérite donc d'être étudiée, examinée et approfondie.

Nous avons remarqué un moindre intérêt accordé à la violence numérique par rapport à d'autres types de violence :

- Premièrement, la loi no 58-2017 sur l'élimination de la violence à l'égard des femmes, qui vise à établir des mesures visant à éliminer toutes les formes de violences à l'égard des femmes au moyen d'une approche globale, n'utilise pas le terme « violence numérique ». Bien que la Loi prévoie des cas de violence numérique à l'égard des femmes, l'absence d'un terme explicite : «Violence numérique» dans le texte de la loi indique que le concept n'est pas assez reconnu.
- Nous nous sommes intéressées à la page «**MeToo**» créée par l'association voix de femmes, qui existe depuis 2019 et fait partie des mouvements «**Me Too**» à travers le monde. Nous avons noté le peu de références aux cas de violence numérique sur cette page Facebook. C'est un autre indice sur la représentation de ce type de violence dans l'imaginaire collectif.
- La banalisation de la violence numérique a été confirmée dans notre recherche par la référence faite par certaines femmes victimes de violence numérique au fait qu'avant d'être exposées à de telles violences, elles ignoraient ce qu'était la violence numérique et son impact ou ce qu'étaient leurs droits dans ce domaine.

Qu'est-ce que la violence numérique?

La violence numérique à l'égard des femmes a été définie comme «**toute agression ou menace de violence physique, morale, sexuelle ou économique contre les femmes, basée sur la discrimination fondée sur le genre au moyen des réseaux de communication**».

Pourquoi la violence numérique?

- Le développement des nouvelles technologies a été le point de départ de ce nouveau type de violence qui nécessite des études approfondies.
- Les études sur la violence numérique en Tunisie en général, et sur la violence numérique contre les femmes en particulier sont très rares. Les deux études que nous avons retrouvées sont : l'étude du Credif réalisée par le Dr Sadok Hammami en 2020 : «la Violence à l'égard des femmes dans les médias sociaux, l'exemple de Facebook» et le livre de Olfa Youssef : «Doux propos, lecture des insultes sur Facebook (2011-2018)». Bien qu'ayant bénéficié de ces recherches, notre travail s'est voulu plus global dans l'approche de la violence numérique contre les femmes en Tunisie.

En quoi consiste cette étude et son programme?

Cette étude a adopté une méthode inductive qui a exploré différentes sources comme :

- Des pages et des sites de médias sociaux (Facebook et Instagram) de personnalités féminines connues impliquées dans l'espace public.
- Des entretiens avec des femmes victimes de violence numérique en Tunisie et avec certains témoins proches des victimes.

Ce document d'orientation sur la violence numérique à l'égard des femmes en Tunisie s'est divisé en trois parties :

- Un axe descriptif, dans lequel nous avons défini le concept de violence numérique, ses types, les caractéristiques de ses victimes et les différents effets de la violence sur elles.
- Un axe interprétatif, dans lequel nous avons comparé l'impact de la violence numérique à celui de la violence non numérique, en mettant l'accent sur le contexte socioculturel.
- Le troisième axe a été consacré aux recommandations pratiques qui ont pour objectif de lutter contre la violence numérique et de protéger les victimes juridiquement, culturellement, psychologiquement et socialement.

Pourquoi la violence numérique contre les femmes en Tunisie ?

Il est vrai que la violence numérique peut affecter les hommes et les femmes, mais un examen des chiffres montre que l'arsenal de lois tunisiennes protégeant les femmes n'a pas empêché la propagation de la violence numérique contre les femmes en Tunisie. Un sondage réalisé par le CREDIF en 2020 a révélé que 51% des femmes interviewées ont été victimes de violence verbale sur Facebook, que 24% ont été victimes de harcèlement sexuel et que 19% ont été victimes de violence numérique.

Introduction à la violence numérique en Tunisie et ses effets sur les victimes

Olfa Youssef
Experte en linguistique sociale
et recherche en civilisations

Sondes Garbouj
Experte en psychologie

Ce document de référence traite du phénomène de la violence numérique à l'égard des femmes en Tunisie. Il décrit ses manifestations, ses types et ses effets sur les victimes.

Ce travail s'est particulièrement intéressé aux retombées psychologiques de ce type de violence et à sa spécificité par rapport à d'autres formes de violences et a examiné ses contextes culturels et sociaux.

subies par les femmes en Tunisie», alors que la deuxième porte sur: «les effets psychosociologiques sur les femmes victimes de ces violences», dont l'impact est dévastateur. Ce partenariat a aussi permis de proposer trois études de cas portant sur des catégories spécifiques de femmes ayant été fréquemment victimes des harcèlements et des violences dans l'espace numérique, à savoir les politiciennes, les femmes actives dans la société civile mais aussi les femmes journalistes.

Comme il est démontré dans les différents articles et analyses contenus dans cette édition spéciale de la Revue du CREDIF, ce travail de prospection et d'analyse vient renforcer et appuyer la démarche adoptée par la Tunisie dans l'esprit des textes législatifs concernant la lutte contre la violence faite aux femmes ou encore dans la Stratégie nationale dans ce domaine qui favorise une démarche proactive de sensibilisation, de prévention et d'accompagnement des victimes et des survivantes de ces violences.

Par la réalisation de ce numéro spécial, le CREDIF s'inscrit complètement dans la stratégie de lutte contre la violence faite aux femmes de manière générale, en affirmant en particulier l'importance de l'accompagnement des victimes mais aussi en contribuant à l'effort de sensibilisation à la gravité de cette nouvelle forme de violence basée sur le genre et son impact sur les femmes, la famille et la société dans son ensemble. Ce travail précurseur de partenariat engagé en partenariat avec les structures publiques concernées, l'Université et la société civile, en Tunisie ou dans le monde arabe, est appelé à se développer et à se prolonger pour constituer le point de départ d'un travail de réflexion permettant d'aboutir à la mise en place d'une plateforme ou d'un pôle de recherche-action sur la question de la violence cybernétique à l'égard des femmes. Il s'agit de capitaliser une expertise et une riche expérience tunisienne dans la lutte contre les violences faites aux femmes, de manière générale et sur les violences cybernétiques, et de les mettre à la disposition des pays de la région arabe.

Enfin et surtout, il est impératif de maintenir la mobilisation et de continuer d'être vigilant face à cette nouvelle forme de violence qui devient de jour en jour toujours plus grave et encore plus pernicieuse pour juguler le risque de voir les femmes privées de l'exercice de leur droit, à tirer profit des atouts offerts par le monde du numérique, un nouvel espace d'épanouissement et une nouvelle zone de liberté et de lutte pour l'égalité des chances.

EDITORIAL

Vers la création d'un pôle de réflexion et de recherche-action sur la violence cybernétique faite aux femmes

Pr. Najla Allani
Directrice Générale du CREDIF

La violence faite aux femmes dans l'espace numérique peut être qualifiée comme l'une des formes de violences basées sur le genre les plus graves dans la mesure où elle émerge d'un champ considéré comme l'un des espaces prometteurs pour le développement des femmes non seulement sur les plans économiques, sociaux et politiques, mais aussi en raison de l'importance de son impact irréversible et incontrôlable.

Le CREDIF a depuis quelques années, déjà, mesuré l'urgence de la lutte contre les violences cybernétiques basées sur le genre. Des initiatives ont été prises dans ce sens avec la réalisation, notamment, d'une étude exploratoire, la première au niveau national et arabe, permettant de mettre en évidence la gravité et l'ampleur des violences et des menaces qui ciblent les femmes dans l'espace numérique et particulièrement sur les réseaux sociaux. Cette étude a permis de tracer les perspectives de la lutte contre ces nouvelles menaces à l'encontre des femmes dans l'exercice de leurs droits, dont l'organisation de plusieurs sessions de formation et de campagnes de sensibilisation et de plaidoyer sur les réseaux sociaux en mobilisant différents outils numériques.

Précurseur, le CREDIF a poursuivi la réflexion et la recherche pour mieux appréhender ce phénomène avec la réalisation, dans le cadre de son partenariat avec le programme panarabe « Salamet », deux études: l'une portant sur «La teneur des textes juridiques et le traitement légal et institutionnel des violences numériques

Revue éditée par le Centre de Recherches, d'Etudes, de
Documentation et d'Information sur la Femme- CREDIF

LA REVUE du CREDIF n°53

Sous la supervision du Pr. Najla Allani

Suivi
Houda Dridi

Suivi éditorial
Mouna Mtibaa

(Experte conseillère)

Equipe de Coordination
Hanene Chakroun

Khadija Souissi

Mariem Ouled Cheib

Ont Contribué à ce Numéro
Olfa Youssef & Sondes Garbouj

Traduction
Lina Rguigui

Belkis Naski

Correction
Chiraz Abid

Conception Graphique
Moez Ben Ismail

CREDIF
Adresse : Av. du Roi Abdelaziz Al Saoud-Rue Farhat Ben Afia
2092 El Manar 2 - Tunis
Tél : (+216) 71 885 717 / 71 885 322
Fax : (+216) 71 887 436
E-mail : directiongenerale@credif.org.tn
Site Web : www.credif.org.tn

ISSN : 033-7379

Sommaire

Editorial

Vers la création d'un pôle de réflexion et de recherche-action sur la violence cybernétique faite aux femmes

Réflexions

Introduction à la violence numérique en Tunisie et ses effets sur les victimes

Textes juridiques et traitement légal et institutionnel des violences numériques subies par les femmes en Tunisie

Des dispositions législatives spéciales, une arme efficace contre la cyber-violence

Un numéro élaboré en partenariat avec
le Programme de sécurité numérique
au Moyen-Orient et en Arique du Nord Salam@

LA REVUE du CREDIF

credif
Centre de Recherches, d'Etudes, de Documentation et d'Information sur la Femme

LA VIOLENCE CYBERNÉTIQUE FAITE AUX FEMMES ET AUX FILLES

N°53 - Janvier 2022